شرح المنظومة الحائية

لابن أبي داود

رحمه الله تعالى

لمعالي الشيخ الدكتور

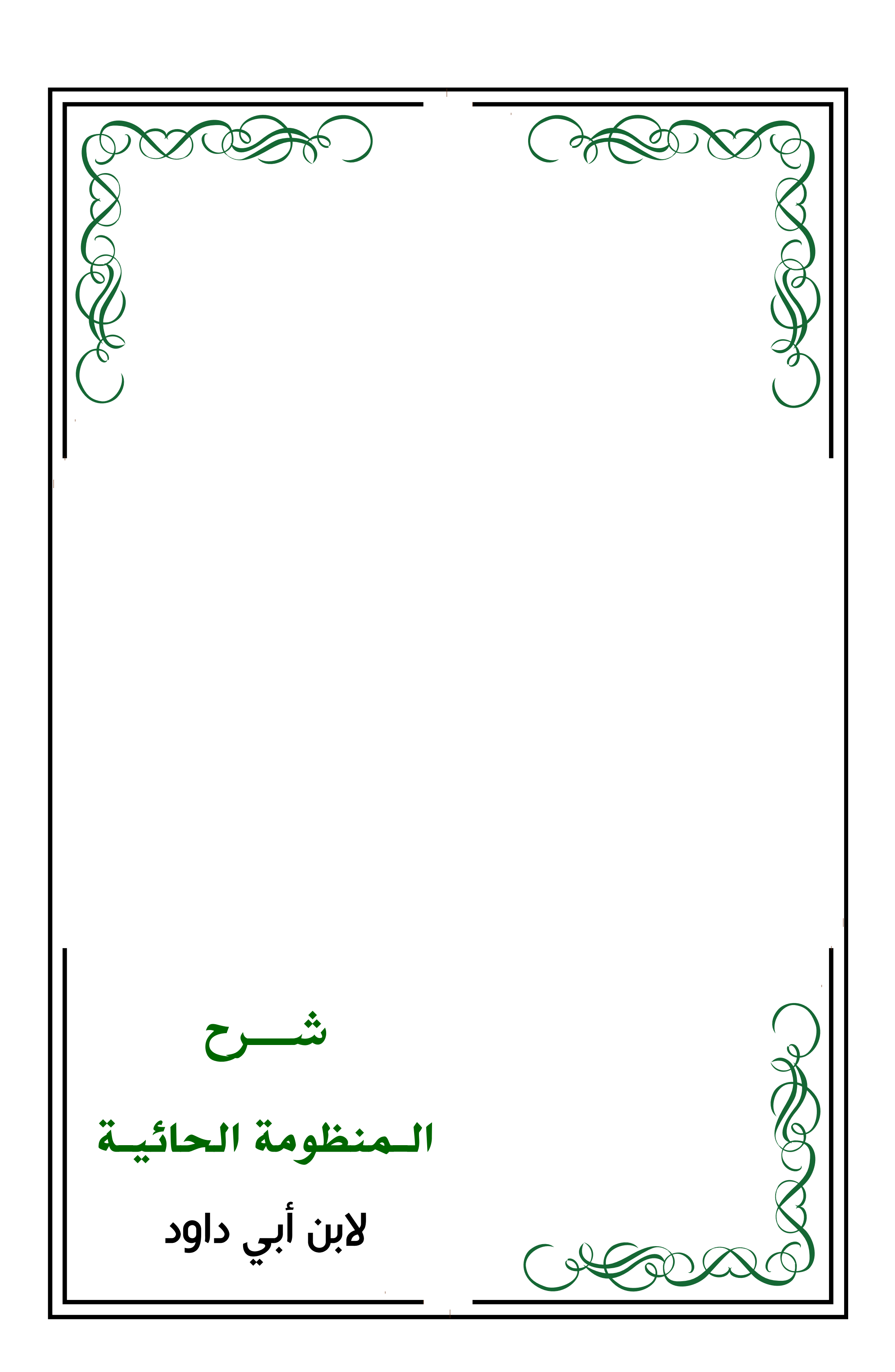
عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء







شـــرح

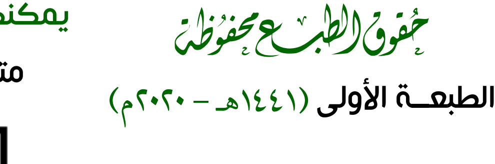
الـمنظومة الحائيـة

لابن أبي داود

ح دار طيبة الخضراء، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الخضير، عبد الكريم بن عبد الله بن عبدالرحمن
شرح المنظومة الحائية. / عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير. - مكة المكرمة، ١٤٤١هـ
١٧٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٤-٧٩-٨٢٥٩-٦٠٣-٩٧٨
١.العقيدة الإسلامية ٢.التوحيد أ.العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/٧٥٢٢

رقم الإيداع: ١٤٤١/٧٥٢٢
ردمك: ٤-٧٩-٨٢٥٩-٦٠٣-٩٧٨



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى (١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م)

يمكنكم طلب الكتب عبر
متجرنا الإلكتروني







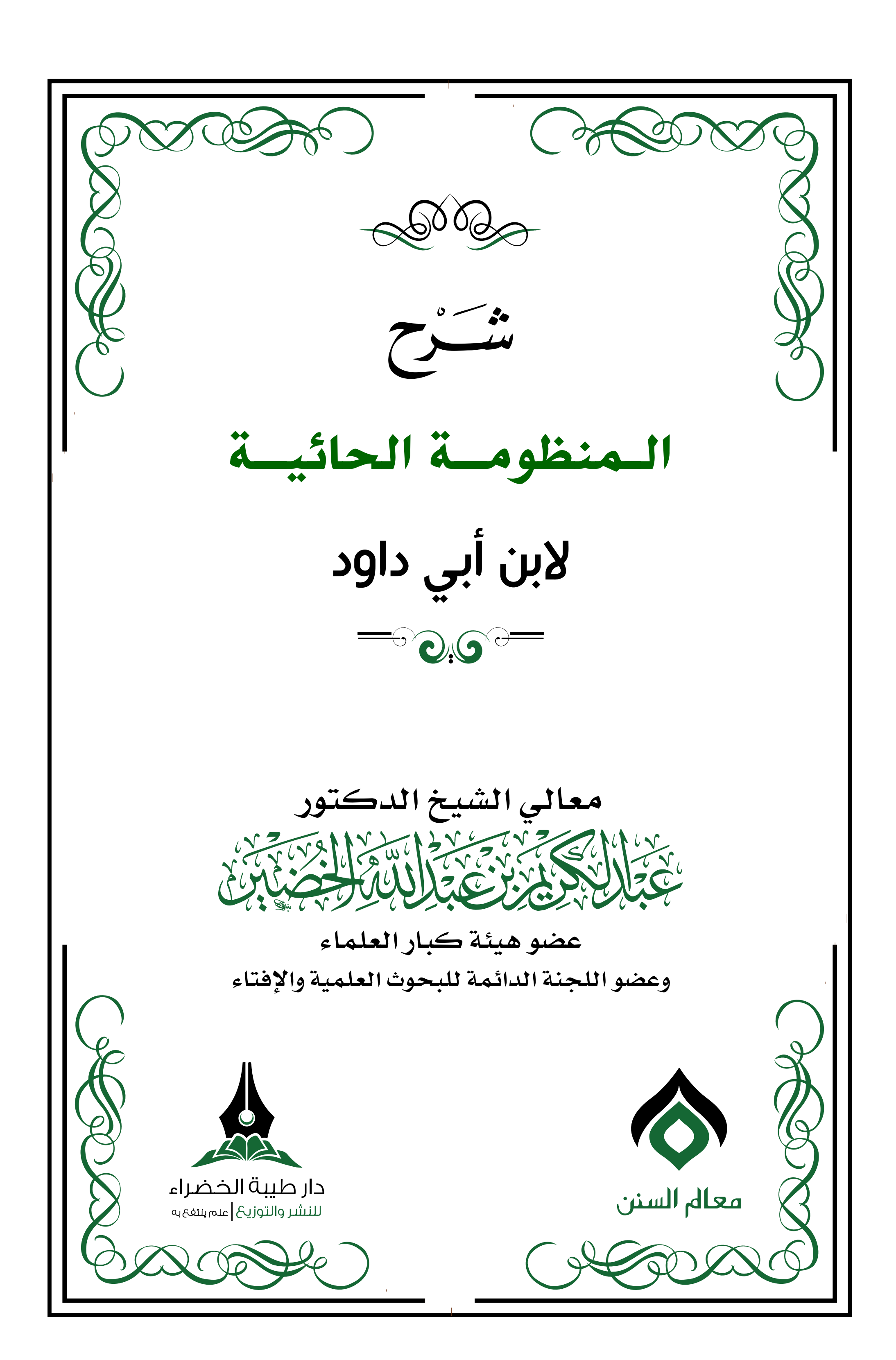




حيثما كنت يصلك طلبك

dar.taibagreen123
dar.taiba
@dar_tg
dar_tg
dartaibagreen@gmail.com

yyy.01@hotmail.com
0125562986
0550428992
مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه



شَرْح

المنظومة الحائية

لابن أبي داود

معالي الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

دار طيبة الخضراء

للنشر والتوزيع | علم ينتفع به

معالم السنن


بسم الله الرحمن الرحيم
كتبه محمد الجيزاوي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فأصل هذا الكتاب دروس ألقيت على الطلاب وسجلت ثم قام المكتب العلمي - معالم السنن - بعناية من أمينه العام الشيخ الدكتور إبراهيم بن محمد الفوزان - بتفريغ المادة العلمية ومراجعتها من قبل كبار الطلاب المختصين ولم يقصد التأليف والنشر من الأصل الذي تكون فيه المادة محررة من المصادر بحروفها ولعل المراجعة النهائية تكون بعد صدوره وحصر الملحوظات عليه وتلافيها والله ولي التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عفا الله عنه



تقديم

معالي الشيخ

عبد الكريم الخضير

الحمـد لله ربِّ العـالمين، والصـلاة والسـلام علـىٰ أشـرف الأنبيـاء والمرسلين نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

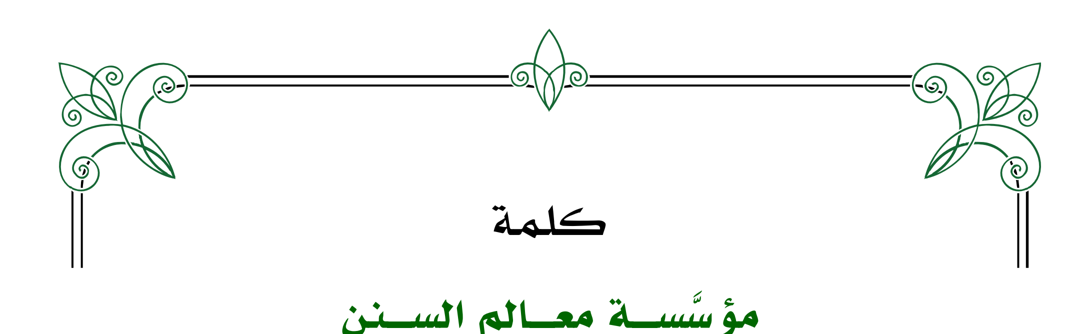
فـإنَّ أصل هـذا الكتـاب دروس ألقيت علىٰ الطلاب وسجِّلت، ثـم قـام المكتب العلمي - معـالم السُّـنن - بعنايـة مـن أمينـه العـام الشـيخ الـدكتور إبـراهيم بـن محمـد الفـوزان بتفريغ المـادة العلمية ومراجعتهـا مـن قِبَل كبـار الطلاب المختصِّين، ولم يُقصد التأليف والنشر من الأصل الـذي تكون فيه المـادة محـررةً مـن المصـادر بحروفهـا، ولعل المراجعـة النهائيـة تكـون بعـد صـدوره وحصـر الملحوظـات عليـه وتلافيهـا، والله ولـيُّ التوفيـق، وصـلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ نبيِّنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد الكـريم بن عبد الله الخضـير

عفا الله عنه





كلمة

مؤسَّسة معالم السنن

الحمد لله الذي رفع بالعلم أهله واجتباهم، وأورثهم علم الكتاب وبه اصطفاهم، وصلَّىٰ الله وسلم علىٰ نبيِّنا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه من مبدئهم إلىٰ منتهاهم، وعلىٰ التابعين ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدِّين واقتفاهم.

أما بعد:

فإن ممَّا لا يخفىٰ علىٰ أحدٍ ما للعلماء من منزلة عليَّة، ومكانة سنيَّة، فهم ورثة الأنبياء، ونجوم السَّماء، وزينة الدُّنيا، وبِهم قوام الدِّين، روىٰ أبو الدرداء رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهَّل الله له طريقًا إلىٰ الجنة، وإن الملائكة لَتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض، حتىٰ الحيتان في الماء، وإن فضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر علىٰ سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، إنَّما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ**».

ومن العلماء الذين بذلوا وقتهم في تعليم العلم ونشْرِه فضيلةُ الشيخ العلامة عبد الكريم بن عبد الله الخضير - حفظه الله ومتَّع به-، والذي عرفه أهل العلم وطلبته بالتفنن والاتساع، وجودة التحقيق، وسعة الاطلاع.

وقد وفَّق اللهُ الشيخَ منذ زمن طويل للتصدي لشرح كتب أهل العلم في مختلف الفنون والتعليق عليها، فشرحها بشروح جامعة نافعة، أثراها سعة اطلاع الشيخ ومعرفته بمكنونات الكتب - لا سيما المطولات منها -، واختلاف طبعاتها؛ مما جعل لهذه الشروح رواجًا بين طلاب العلم، علىٰ اختلاف مستوياتهم.

كما هيَّأ الله مؤسسةَ «معالم السنن» لخدمة علم الشيخ ونشره منذ تأسيسها عام ١٤٣٣؛ بشتىٰ الطرق المتاحة، وها هي - بفضل الله - تبشِّر طلاب العلم ومحبِّيه بطباعة كتاب: «**شرح المنظومة الحائية لابن أبي داود**».

ومما يحسن التَّنبيه عليه أن هذا الكتاب هو في الأصل شرحٌ صوتيٌّ، تمَّ تفريغه، وترتيبه، وخدمته خدمة علميَّة بعد إذن الشيخ بذلك؛ ونظرًا للصعوبة البالغة في تحويل النتاج الصوتيِّ إلىٰ قالَب الكتب المطبوعة؛ ولاستشعار المؤسسة المسؤوليةَ المنوطةَ بها؛ وطلبًا للإتقان دون تكلُّفٍ، رسمت المؤسَّسة لنفسها خطة مجوَّدة - أقرها الشيخ حفظه الله -؛ لتخرج كتبُهُ بجودةٍ عاليةٍ، تُرضي - بإذن الله - طلَّاب العلم ومحبيه، وقد كانت مراحلُ العمل علىٰ كتب الشَّيخ وفق الآتي:

الأولى: صفُّ المفرَّغ من التسجيل الصوتي ومطابقتُه.

الثانيةُ: العملُ علىٰ ترتيب المادَّة بما يتناسب مع الكتاب، مع عدم التصرف في كلام الشَّيخ، وعند وجود ما يشكل من المسائل يتم عرضُه علىٰ الشيخ حفظه الله.

الثالثة: تخريج الأحاديث والآثار، وعزو الأقوال والمذاهب إلىٰ أصحابها، والخدمة العلمية للكتاب.

الرابعة: إضافة عناوين فرعية بين معكوفتين هكذا: [...]؛ ترتيبًا لمسائل الكتاب، وتسهيلًا للوصول إلىٰ المراد.

الخامسة: المراجعة اللغوية للكتاب والتأكُّد من سلامة النص من الأخطاء النحوية والإملائية التي قد تحدث أثناء العمل.

السادسة: مراجعة الكتاب من قبل متخصص؛ للتَّأكُّد من سلامة المادة العلميَّة بعد العمل عليها من قبل الباحثين.

السابعة: إجازة الكتاب للطِّباعة من قبل مستشاري المؤسَّسة العلميين.

وفي هذا المقام البهيج لطباعة هذا الكتاب، نشكر الشَّيخ - حفظه الله - علىٰ ما قدَّمه، ولا يزال يقدِّمه لطلاب العلم، أعظم الله له المثوبة والأجر، وبارك في علمه وعمله وعمره، ونفع بعلمه الإسلام والمسلمين.

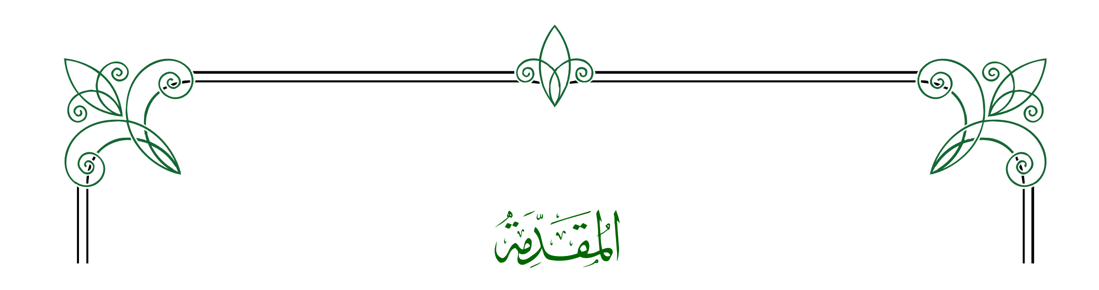
ونثَنِّي بالشكر لفريق العمل في مؤسسة «معالم السنن» علىٰ الجهد الكبير الذي بذلوه لإخراج الكتاب.

ونثلِّث بشكر المستشارين العلميين في المؤسَّسة، والمراجعين المختصِّين، وكلِّ مَنْ ساهم وشارك في إخراج الكتاب، فجزاهم الله خيرًا، وبارك في أعمالهم.

ونسأل الله تعالىٰ التَّوفيق والسداد، وندعو كافَّة أهل العلم وطلَّابَه حيثما كانوا إلىٰ مدِّ يد النَّصيحة، والمسارعة بإبداء الملاحظات والاقتراحات علىٰ ما قد يقع من أخطاء فيما طُبِع ويُطبَع من شروح الشَّيخ؛ فالمرء كثير بإخوانه، واللهُ المسؤولُ أن يباركَ في الجهود ويتقبَّلها.

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.





المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلَّم وبارك علىٰ عبده ورسوله، نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنّ المؤلَّفات والمصنَّفات في تقريرِ عقيدةِ السلفِ الصالحِ كثيرة ومتنوعة، فمنها المطوَّل، ومنها المختصر، ومنها ما جاء نظمًا، ومنها ما جاء نثرًا، ومنها الشروح والحواشي، ومنها ما كُتب بأسانيدِه، ومنها ما جُرِّد عن الأسانيد وكُتب استنباطًا من النصوص.

ومن المصنفات المنظومةِ المختصرةِ: هذه الحائيةُ المبارَكةُ، الجامعةُ، الماتعةُ، النافعةُ، التي هي محلُّ عناية أهلِ العلمِ منذ تأليفها إلىٰ يومنا هذا. وقد جاءت هذه الحائيَّة في ثلاثة وثلاثين بيتًا، ولها نسخٌ كثيرةٌ موجودةٌ متداوَلةٌ في بطون الموسوعات العلميَّة من كتبِ التراجمِ، وكتبِ العقائدِ.

وقد ثبتَت نسبتها إلىٰ مؤلِّفها بطريقٍ قطعيٍّ؛ بحيث رواها جمعٌ من الآخذين عنه، وعنهم جموعٌ إلىٰ أن وصلت إلينا كما كُتبت.

[تعـريف مختصر بالناظم]

وناظمها هو ابن أبي داود[(١)]، وأبوه هو أبو داود السِّجستاني صاحب السنن. وُلد سنة (٢٣٠هـ)، وهو إمامٌ مُحَدِّثٌ، وله أسانيد، وقد سمع الحديثَ صغيرًا، وقد تأخَّر عن طبقة النسائيِّ قليلًا فتوفي سنة (٣١٦هـ)؛ فهو في طبقة ابن خُزيمة، والطبريِّ، ونظرائهم.

وقد ذُكر من إنصاف المحدِّثين أن أبا داود رمىٰ ابنه بالكذبِ[(٢)]، وأن الإمام علي بن المديني ضعَّف أباه[(٣)].

أما بالنسبة للإمام أبي بكر بن أبي داود، فهو بريء من الكذب في الحديثِ قطعًا، وتوثيقُ الأئمَّة وتعديلُهم له، وإمامته وعلمُه وورعه، كلُّ هذا يردُّ هذه التُّهَمة، ولا يُمكن أن ينصرفَ قول أبي داود في ولدِه - إن صحَّ عنه ذلك - إلىٰ الكذبِ في الحديثِ[(٤)]، وقد يُحمل علىٰ أنه قد خَبر منه الكذب مرة أو مرتين في كلامِه العادي، ومثل هذا أظنّ أنه لا يكاد يسلَم منه أحد.

(١) هو: أبو بكر عبد الله بن سُليمان بن الأشعَث السِّجِسْتاني، من كبار حفَّاظ الحديث، كان إمامَ أهلِ العراقِ. روىٰ عن: أبيه، والفلَّاس، وإسحاق الكوسَج وغيرهم. وروىٰ عنه: ابن حبَّان، وأبو أحمد الحاكم، والدَّارقطني وغيرهم. توفي سنة ٣١٦هـ. له تصانيف منها: «المصاحف»، و«البعث»، و«النَّاسخ والمنسوخ». ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٢١، وطبقات الحنابلة ٢/ ٥١.

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٤١٥٥).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال (٤٠٣٩- ترجمة عبد الله بن جَعفر بن نجيح والد علي بن المديني)، وفيه: «قال ابن المديني: أبي ضعيف».

(٤) قال الذهبي في تاريخ الإسلام ٧/ ٣٠٥: «ولعل قول أبي داود لا يصح سنده، أو كذاب في غير الحديث». وقال في تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٣٨: «وأما قول أبيه فيه، فالظاهر أنه إن صح عنه فقد عني أنه كذاب في كلامه، لا في الحديث النبوي، وكأنه قال هذا وعبد الله شاب طري، ثم كبر وساد».

والكذب علىٰ مذهبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ لا يلزم أن يكونَ مع العمدِ، بل إذا خالف الكلامُ الواقعَ سمِّي كذبًا، وهذا يشمَل الخطأ، ويشمل الوهمَ، أما المعتزلةُ[١] فقد اشترطوا في الكذبِ أن يكون عن عمدٍ[٢]، ولو كان كذلك لما احتيج إلىٰ قيدِ العمدِ في حديث: «**من كذَب علي متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعدَه من النَّار**»[٣]؛ إذ مفهومه أنه يُوجد كذب عن غير عمدٍ، ويُسمَّىٰ كذبًا في العرفِ الشرعيِّ؛ خلافًا لبعض المعتزلةِ القائلين بالواسطةِ؛ فأثبتوا كلامًا ليس بكذبٍ ولا صدقٍ[٤].

فإن صحَّ ما نُقل عن أبي داود في ابنه، فيُحمل علىٰ أنه قد خَبر منه مخالفةً للواقعِ في غير الحديث النبوي، إما في الأمورِ اليسيرةِ، أو في أمورٍ تختلف فيها وجهات النظر، وقد يكون من الكذبِ المباحِ للحاجة إليه؛ لترتُّب المصلحة

(١) المعتزلة هم أصحابُ واصل بن عَطاء الذي اعتَزل مجلس الحسنِ البصريِّ، وقد انقسَموا إلىٰ فرق كثيرة يجمعها كلَّها في بدعتها أمورٌ: منها نَفي عن الله ﷻ صِفاته الأزليَّة، وقولهم باستحالةِ رؤيةِ الله ﷻ بالأبصارِ. والقولِ بحدوثِ كلام الله ﷻ. وقولهم بأن الفاسقَ من هذه الأمَّة لا مؤمن ولا كافر، بل هو في منزلةٍ بين منزِلتين، وغير ذلك. ينظر: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (ص: ٩٣، ٩٤)، ومقالات الإسلاميين (ص: ١٥٥ - ٢٧٨)، والملل والنحل ١/ ٤٣ - ٨٤.

(٢) ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم ١/ ٦٩، ولوامع الأنوار البهية ١/ ١٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذَب علىٰ النبيِّ ﷺ (١١٠)، ومسلم، مقدمة الصحيح، باب في التحذير من الكذبِ علىٰ رسول الله ﷺ (٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وجاء من حديث عليٍّ، والزُّبير، وابن مسعود، وأنس، وابن عبَّاس، وعبد الله بن عمرو، والمغيرة، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٤) فقد زعم الجاحظُ من المعتزلةِ؛ أن الصدقَ هو مطابقةُ الخبرِ للواقعِ مع اعتقادِ المطابقةِ، والكذب هو غير المطابقةِ للواقعِ مع اعتقادِ عدمِ المطابقةِ، وغيرهما واسطة لا صِدق ولا كَذب. ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول ١/ ٤٢٢، لوامع الأنوار البهية ١/ ١٣، روح المعاني ١١/ ٢٨٥.

عليه، وقد يكون عن غيرِ قصدٍ، ولا بد أن يقعَ من الإنسان شيء من التعريضِ يحتاج إليه. ومثل هذا يدرأ عنه تهمة الوصف بالكذب، وإلا فهو إمامٌ محدِّثٌ محقِّقٌ مصنِّفٌ علىٰ طريقةِ السلفِ الصالحِ.



[شروح المنظومة]

ولأهمية هذه الحائية قرأها الشيوخ، وأقرأوها الطلَّاب، وحَفِظوها وحفَّظوها، وشرحوها بشروحٍ مكتوبةٍ ومسموعةٍ، وكثير من هذه الشروحِ لم يصل إلينا، فلم يصل إلينا إلا شرح السَّفاريني[1] «لوائح الأنوار السَّنية ولواقح الأفكار السُّنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السَّلفية» مطبوع في جزأين.

وقال الذهبيُّ: «رواها الآجُرِّي[2] وصنف لها شرحًا، وأبو عبد الله

(١) هو: أبو العون محمَّد بن أحمد بن سالم شمس الدِّين السَّفاريني، محقِّق، عالم بالحديثِ، والفقهِ، والأصول، والأدبِ. وُلد في سفارين من قرىٰ نابلس. توفي سنة ١١٨٨هـ. له تصانيف منها: «الدراري المصنوعات في اختصارِ الموضوعاتِ»، و«كشف اللِّثام، شرح عُمدة الأحكام»، و«غذاء الألباب شَرح مَنظومة الآداب». ينظر: الأعلام ٦/ ١٤، ومعجم المؤلفين (١١٧٣١).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي الفقيه الشَّافعي المحدِّث، كان صالحًا عابدًا. روىٰ عن أبي مسلم الكَجِّي، وأبي شُعيب الحرَّاني، وجعفر الفِريابي، وغيرهم. وروىٰ عنه: أبو نُعيم الحافظ، وأبو الحسين بن بِشران وخلق سواهم. توفي سنة ٣٦٠هـ. له تصانيف منها: «الأربعين حديثًا»، و«الشَّريعة»، و«الغُرباء». ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١٣٣.

ابن بطة[١] في الإبانة»[٢].

ومن الشُّروح المكتوبة المعاصرة شرح للشَّيخ الدكتور عبد الرزَّاق البدر[٣]، وهو على اختصارِه شرحٌ جميلٌ ونافعٌ، وأسلوبُه سهلٌ، يستفيد منه طالب العلم فائدةً تامةً.

وقد قال الشيخ البدر في مقدمةِ شرحِه: «وممن شرحها ابن البنَّاء[٤]، وشروحاتهم لا أعلَم لها وجودًا»[٥]. لكنه في الطَّبعة الثانية قال: إنه وقف قريبًا على مخطوطة شرح ابن البنَّاء للحائيَّة في المكتبة الظاهريَّة بدمشق.

وشرح الشَّيخ عبد الرزَّاق واضحٌ، وفيه فوائد؛ فحري بطالبِ العلمِ أن يُعنى به.

(١) هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمَّد بن محمَّد بن حمدان ابن بطَّة العُكبري الحنبلي، الإمامُ، القدوةُ، العابدُ، الفقيهُ، المحدثُ، شيخُ العراقِ. روى عن: أبي القاسم البَغَوي، وابن صاعِد، والقاضي المحامِلي وغيرهم. وعنه: أبو الفتح بن أبي الفوارِس، وأبو نُعيم الأصبهاني، وعُبيد الله الأزهري، وغيرهم. توفي سنة ٣٨٧هـ. له تصانيف منها: «الإبانة»، و«السُّنن»، و«التفرُّد والعُزلة». ينظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٢٩.

(٢) العلو للعلي الغفَّار (ص: ٢١٢).

(٣) اسم الشرح: «التُّحفة السنيَّة شرح منظومة ابن أبي داود الحائيَّة».

(٤) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنَّاء البغدادي المقرئ، المحدِّثُ الفقيهُ الواعظُ. روى عن: هلال الحفَّار، وابن أبي الفوارس، وابن رِزْقويه، وغيرهم. وروى عنه: أبو عبد الله الحُميدي، وأبو الحسين بن الفرَّاء، وابن الحُصين وغيرهم. توفي سنة ٤٧١هـ. له تصانيف منها: «شرح الخرقي»، و«الكافي المحدَّد في شرح المجرَّد»، و«نُزهة الطَّالب في تجريد المذاهِب». ينظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٦٧، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٨٠.

(٥) التُّحفة السنيَّة (ص: ٤).

وشيوخنا لهم عنايةٌ بهذه الحائيةِ، ولهم عليها شروحٌ مسجلةٌ موجودةٌ ولله الحمد، وقد استفادَ منها طلَّاب العلم.

وأما بالنسبةِ لشرحنا هذا، فلن يكون بالتفصيل والتطويل، وإنما نعلِّق على الأبيات بما يفتح مغلقها، ويوضح مشكلها.



[طبعات المنظومة]

وقد طُبعت هذه الحائية في مطبعة الترقِّي بدمشق سنة (١٣٥٠هـ)، ضمن مجموع يشمل: «نجاة الخلفِ في اعتقادِ السَّلف» للشيخ عثمان بن أحمد النَّجدي[١]، و«عقيدة السَّفاريني»، ثم «عقيدة أبي بكر بن أبي داود».

وطُبعت أيضًا في نسخ ضمن مجموع يضمُّ إضافة إلىٰ الحائية: «عقيدة أبي الخطَّاب الكَلْوَذاني[٢]»، و«عقيدة أبي الحسن الأشعَري[٣]»، و«ذم التَّأويل»

(١) هو: عثمان بن أحمد بن سَعيد بن عثمان بن قائد النَّجدي، فقيه، من أفاضل النَّجديين، وُلد في العيينة بنجد، ورحل إلىٰ دمشق فأخذ عن عُلمائها، وانتقل إلىٰ القاهرة فتوفِّي فيها سنة ١٠٩٧هـ. له تصانيف منها: «هداية الرَّاغب في شرح عُمدة الطَّالب»، و«حَوَاشٍ علىٰ منتهىٰ الإرادات»، و«نجاة الخلَف في اعتقادِ السَّلف». ينظر: الأعلام ٤/ ٢٠٢، ومعجم المؤلفين (٨٨١٨).

(٢) هو: أبو الخطَّاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكَلْوَذاني، إمامُ الحنابلةِ في عصرِه. أصله من كَلْواذىٰ من ضواحي بغداد. توفي سنة ٥١٠هـ. له تصانيف منها: «الانتصار في المسائلِ الكبارِ»، و«رءوس المسائل»، و«منظومة عقيدةِ أهلِ الأثرِ». ينظر: طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٠، وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٤٨.

(٣) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، من نَسل الصَّحابي أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه. مؤسِّس مذهب الأشاعِرة، وكان من الأئمَّة المتكلِّمين المجتهدين، تلقَّىٰ مذهب المعتزلة وتقدَّم فيهم، ثم رجَع وجاهَر بخلافهم. توفي سنة ٣٢٤هـ. له تصانيف منها: «الرَّد علىٰ المجسِّمة»، و«مقالات الإسلاميِّين»، و«الإبانة عن أصول الدِّيانة». ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥، والأعلام ٤/ ٢٦٣.

لابن قُدامة[١]، و«التُّحف في مذاهب السَّلف» للشوكانيِّ، و«فتوىٰ الشيخ عبد المجيد سليم[٢]» مفتي الدِّيار المصرية. وهذه المجموعة مطبوعة في مطبعة المنار بمصر سنة (١٣٥١هـ).

وكلتا الطَّبعتين فيهما شيء من العنايةِ، والتحقيقِ، والتَّصحيحِ، والتَّصويبِ، وبيان ما فيهما من فروقٍ مع الطبعات الجديدة نبيِّنه عند كلِّ بيت في وقتِه إن شاء الله تعالىٰ.



(١) هو: أبو محمَّد عبد الله بن أحمد بن محمَّد بن قُدامة المقدسيُّ الحنبليُّ، موفَّق الدين، العلَّامة المجتهد، كان من بحورِ العلمِ وأذكياءِ العالم. توفي سنة ٦٢٠هـ. له تصانيف منها: «المغني»، و«المقنع»، و«الكافي»، و«العمدة»، و«مختصر الهداية». ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ١٦٦، والوافي بالوفيات ١٧/ ٢٣.

(٢) هو: عبد المجيد سَليم الحنفي المصري، مُفتي الدِّيار المصريَّة، تخرَّج من الأزهر، وأخذ عن الشَّيخ محمَّد عبده، وتقلَّب في مناصب التَّدريس والقضاء والإفتاء، وولي مشيخةَ الأزهر مرَّتين، والإفتاء نحو عشرين عامًا. ويقال: أصدر ما يُقارب (١٥) ألف فتوىٰ. توفي بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ. ينظر: الأعلام ٤/ ١٤٩.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تمسَّك بحبلِ الله واتَّبع الهدىٰ (١) ولا تكُ بدعيًّا لعلك تُفلِحُ

ودِن بكتابِ الله والسُّننِ الَّتي (٢) أَتَتْ عن رسولِ الله تَنجُو وتربحُ

وقُل غَير مخلوقٍ كلامُ مَليكِنا (٣) بذَلك دانَ الأَتْقياءُ وأفصَحوا

ولا تَكُ في القرآنِ بالوَقفِ قائلًا (٤) كما قال أتْباعٌ لجَهمٍ وأسْجَحوا

ولا تَقلِ: القرآنُ خلقٌ قراءةً (٥) فإنَّ كلامَ الله باللَّفظ يُوضَحُ

وقُل يتجلَّىٰ اللهُ للخَلقِ جهْرةً (٦) كما البَدرُ لا يخفىٰ وربُّك أوضحُ

وليس بمَولودٍ وليس بوالدٍ (٧) وليس له شِبْهٌ تعالىٰ المسَبَّحُ

وقد يُنكر الجهميُّ هذا وعندنا (٨) بمِصداق ما قُلنا حديثٌ مُصحَّحُ

رواه جَريرٌ عن مقالِ محمَّدٍ (٩) فقُل مِثل ما قد قَال في ذاك تنجحُ

وقد يُنكر الجهميُّ أيضًا يمِينَه (١٠) وكِلتا يَديه بالفواضِل تنفَحُ

وقُل: يَنزِل الجبَّار في كلِّ ليلةٍ (١١) بلا كَيفَ جلَّ الواحدُ المتمدِّحُ

إلىٰ طبقِ الدُّنيا يمنُّ بفَضلِه (١٢) فتُفرَج أبوابُ السَّماء وتُفْتحُ

يقولُ: ألا مُستغفِرٌ يلقَ غافرًا (١٣) ومُستمنِحٌ خيرًا ورِزقًا فيُمنحُ

رَوىٰ ذاك قومٌ لا يردُّ حَديثُهم (١٤) ألا خابَ قومٌ كذَّبوهم وقُبِّحوا

وقل: إنَّ خيرَ النَّاس بعد محمَّد (١٥) وزِيراه قِدمًا ثمَّ عُثمانُ الْأرجَحُ

ورابِعهم خيرُ البرِيَّة بعدَهم (١٦) عليٌّ حليفُ الخيرِ بالخيرِ مُنجحُ

وإنَّهمُ للرَّهط لا رَيب فيهمُ (١٧) علىٰ نُجُبِ الفردوسِ بالنُّور تسرحُ

سعيدٌ وسعدٌ وابنُ عوفٍ وطلحةٌ (١٨) وعامرُ فِهْرٍ والزُّبير المُمدَّحُ

وقُل خيرَ قولٍ في الصَّحابة كلِّهم (١٩) ولا تكُ طعَّانًا تَعيب وتجرحُ

فقد نطَق الوحيُ المبينُ بفَضلِهم (٢٠) وفي الفَتحِ آيٌ للصَّحابة تَمْدَحُ

وبالقَدَرِ المقدورِ أيقِنْ فإنَّه (٢١) دِعامةُ عِقد الدِّين والدِّينُ أفيحُ

ولا تنكِرنْ جهلًا نكيرًا ومُنكرًا (٢٢) ولا الحوضَ والميزانَ إنَّك تُنصحُ

وقل: يُخرج اللهُ العظيمُ بفضلِه (٢٣) من النَّار أجسادًا من الفحمِ تُطرَحُ

علىٰ النَّهر في الفردوسِ تحيا بمائِه (٢٤) كحبِّ حَميل السَّيل إذ جاءَ يطفَحُ

وإنَّ رسولَ الله للخلقِ شافعٌ (٢٥) وقُل في عذابِ القبرِ: حقٌّ مُوضَّحُ

ولا تُكفِرَنْ أهلَ الصَّلاة وإن عصَوا (٢٦) فكلُّهمُ يَعصي وذو العرشِ يصفَحُ

ولا تعتَقد رأيَ الخوارجِ إنَّه (٢٧) مقالٌ لمن يهواهُ يُردي ويَفضحُ

ولا تكُ مُرجيًّا لَعوبًا بدينِه (٢٨) ألا إنَّما المُرْجِيُّ بالدِّين يمزَحُ

وقل: إنَّما الإيمان قولٌ ونيَّةٌ (٢٩) وفعلٌ على قولِ النبيِّ مُصرَّحُ

وينقُص طَورًا بالمعاصي وتارةً (٣٠) بطاعَتِه يَنْمَى وفي الوزنِ يرجَحُ

ودَع عنك آراءَ الرِّجال وقولَهم (٣١) فقول رسولِ الله أزكَى وأشرَحُ

ولا تكُ من قومٍ تلَهَّوا بدينِهم (٣٢) فتَطعَنَ في أهلِ الحديثِ وتقدَحُ

إذا ما اعتقَدت الدَّهْرَ يا صاحِ هَذه (٣٣) فأنتَ على خيرٍ تَبيتُ وتُصبِحُ



[شــــرح
حائيـــة ابن أبي داود]

«بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ».

ابتدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منظومته بالبسملةِ؛ اقتداءً بالقرآن الكريم الذي افتُتح بها، وخلت المنظومةُ عن الحمدلة؛ لشدَّة اختصارها، وقد خلَت بعض النُّسخ من البسملة أيضًا، والأصل أن خلو كتب العلم من البسملةِ والحمدلةِ جميعًا غير معروف؛ فالذي يترجَّح أنها موجودةٌ، ولو فُقدت من بعضِ النسخِ، إلا علىٰ رأي الشعبيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي قال: «أجمعوا ألا يكتبوا أمام الشِّعر بسم الله الرحمن الرحيم»[1]، أي: أنه لا ينبغي أن تُكتب البسملة قبل الشعر؛ لأن الشِّعر والشُّعراء مذمومون في القرآنِ والسنةِ، أما القرآن، فقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]. وأما السنَّة فقد جاء في الحديثِ الصحيحِ: «**لأن يَمتلئ جوف أحدكم قيحًا يَرِيه[2] خير له من أن يمتلئ شعرًا**»[3].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٦٠٦)، والخطيبُ البغداديُّ - واللفظ له - في الجامعِ لأخلاقِ الرَّاوي (٥٤٥).

(٢) قال النَّووي في شرحه علىٰ مسلم ١٥/ ١٤: «قال أهل اللُّغة والغريب: يَرِيه - بفتح الياء وكسر الراء - من الوَري، وهو داء يُفسد الجوف، ومعناه: قيحًا يأكُل جوفَه ويُفسده».

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ما يُكره أن يكون الغالبُ علىٰ الإنسان الشعر حتىٰ يصدَّه عن ذكر الله والعلمِ والقرآنِ (٦١٥٥)، ومسلم، كتاب الشِّعر (٢٢٥٧)، وأبو داود (٥٠٠٩)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٢٨٥١)، وابن ماجه (٣٧٥٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وجاء من حديث عمر، وابن عمر، وسعد، وأبي سَعيد الخدري، وغيرهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

لكن المقرَّر والمحقَّق عند أهلِ العلمِ - وجاء مرفوعًا - أن الشعر كلامٌ؛ حسَنه حسن، وقبيحه قبيح[(١)]، وهذه المنظومة من الكلامِ الحسنِ الذي يُصدَّر بالبسملةِ والحمدلةِ، وهذا جرىٰ عليه أهلُ العلمِ في نظمهم للعلومِ كلِّها[(٢)]؛ يفتتحون بالبسملةِ والحمدلةِ، ومنهم من يقتصر علىٰ أحدهما.



يقول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تمسَّك بحبلِ الله واتَّبع الهدى (١) ولا تكُ بدعيًّا لعلك تُفلِحُ

«**تمسَّك**» أمر إلزام «**بحبل الله**» قال تعالىٰ: ﴿**وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ**﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فقد صدَّر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ منظومته بالأمر بالتمسُّك بحبل الله المتين الذي هو القرآن، وإن كان المراد به عند جمعٍ من أهلِ العلمِ دينَه الشامل للكتابِ والسنةِ[(٣)].

وكتاب الله هو الذي تركَه النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لأمَّته، وأخبر أنهم لن يضلُّوا ما داموا متمسِّكين به[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٦٥)، عن ابن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) قال الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الرَّاوي ١/ ٢٦٤: «وممن ذهَب إلىٰ رسمِ التَّسمية في أوَّل كتاب الشِّعر: سعيد بن جُبير، وتابعه علىٰ ذلك أكثرُ المتأخرين، وهو الذي نختاره ونستحبُّه».

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة وما ورد فيها من آثار في تفسير الطَّبري ٥/ ٦٤٣- ٦٤٦.

(٤) إشارة لما أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجَّة النبي ﷺ (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، والترمذي وقال: «حسن غريب» (٣٧٨٦) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، وفيه بلفظ: «**وقد تركت فيكم ما لن تضلُّوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله**».

«**واتَّبع الهدىٰ**» الذي هو السنة النبويَّة؛ ليكون الأمر بالاعتصام بهما معًا، ولن يضلَّ من تمسك بالكتابِ والسنةِ، والتمسُّك بهما فيه العصمة من كل شرٍّ وفتنةٍ. وفي خطبه ﷺ التنبيه علىٰ ذلك؛ كما جاء في صحيح مسلم من أنه ﷺ قال في خطبته: «**أما بعد: فإن أصدقَ الكلامِ كلامُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمَّد رسول الله**»[1].

فيُنبه علىٰ المصدرين الأساسيَّين من مصادر التلقِّي في هذا الدين، ولا ثالث لهما يستقلُّ بنفسه، أما القرآن فمصدر مستقلٌّ، والسنة الأصلُ فيها أنها موضِّحة للقرآن، ومبيِّنة وشارحة له، علىٰ أن فيها من الأحكامِ الزائدةِ ما لم يأتِ في القرآنِ، وكل من القرآنِ والسنةِ وحي من عند الله ﷻ، أما القرآن فظاهر، وأما السنَّة فدليل كونها وحيًا قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]. وقد سُئل النبي ﷺ في وقائعَ كثيرةٍ فسَكت حتىٰ نزَل عليه الوحي مما ليس في القرآنِ[2]؛ فدلَّ علىٰ أن السنةَ وحي من عند الله ﷻ.



(١) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصَّلاة والخطبة (٨٦٧)، والنَّسائي (١٥٧٨)، وابن ماجه (٤٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب العمرة، باب يفعل في العمرةِ ما يفعل في الحجِّ (١٧٨٩)، ومسلم، كتاب الحج، باب ما يُباح للمحرم بحجٍّ أو عمرة، وما لا يُباح وبيان تحريم الطِّيب عليه (١١٨٠)، وأبو داود (١٨١٩) من حديث صَفوان بن يعلىٰ بن أمية، عن أبيه رضي الله عنه؛ «أن رجلًا أتىٰ النبيَّ ﷺ وهو بالجِعِرَّانة، وعليه جبَّة وعليه أثر الخَلوق - أو قال: صفرة -، فقال: كيف تأمُرني أن أصنع في عُمرتي؟ فأنزل الله علىٰ النبي ﷺ فسُتر بثوب... فلما سُري عنه قال: **أين السَّائل عن العمرةِ؟ اخلع عنك الجبَّة، واغسل أثرَ الخَلوق عنك، وأنق الصُّفرة، واصنَع في عُمرتك كما تصنع في حجِّك**».

[أقســـام الهدايـــة:]

والهداية قسمان:

القسم الأول: هداية لا يَملكها إلا الله ﷻ، فهي خاصة به ﷻ، وهي هداية التوفيق والقَبول، وقد جاء نفيها عن أكملِ الخلقِ ﷺ؛ فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦].

القسم الثاني: هداية يملكها النبيُّ ﷺ ومن تَبعه وسار علىٰ هديه من دُعاة الحقِّ، وهي هداية الدَّلالة والإرشادِ، وجاء فيها قول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

فالمعنىٰ الأوَّل للهداية خاص بالله ﷻ، وهو ﷻ يهدي أيضًا بالمعنىٰ الثاني، بمعنىٰ أنه يوفِّق العبد، ويلهمه، ويجعل نفسه قابلة مذعنة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [فُصِّلَت: ١٧] يعني دلَلناهم وأرشَدناهم، ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد: ١٠] يعني: طريق الحقِّ وطريق الضَّلال.

فهداية الدَّلالة والإرشاد للجميعِ، وقد جاءت في نصوصِ الكتابِ والسنةِ علىٰ أتمِّ وجه وأكمله، لكن من الناس من يوفَّق للهداية الأخرىٰ، ومنهم من لا يوفَّق حسبما جرىٰ به القلمُ السابقُ والقضاء من الله ﷻ.

[تعريف البدعة والتحذير من الوقوع فيها:]

«ولا تكُ» أصلها: «ولا تكن» حذفت النون تخفيفًا لأجل الوزن، وإلا فيكفي للجزم التسكين.

«بدعيًّا» البدعي: المنسوبُ إلىٰ البدعة، فالنِّسبة إلىٰ البدعة بِدعي، والنِّسبة إلىٰ السنة سُنِّي، وهما متقابلان.

والبدعة أصلها في اللغة: ما عُمل علىٰ غير مثالٍ سابقٍ(١).

وفي الاصطلاح: طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية(٢).

أي: يُتدين بها؛ فتُخرج أمورَ الحياة العادية؛ إذِ الأصلُ فيها الإباحةُ، ولا تحتاج إلىٰ أن يسبق لها شرعية، فالمستجدَّات والمستحدَثات فيما يتعلَّق بأمور الدنيا لا تحتاج إلىٰ نصٍّ في استعمالها، اللهم إلا إذا كانت مما يندرج فيما نُهي عنه.

أما أمور الدين التي يُتعبد بها فلا بد أن يسبقَ لها شرعية من كتابِ اللهِ وسنةِ رسولِه ﷺ، والنبي ﷺ بيَّن ووضَّح لنا أن «**كل بدعةٍ ضلالةٌ، وكل ضلالةٍ في النَّار**»(٣)، أي: أن صاحبها في النار، فلا يستثنىٰ أيُّ حَدَث في الدين مما لا يدلُّ

(١) ينظر: النهاية لابن الأثير ١/ ١٠٦.
(٢) ينظر: الاعتصام للشاطبي ١/ ٤٧.
(٣) جزء من حديث تقدم تخريجه.

عليه دليل من كتابٍ ولا سنةٍ من حدِّ البدعةِ الداخل في عمومِ: «**كل بدعةٍ ضلالة**»، فكلُّ ما يحدث في الدِّين مما لم يسبق له شرعيَّة في كتابِ الله وسنةِ نبيه ﷺ، فهو مذموم داخل في العمومِ.



[الرد على من جعل من البدع بدعةً حسنةً:]

ومن أهلِ العلمِ من قسَّم البدعة إلىٰ بدعةٍ حسنةٍ، وبدعةٍ سيئةٍ[1].

ومنهم من قسَّمها علىٰ الأحكامِ التكليفيةِ الخمسةِ: الواجبِ، والمندوبِ، والمباحِ، والمكروهِ، والمحظورِ، فقالوا تبعًا لذلك: هناك بدع واجبةٌ، وبدع مستحبةٌ، وبدع مباحةٌ، وبدع مكروهةٌ، وبدع محرمةٌ[2].

واستدلُّوا على هذا التقسيم بأشياء، منها:

➢ حديث: «**من سنَّ في الإسلام سنَّة حسنة فعُمل بها بعده، كُتب له مثل أجرِ من عَمل بها، ولا يَنقُص من أجورِهم شيء، ومن سنَّ في الإسلامِ سنةً سيئةً، فعُمل بها بعده، كُتب عليه مثل وزرِ من عمل بها، ولا ينقُص من أوزارهم شيءٌ**»[3].

➢ قصة عمر رضي الله عنه أنه لما وجدَ الصحابة يصلُّون صلاةِ التراويح متفرِّقين

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٩/ ١١٣ بإسنادِه إلىٰ الشَّافعي، قال: «البدعةُ بدعتان: بدعةٌ محمودةٌ، وبدعةٌ مذمومةٌ، فما وافَق السنةَ فهو محمودٌ، وما خالَف السنةَ فهو مذمومٌ». واحتجَّ بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قيام رمضان: «نِعمت البدعة هي». وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٧.

(٢) كما فعل العزُّ بن عبد السَّلام في قواعد الأحكام ٢/ ٢٠٤، والقَرَافي في الفروق ٤/ ٢٠٢.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب من سنَّ سنَّة حسنةً أو سيئةً ومَن دعا إلىٰ هدىٰ أو ضلالة (١٠١٧)، والنَّسائي (٢٥٥٤)، وابن ماجه (٢٠٣) من حديث جَرير بن عبد الله رضي الله عنه.

جمعهم علىٰ إمامٍ واحدٍ، ثم خرج إليهم وهم يصلُّون بصلاةِ قارئهم فأعجبه وضعُهم، فقال: «نِعمت البدعة، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون»، يريد آخر اللَّيل، وكان الناس يقومون أوَّله[1]. فاستدلُّوا بقوله: «نعمت البدعة» علىٰ أن من البدع ما يُمدح؛ لأن «نِعم» للمدح، وضدها «بِئس» التي هي للذمِّ. وهذا من أقوىٰ ما يتمسَّكون به.

➢ أن المسلمين قد تداولوا بعد النبيِّ ﷺ من غير نكيرٍ بعضَ الأمور التي لم يرد نصٌّ فيها بخصوصها.

ثم مثَّلوا للبدع الواجبة بالردِّ علىٰ المخالفين.

ومثَّلوا للبدع المستحبَّة ببناء المدارسِ والأربطةِ.

أما البدع المباحة، فهي عندهم كالتوسُّع في أمورِ الدنيا من المأكولاتِ، والمشروباتِ، والمركوباتِ، والمساكنِ، وغيرها.

أما البدع المكروهة والمحرَّمة فهذه لا إشكالَ فيها، وقد مثَّلوا لها بأمثلةٍ مقبولةٍ، لكن هل نستطيع أن نقول: إن هناك بدعًا واجبةً، أو مستحبَّةً، أو مباحةً، مع قول النبي ﷺ: «**كل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النَّار**»؟

الجواب: لا نستطيع؛ فهذا جمع للنَّقيضين.

(١) أخرجه البخاري، كتاب صلاة التَّراويح، باب فضل من قامَ رمضان (٢٠١٠)، ومالك (رواية اللَّيثي ٣٠٣) من حديث عبد الرَّحمن بن عبد القاري، عن عمر رضي الله عنه.

وقد ردَّ الشاطبيُّ[(١)] في «الاعتصام» هذا التَّقسيم وأبطله، وقوَّض دعائمه، وذكر أنه أمرٌ مخترعٌ مبتدَعٌ[(٢)].

ويجاب عما مثلوا به لأقسام البدعة وعما استدلوا به: بأن كلَّ هذه الأمور لها أصلٌ في الكتابِ والسنةِ؛ فهي من آحادِه، وما تفرَّع عن الأصلِ يندرج تحته، ولها أيضًا أصل من قواعدِ الشرع المستمدَّة من النصوصِ.

فلا يُمثل للبدعةِ الواجبةِ بالردِّ على المخالفين؛ لأن القرآن مملوء بالردِّ على المخالفين، والسنة الصَّحيحة الصَّريحة فيها شيء من ذلك، فالمخالفُ الذي يخالف الصراطَ المستقيمَ، وما جاء عن الله ﷻ وعن رسولِه ﷺ، ويريد أن ينشرَ الضلالَ والبدعَ، والفسادَ بين المسلمين؛ فمثل هذا يردُّ عليه، وهذا من الجهادِ باللِّسان، وقد أمر النبي ﷺ حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يردَّ على المشركين[(٣)]. فكيف يكون أصلُ الفعل مستمدًّا من كتاب الله وسنة نبيِّه عليه الصلاة والسلام وندَّعي كونه بدعة؟!

وأما بناء المدارس والأربطة؛ فهذ أيضًا داخِل تحت القواعدِ الشرعيةِ المستمَدةِ من النصوصِ، فما لا يتمُّ الواجب إلا به، فهو واجب، وما لا يتمُّ

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغِرناطي الشهير بالشَّاطبي، أصولي، مفسِّر، محدِّث، فقيه من أئمَّة المالكيَّة. توفي سنة ٧٩٠هـ. له تصانيف منها: «الموافَقات في أصولِ الفقه»، و«الاتِّفاق في علم الاشتِقاق»، و«المقاصد الشَّافية في شرح خلاصة الكافية». ينظر: شجرة النُّور الزكيَّة (٨٥٦)، والأعلام ١/ ٧٥.

(٢) ينظر: الاعتصام ١/ ١٩١، ١٩٢.

(٣) كما في الحديث الذي أخرَجه البخاريُّ، كتاب الأدب، باب هِجاء المشركين (٦١٥٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب فضائل حسَّان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٤٨٥)، والنَّسائي (٧١٦) من حديث حسَّان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ ﷺ: «يا حسَّان، أجِب عن رسولِ الله، اللهم أيِّده بروحِ القدسِ».

المندوب إلا به، فهو مندوبٌ، والوسائلُ لها أحكامُ الغاياتِ.

وأما استدلالهم وتمسُّكهم بقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صلاة التراويح: «نعمت البدعة»، فإن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «اقتضاء الصراط» حملها على البدعة اللُّغوية[1]، والشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ حملها على المجاز لا الحقيقة[2].

والذي يظهر لي: أنه لا هذا ولا هذا؛ أما المجاز فلأن المرجح أنه لا مجاز في اللغة، على ما قررناه مرارًا[3].

وأما حملها على البدعةِ اللغويةِ كما قال شيخ الإسلام، ففيه نظر؛ لأننا لو طبَّقناها على التعريفِ اللغويِّ للبدعةِ وهو: «ما عُمل على غير مثالٍ سابقٍ»، لوجدنا أن التعريف لا ينطبق؛ لأن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صلى التراويح بأصحابه ليالي جماعة، ثم بعد ذلك لم يخرج إليهم؛ خشيةَ أن تُفرض عليهم[4]، فقد خشي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تُفرض عليهم في وقتِ التشريعِ، ثم يعجزوا عنها، فمشروعيَّتها باقية؛ فليست ببدعةٍ لغويةٍ؛ فضلًا عن أن تكون بدعةً شرعيةً.

---

(١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٩٥.

(٢) ينظر: ١/ ٥٠.

(٣) ينظر: تحبير الصَّفحات بشرح الورقات (ص: ١٠٠). وينظر أيضًا: الإيمان (ص: ٧٣- ٩٧)، ومجموع الفتاوى ٧/ ٨٧- ١١٦.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الجمُعة، باب من قال في الخطبةِ بعد الثَّناء: أما بعد (٩٢٤)، ومسلم، كتاب صلاة المسافِرين وقَصرها، باب التَّرغيب في قيام رَمضان وهو التَّراويح (٧٦١)، وأبو داود (١٣٧٣)، والنَّسائي (١٦٠٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وعمومُ المشايخ يقولون بقولِ شيخِ الإسلامِ من بابِ:

إذا قالــــت حَـــــذام فصــــدِّقوها　　　فـإن القــول مــا قالــت حَـذام[(١)]

وإنما نعرض مثل هذا الكلام على خجلٍ واستحياءٍ، ولا يعني هذا أبدًا أننا نتطاوَل على علمِه وفضلِه، وإنما نبين ما نراه حقًّا، وكلٌّ يُؤخذ من قوله ويردُّ إلا النَّبي ﷺ.

ومقولة عمر رضي الله عنه إنما تدخل فيما يُسمىٰ في علم البديع بالمشاكلةِ والمجانسةِ في التعبيرِ، فعلماء البلاغة يقولون: المشاكَلة ذكر الشيء بلفظِ غيره؛ لوقوعِه في صُحبتِه تحقيقًا أو تقديرًا[(٢)]؛ حيث يُطلق اللفظ ولا يُراد به إلا مجرَّد مجانسة لفظ آخر تحقيقًا أو تقديرًا.

فالتحقيق كقول الله جل جلاله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠] فـ«السيِّئة» الأولىٰ - وهي الجناية- حقيقةٌ، أما معاقبة الجاني فهي حسنة، وإنما أُطلق عليها «سيِّئة» من بابِ المشاكلةِ والمجانسةِ في التعبيرِ. فهذا موجود في النصوصِ، وموجود أيضًا في لغة العرب؛ كما في قول القائل:

(١) ذكر أبو عبيد القاسم بن سَلام في الأمثال (ص: ٥٠)، وابن عبد ربه الأندلسي في العقدِ الفريدِ ٣/ ١٨: أن قائله هو لُجيم بن صعب، وكانت حَذام امرأتَه.

(٢) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المِفتاح؛ لبهاء الدِّين السُّبكي ٢/ ٢٣٧، ومعاهد التَّنصيص علىٰ شواهد التَّلخيص لأبي الفتح العبَّاسي ٢/ ٢٥٢.

قالوا: اقترح شيئًا نجد لك طبخه ... قلت: اطبخوا لي جبَّة وقميصًا[١]

فهذه مشاكلة، وإلا فالجبة والقميص لا يُمكن أن تُطبخا.

والتقدير أن يقدر اللفظ مشاكلًا لشيء لم يصرح به لكن يقدر كالملفوظ، فكأن عمر – وهو الخليفة الراشد المُلهَم المحدث الذي أُمرنا باقتفاء سنَّته – توقَّع – إن لم يكن قد وقَع – أن هناك من سيقول: «ابتدعت يا عمر»، فقال مجيبًا عن هذا: «نعمت البدعة»..

ووُجد من الشرَّاح من يقول: «البدعة بدعةٌ ولو كانت من عمر»[٢]. ولا شك أن هذا سوءُ أدب مع الخليفةِ الراشدِ، والحقيقة أن هذه ليست ببدعةٍ؛ لأنها عُملت على مثال سبق من فعله ﷺ.



(١) ذكره أبو الفتح العبَّاسي في معاهد التَّنصيص علىٰ شواهد التَّلخيص ٢/ ٢٥٢، وقال: «البَيت من الكامل، وقائله أبو الرَّقَعْمَق؛ يُروىٰ أنه قال: كان لي إخوان أربَعَة وكنت أنادمهم أيَّام الأستاذ كافور الإخشيدي، فجاءني رسولُهم في يوم باردٍ وليسَت لي كُسْوَة تحصنني من الْبرد، فقال: إخوانك يقرءون عليك السَّلام ويقولون لك: قد اصطَبَحنا اليوم وذبحنا شاةً سَمِينَةً فاشته علينا ما نطبخ لك منها. قال: فكتَبت إليهم:

إخواننَا قصدُوا الصبوحَ بسحرةٍ ... فَأتىٰ رسولُهُمُ إلَيَّ خُصُوصا

قالوا: اقترح شيئًا نجد لك طَبخه ... قلت: اطبخوا لي جبَّة وقَميصا

(٢) ينظر: التَّحبير لإيضاح معاني التَّيسير للصنعاني الأمير ٦/ ٤٢.

[التَّشـــديد في باب البدعـــة:]

التشـديد في بـابِ البدعـةِ هـو المطلـوب؛ لأن التسـاهُل فيـه يجـرُّ إلـىٰ مـا لا تُحمد عقباه؛ فإذا تساهَل الإنسان في مسألةٍ مَّا، دعَته إلىٰ ما بعدها، ومـن نظـر في تاريخِ البدعِ والمبتدعةِ وجد أن الأصولَ التي انبَثقـت عنهـا هـذه البـدع أمـورٌ يسيرةٌ؛ كأن يقع خلاف يسير بين شيخٍ وطالبٍ من طلَّابه - أو بين زميلٍ وزميلـه - في أمورٍ لا تكاد تُذكر، ثم بعد ذلك ينتصر كـلُّ واحـد منهمـا لنفسـه، ثـم يُلـزَم أحدهما بلوازمَ، فتأخذ كل منهما العزةِ بـالإثمِ، والانتصـارِ للـنفسِ، فيقـول بمـا يُؤيد هذه اللوازم، فيشتد أمرُها، ثم بعـد ذلـك تـرِدُ عليـه مسـألةٌ لـم يحسـب لهـا حسابًا؛ بحيث تكون إذا انتُقضت وأذعن بأنها مُنتقَضة، نُقـض أصـلُه الـذي بنـىٰ عليه، فيضطرُّ بأن يلتزم هذه المسألةَ؛ لئلا ينتقض عليه أصلُه، إلىٰ أن يصلَ إلـىٰ حدٍّ بحيث يتكلَّم بكلامٍ لا يقوله المجانين؛ فضلًا عن عامة الناس؛ فضلًا عمَّـن ينتسب إلىٰ العلمِ؛ فضلًا عمَّن له عناية بكتابِ الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ.

وهناك طوامُّ تفوَّه بها رءوس المبتدعةِ لم يصلوا إليها إلا بعد مراحلَ.

مَن يتصوَّر أن هناك شخصًا يشهد أن لا إله إلا الله، ويقـول: «سـبحان ربـي الأسفل»[(١)]؟! فهو لـم يقـل ذلـك إلا بعـد أن قـال قبلـه عشـرات الكلمـات حتـىٰ وصل إلىٰ هذا الحدِّ.

---

(١) هـذا قـول بشـر المريسي، كـما في تفسير ابـن رجـب ٢/ ٦٤٤، والعـرش للـذهبي ٢/ ٢٩٠، واجتمـاع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص: ١٦٨).

ومن يتصوَّر أن شخصًا يقول:

بـــذكر الله تـــزداد الـــذنوبُ وتـنطمس البصـائر والقلـوبُ[(١)]

والله ﷻ يقول: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨] ؟!

ولا يَعني هذا أن يتشدَّد الإنسان ويُشدد علىٰ نفسه أو علىٰ غيره من غير أصلٍ من كتابٍ وسنةٍ، بل الدين يُسر، لكن الأصل فيه الأخذُ بالعزيمةِ؛ فلا يتساهَل المرء في دينه إلىٰ أن ينسلخَ منه دون أن يشعرَ، فالذي يتساهل في المقدِّمات يتساهَل في النتائج، فعلىٰ الإنسان أن يحرص ويتمسَّك بما جاءه عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ.

والابتداع والاختراع في الدين جاء ذمُّه والتَّشديد في شأنه في كلامِ أهلِ العلمِ، والمبتدع له معامَلة تليق به؛ كما قال القَحطانيُّ[(٢)] في نونيته:

لا تلـقَ مبتـدعًا ولا متزَنْـدقًا إلا بعَبْسـةِ مالـك الغَضـبانِ[(٣)]

وأئمَّة الإسلام لهم كلامٌ كثيرٌ في بابِ معاملةِ المبتدعةِ، والتشديدِ في النَّكير عليهم؛ لأن المخالفةَ في الابتداع سببها الشُّبهة، وهي أعظمُ بكثير وأشدُّ من المخالفةِ في المعاصي التي سببها الشهوة، فالأصل أن البدع إجمالًا أشدُّ من

(١) بيت مَنسوب لابن عربي، ينظر: حاشية الصَّاوي علىٰ الجلالين ٣/ ٣٠٩، وروح المعاني ٣/ ١٧٤.

(٢) لعلَّه هو أبو عبد الله محمَّد بن صالح القَحطانيُّ المعافريُّ الأندلسيُّ المالكيُّ، كان فقيهًا حافظًا، من أفاضلِ الناسِ وثقاتهم. رحَل إلىٰ المشرق، فحجَّ، ودخل العراق، وانصَرف إلىٰ خُراسان، وأخذ عن كثيرٍ ممن لقي من المحدِّثين. توفي سنة ٣٨٣هـ. له كتاب في «تاريخ أهل الأندلس». ينظر: الأنساب للسَّمعاني ١٠/ ٣٤٥، ونفح الطِّيب (٩٠)، والأعلام ٦/ ١٦٢.

(٣) نونية القطحاني (ص: ١٥).

الذنوبِ عند أهلِ العلمِ، وإن كان يُوجد من الذنوبِ الكبائرِ ما هو أعظمُ من بعض البدعِ الخفيفةِ، والتفصيلُ معروفٌ، وأهل العلم يُقرِّرون أن توبة العاصي قريبةٌ، بخلاف المبتدعِ؛ فتوبتُه نادرة، فهو لا يعرض علىٰ نفسه للتوبةِ أصلًا؛ لأنه إنما يُقدم علىٰ هذه المخالفةِ الشنيعةِ وهو يرىٰ أنه محقٌّ، وأنه يُحسن صنعًا، والشيطان يسوِّل له أنه علىٰ الحقِّ؛ لأن مقالته مبنيَّة علىٰ شبهة لوَّثت تفكيره، وغطَّت عقلَه عن سماعِ وقبولِ الحقِّ والإذعانِ له. فمثل هذا توبتُه أبعد ممن أقدم علىٰ الذنبِ وهو يعرف أنه ذنبٌ ومخالفةٌ.

وهذا الغالب؛ وإلا فقد تاب جمع من المبتدعة، لمَّا تبين لهم ضلال ما هم عليه، وبعضُ هذه الفرق الأملُ في توبتهم قويٌّ، وبعضها عُرف واشتُهر وشاع أن الأملَ فيهم ضعيفٌ، والذي أشاع هذه الإشاعة - في تقديري - شيوخُهم ومراجعُهم؛ لئلا يتصدَّىٰ أحدٌ لدعوتهم؛ فيخسروا-أعني الشيوخ المرتزِقة هؤلاء - مكاسبهم التي يجنونها من وراءِ اعتناقِ الناس لهذا المذهبِ، فالصدُّ عن دعوتهم بهذه الطريقةِ مكرٌ وخديعةٌ شيطانيَّة، وما علىٰ الإنسان إلا أن يبذلَ السببَ ويحرص علىٰ هدايةِ الناسِ، والنتائجُ بيد الله ﷻ؛ كما تقدم في أنواع الهداية من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ [القصص: ٥٦].

[تحقيق معنى الفلاح:]

«لعلك»، لعل: حرف ترجٍّ «تُفلِحُ» إذا تمسَّكْتَ بحبل الله، واتبعت الهدىٰ ولم تكُ مبتدعًا، وسلَكت الجادَّة، واستَقمت علىٰ الصراطِ المستقيمِ، والأصلُ أن من فعل ذلك «يُفلح» جزمًا، ففي مطلع سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ١-٥]. فجاءت بالجزمِ، ولعل الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخاطب هنا مَن نصحَه ووجَّهه إلىٰ التمسُّك بالكتابِ والسنةِ، ومع ذلك إذا امتَثلت هذا الكلام، وتمسَّكت بحبل الله، واتَّبعت الهدىٰ الذي جاء عن النبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، واجتنبت البدعَ والمبتدعةَ، فلا تجزم في حكمِك علىٰ نفسِك بالفلاحِ، بل اتَّهم نفسك بالتقصيرِ؛ لأن الطريقَ طويلٌ وشائكٌ، والقلوب بين أُصْبُعين من أصابع الرحمن(١)، والإنسانُ في هذه الدنيا مثل الغريق الذي يسأل الله جَلَّ جَلَالُهُ النَّجاة، وحسن الخاتمة، والموافاة علىٰ الإسلامِ، فليكن ديدنك ألا تجزمَ لنفسك بشيء.

وإن كان مَن استمسَك بحبل الله، واتَّبع الهدىٰ بحقٍّ، ولم يكن من المبتدعةِ؛ فهذا مجزوم بنجاته، لكن مَن الذي يحكم لك بأنَّ تمسُّكَكَ هذا

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالىٰ القلوب كيف شاء (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عَمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. وجاء من حديث أنس، والنوَّاس بن سَمعان، وأم سلمة، وعائشة وغيرهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

صحيح غير مدخول؟! ولو صح، فمن يضمن لك الموت عليه؟! والقلوب لا يعلم ما فيها إلا علَّام الغيوب، والخواتيم بيد الله، وأما نحن فنرجو للمحسنِ الثَّواب، ونخشىٰ علىٰ المسيء العقاب؛ وعقيدة أهل السنة في هذا البابِ أنهم لا يجزمون لأحدٍ من أهلِ القبلةِ بجنةٍ ولا نارٍ[(١)].

و«الفلاحُ» كلمةٌ جامعةٌ لخيرَي الدنيا والآخرة، ولا يوجد في لغةِ العربِ كلمة تقوم مقامها فتؤدي معناها، وكذا قالوا في النَّصيحة، وهي: إرادة جملة الخير حيازة لحظ المنصوح له[(٢)].

ومن أراد الفلاح فليستقرئ نصوصَ الكتابِ والسنةِ التي جاءت فيها هذه اللَّفظة التي رُتبت علىٰ أوصافٍ؛ كالصِّفات التي في مطلعِ سورة البقرة، والصِّفات التي في أول سورة المؤمنون: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]... إلىٰ آخره، ثم ليحرص علىٰ تطبيقِ هذه الأوصافِ - التي هي شروطُ القبولِ - علىٰ نفسه، فإن فعل ذلك مخلصًا لله ﷻ، متبعًا في ذلك كلِّه سنة نبيه ﷺ، حصل له الفلاحُ - إن شاء الله تعالىٰ -. وهو مع ذلك لا يجزم لنفسه، ولا يُجزم له، إنما يغلب علىٰ الظنِّ ويُرجىٰ له، وكما جاء في الحديثِ: «**وإن العبدَ ليعمل بعملِ أهلِ الجنةِ**» - وفي رواية: «**فيما يبدو للناس**»[(٣)]- «**حتىٰ**

(١) ينظر: شرح الطحاوية ٢/ ٥٣٧.

(٢) ينظر: شرح الأربعين؛ لابن دقيق العيد (ص:٥٠).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الرِّقاق، باب الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها (٦٤٩٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتلِ الإنسانِ نفسه، وأن من قتل نفسه بشيء عُذب به في النَّار، وأنه لا يدخُل الجنَّة إلا نفس مسلمة (١١٢) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

ما يكون بينه وبينها إلا ذِراع، فيسبق عليه الكتابُ فيعمل بعملِ أهلِ النَّار فيدخُلها»[١] نسأل الله ﷻ السلامة والعافية.

فالثَّبات والتَّثبيت إنما هو من الله ﷻ، والأمر يحتاج إلىٰ أن يكون طلب التَّثبيت ديدنًا للمسلم، فحسنُ الخاتمة أو سوؤها أمرٌ مقلقٌ للإنسان، والسَّلف كانوا يخافون من هذا أشدَّ الخوفِ[٢]؛ ولذلك ما عُرف عنهم أنهم حملوا المطلقَ علىٰ المقيدِ في الحديثِ السابق: «**وإن أحدَكم ليعمل بعملِ أهلِ الجنةِ فيما يبدو للنَّاس...**»، بل كلُّهم كانوا خائفين وجِلين من سوءِ العاقبةِ والخاتمةِ؛ لئلا يتراخَوا في العملِ وصدقِ الالتجاءِ إلىٰ الله ﷻ، فإبراهيم عليه السلام - إمام الحنفاء الذي حطَّم الأصنام وكسَّرها بيده - دعا الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ ولذا يقول إبراهيم التَّيمي[٣] رحمه الله: «من يأمَن البلاء بعد خليلِ الله إبراهيم»[٤]؟!

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب في القدر (٦٥٩٤)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفيَّة خلق الآدميِّ في بطن أمِّه وكتابة رزقِه وأجلِه وعملِه وشقاوتِه وسعادتِه (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، وابن ماجه (٧٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وجاء من حديث سهل، وأبي هريرة وأنس وغيرهم رضي الله عنهم.

(٢) ينظر: العاقبة في ذكر الموت لعبد الحق الإشبيلي (ص:١٧١)، التذكرة للقرطبي (ص:١٩٢).

(٣) هو أبو أسماء إبراهيم بن يَزيد بن شَريك التيميُّ، الكوفيُّ، كان من العبَّاد الثِّقات؛ إلا أنه كان يُرسل ويُدلِّس. روىٰ عن: أبيه، وأنس، وأرسل عن عائشة وغيرهم. روىٰ عنه: الأعمش، وبَيان بن بِشر، ومسلم البطين وغيرهم. من الخامسة، توفي سنة ٩٢هـ. ينظر: تهذيب الكمال ٢/ ٢٣٢، وتهذيب التهذيب (٣٢٤)، والتقريب (٢٦٩).

(٤) أخرجه الطَّبري في التفسير ١٣/ ٦٨٧، ٦٨٨.

وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول:

والله مـا خَـوفي الـذُّنوب فإنها	لعلىٰ طريـقِ العفـوِ والغُفـرانِ
لكنَّما أخشَىٰ انسِلاخَ القلبِ من	تحكيـمِ هـذا الـوَحي والقـرآنِ
ورِضًـا بـآراءِ الرِّجـالِ وخَرصِهـا	لا كَـان ذاك بِمِنَّـة الـرَّحمنِ[(١)]

فهم يخافون أشدَّ الخوف في هذا البابِ؛ ولذا لا يرتاح الإنسانُ ما دامت روحُه في جسدِه، بل يخشىٰ علىٰ نفسِه من خدعِ الشيطانِ؛ لأن بعضَ الناس يتوسَّع في هذا البابِ، فيظن أنه بمجرَّد أن يؤدِّي هذه الصلوات، ويصوم مع الناس؛ قد ضمن الجنَّة، وقد جاء في النُّصوص ما يدلُّ علىٰ فضل الصلاةِ، وأنها تمحو الذُّنوب[(٢)]، وأنها كفَّارة لما بينها، وكذا رمضان إلىٰ رمضان[(٣)]، وهذا لا إشكال فيه، وليس عندنا فيه ريبٌ ولا ترددٌ، لكن يجب أن يتَّهم الإنسان نفسه، ولا يخاف إلا ذنبه، فلن يُؤتىٰ إلا من قبل نفسه، وبما كسبت يده، ولولا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عفوٌّ غفورٌ لهلك ابن آدم؛ قال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا

(١) النونية (ص: ٣٥٥).

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصَّلاة، باب الصَّلوات الخمس كفَّارة (٥٢٨)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب المشي إلىٰ الصَّلاة تمحىٰ به الخطايا، وترفع به الدَّرجات (٦٦٧)، والترمذي (٢٨٦٨)، والنَّسائي (٤٦٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**أرأيتم لو أنَّ نهرًا ببابِ أحدكم يغتَسل منه كلَّ يوم خَمس مرَّات، هل يَبقىٰ من دَرَنه شيء؟** قالوا: لا يبقىٰ من دَرَنه شيء. قال: **فذلك مثل الصَّلوات الخمس، يَمحو الله بهنَّ الخطايا**».

(٣) إشارة لما أخرجه مسلم، كتاب الطَّهارة، باب الصَّلوات الخمس والجمُعة إلىٰ الجمُعة، ورمضان إلىٰ رمضان مكفِّرات لما بينهنَّ ما اجتُنبت الكبائر (٢٣٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أن رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول: «**الصَّلوات الخمس، والجمُعة إلىٰ الجمُعة، ورَمضان إلىٰ رَمضان، مكفِّرات ما بينهنَّ إذا اجتُنب الكبائرُ**».

تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ [النحل: ٦١]. ومع ذلك فلا ينبغي أن يحملنا هذا على أن نيأسَ ونقنطَ من رحمة الله، بل علينا أن نخاف ونرجو، والله ﷻ يعفو عن كثير.

فالإنسان عليه أن يتمسك بالكتابِ، ويتبع النبيَّ عليه الصلاة والسلام، ولا يبتدع في دينه، ويعمل، ويجتهد، ويحرص، ويُجاهد نفسه على الإخلاصِ، فلا يكون في عمله حظٌّ لغير الله، فإذا سلك على هذه الكيفية رُجي أن يُختمَ له بخير، فأهل العلم - مع خوفهم من سوءِ العاقبةِ - يُقرِّرون في الكلامِ النظريِّ أن الفواتح عنوانُ الخواتمِ، وأن الذي يغلب على الظنِّ أن مَن سلك الجادَّة مات على الاستقامة، مع كونهم لا يجزمون بذلك لأنفسهم؛ لأنه لا يستطيع شخص - مهما بلغ من العلمِ والعبادةِ - أن يضمن الموت على الاستقامة.



[مصادر التلقِّي عند أهل السنةِ:]

يقول الناظم رحمه الله:

ودِن بكتابِ اللهِ والسُّننِ الَّتي (٢) أتَتْ عن رسولِ اللهِ تَنجُو وتربحُ

بعد أن ذكر الناظم رحمه الله في البيت الأول التمسُّك بالقرآنِ، واتباع الهدى الذي هو طريقةُ النبيِّ ﷺ وسنَّته، أعقب ذلك بذكرِ المصدرِ الذي تُؤخذ منه هذه العلومُ، فقال:

«ودِن» هذا أمر من الدِّيانة، يعني: تدين وتعبَّد لله ﷻ «بكتابِ الله والسُّننِ الَّتي» يعني: بما جاء في كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، ولا تأخذ دينك عن سوى هذين المصدرين، وهما مصدرا التلقي عند أهلِ السنةِ، ولا ثالث لهما يستقلُّ بنفسه،

وأما ما يُذكر من الإجماعِ، والقياسِ، فكلاهما مردُّهما إلىٰ الكتابِ والسنةِ، فالإجماعُ لا بد أن يستندَ علىٰ أصلٍ من الكتابِ أو السنةِ، وفي القياس لا بد أن يكون الأصلُ المقيسُ عليه له أصل في الكتابِ أو السنةِ؛ فلا يوجد مصدر ثالث، لا عقل، ولا منطق، كما يقول المبتدعة ويزعُمون أنه يعصم الرَّأي من الخطأ، ولا مقدِّمات كلامية ولا منطقية تترتَّب عليها نتائج وأحكام شرعية؛ كما يدندن به أهلُ الكلامِ، فليس عندنا إلا «قال الله ﷻ»، و«قال رسولُه ﷺ».

العلمُ قال الله قال رَسولُه قال الصَّحابةُ هم أولو العرفانِ[١]

وكلام الصَّحابة ﭫ أيضًا مبنيٌّ علىٰ الكتابِ والسنةِ، وما كان من كلامهم يخالف نصًا، فلا عبرة به.

وكون القرآن المصدرَ الأولَ للتلقي، أمر متفق عليه، وكذا السنة آحادها ومتواترها كلُّها يجب العمل بها في جميعِ أبوابِ الدينِ، والسنة تشمَل كلَّ ما ثبت عن النبيِّ ﵊، سواءٌ كان في الصحيحين أو في غيرهما، وقد خرجت فئة تزعُم أنها تقتصر علىٰ القرآنِ، ويسمُّون أنفسهم: القرآنيين[٢]، وهؤلاء علىٰ ضلالٍ مبين، وهم في الحقيقة ليسوا بقرآنيين؛ لأن القرآن قد جاء بالأمرِ بطاعةِ الرسولِ ﷺ.

---

(١) نونية ابن القيم (ص: ٢٢٦).

(٢) القرآنيون: فرقة بدعيَّة معاصرة تسمي نفسها بـ: أهل القرآن، ترىٰ أن السنة ليست مصدرا للتشريع، وتزعمُ أنَّها تكتفي بالقرآن وحده. وقد تصدىٰ لهم أهل العلم فبينوا ضلالهم وكشفوا زيفهم، منهم الشيخ ابن باز ﵀؛ حيث تنبه لهم مبكرا فردَّ عليهم وأفتىٰ بشأنهم وأزاح الستار عن انحرافهم. يُنظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة (ص: ٨ - ٩)، مجموع فتاوىٰ ابن باز ٨/ ١٤١، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية (ص: ٢٨).

وجاءت فئة أخرىٰ توسَّعت قليلًا، فرأت الاقتصارَ في مصادر التلقِّي علىٰ القرآنِ والصَّحيحين فقط، وسمَّوا أنفسهم «جماعة الاقتصارِ علىٰ القرآنِ والصَّحيحين»، وهناك مصنف اسمه: «تيسير الوحيين بالاقتصار علىٰ القرآنِ مع الصَّحيحين»(١)، ولا شك أن في هذا تضييعًا وإهدارًا لقدرٍ كبيرٍ مما ثبت عن النبيِّ ﷺ خارج الصَّحيحين، فالتديُّن علىٰ هذه الطريقةِ ناقصٌ؛ فقد يكون في غير الصَّحيحين ما هو ناسخٌ لما في الصَّحيحين، وقد يكون في غير الصَّحيحين ما هو مخصصٌ ومقيدٌ لما في الصَّحيحين.

فعلىٰ المسلم - خصوصًا طالب العلم - أن يُعْنىٰ بكتاب الله ﷻ الذي هو المصدر الأول، وكذا جميع ما ثبَت عن النبي ﷺ، سواءٌ أكان ذلك متواترًا أو آحادًا، وسواءٌ أكان من أفرادِ الآحادِ الصحيحِ أو الحسنِ، فكلُّه مقبول في جميع أبوابِ الدينِ. أما المبتدعة فإنهم لا يقبلون أخبار الآحاد في العقائد؛ مع أن أكثر الأخبار قد جاءت بطريقِ آحاد، ورسلُ النبيِّ ﷺ إلىٰ الملوكِ وغيرهم أفرادٌ، والاستدلالُ علىٰ حجِّية خبرِ الآحاد - وإن كان راويه فردًا واحدًا؛ فضلًا عن أن يكون عددًا - أكثر من أن تحصرَ، وعلىٰ هذا درَج الصَّحابة رضي الله عنهم بعد أن أرسلَ النبي ﷺ إلىٰ الآفاق أفرادًا يعلِّمونهم الدين، وينقُلون لهم أخبار النبي ﷺ، ويقيمون عليهم الحجج.

---

(١) لعبد العزيز بن راشد النجدي، المتوفىٰ سنة ١٤٠٣هـ. ينظر: تكملة معجم المؤلفين، لمحمد خير رمضان (ص:٣٠٢).

وهدفُ المبتدعةِ من هذه الفرية إهدارُ أكثرِ الأحاديثِ النبويةِ، فالمتواتر قليل، ولا يبحثُه أهلُ الحديثِ، ولا يوجَد في كتبِهم؛ لأنه ليس من صناعتِهم، فصناعتهم تنصبُّ على ما يحتمل النفي والإثبات بشروطٍ شرَطوها، وقواعدَ ضبطوها وأتقنوها، فما ثبت على ضوءِ قواعدِهم يجب العمل به، سواءٌ تعددت طرقُه أو لم تتعدَّد، وما لم يثبت لا يُعمل به، والمتواتر لا يحتمل النَّفي.

«**أَتَتْ**» يعني: ثبتت «**عن رسولِ الله**» ﷺ، فلا يُتدين بشيء - ولو نُسب إلى النبي ﷺ - ما لم يكن ثابتًا عنه بطرقٍ صحيحةٍ أو حسنةٍ.

«**تَنجُو وتربحُ** »، فإذا دِنت بكتاب الله والسُّنن التي جاءت عن النبيِّ ﷺ نجوتَ.

وقوله: «**تنجو وتربحُ**» واقع في جوابِ الطلبِ «دِن»، والأصل فيه أن يُجزم «تنجُ وتربحْ»، لكنها هنا مرفوعة لأجل الوزن، كما في قول الشَّاعر: «ألم يأتيك والأنباء تنمي»[1].

أما قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ فرُفع ﴿يَرِثُنِي﴾؛ لأنه ليس في جوابِ الطلبِ، بل هذا وصفٌ لهذا الولي؛ إذ ليس الغرض من وجودِ هذا الولي الإرثَ فقط.



(١) ذكره الطَّبري في التفسير ١٦/ ٥٠٦، وعزاه عبد القادر البغداديُّ في خزانة الأدب ٨/ ٣٦٥ لقيس بن زهير بن جُذيمة العَبسي، والبيت كاملًا:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي ... بما لاقت لَبون بني زِياد

ومعنى: «تنمي»: تشيع، وأصله من: نمى الشيء ينمي إذا ارتفع وزاد.

وينظر: المفصل (ص:٥٣٧)، اللباب ٢/ ١٠٨.

[موقف أهل السنة والجماعة ممن قال بخلق القرآن:]

يقول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقُل غَير مخلوقٍ كلامُ مَليكِنا (٣) بذلك دانَ الأتْقياءُ وأفصَحوا

«وقُل» أمر، مثل قوله: «تمسَّك»، ولا شك أنَّ الأمر من المخلوقِ يُقصد به امتثالُ أمرِ الخالقِ لا أمر المخلوقِ؛ لأنه يتحدَّث علىٰ لسانِ الشرعِ، والمسألةُ شرعيةٌ، ووجوبُها معلومٌ من الشرعِ.

«غَير مخلوقٍ كلامُ مَليكِنا» فكلامُ الله ﷻ - الذي هو القرآن - غيرُ مخلوق؛ خلافًا لمن يقول بخلقه سواءٌ قالوه صراحةً، كالجهمية[1]، والمعتزلة[2]، أو آل إليه كلامهم، كالأشاعرة[3] والماتريدية[4] الذي يؤول إلىٰ

(١) الجهميَّة: إحدىٰ الفِرق الكلاميَّة تُنسب للجَهم بن صَفوان، الذي أخذ عن الجَعد بن دِرهم، الذي أخَذ عن أبان بن سَمعان اليهوديِّ. من أبرز مخالفاتهم لأهل السنة: إنكار جميعِ أسماءِ الله تعالىٰ وصِفاته، وجعلها جميعًا من بابِ المجازِ، القولِ بالإرجاءِ، القول بخلق القرآن، نفي عذابِ القبرِ، والصِّراطِ، والميزانِ، ورؤيةِ الله تعالىٰ، وغير ذلك. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٨٦، الفتاوىٰ الكبرىٰ ٦/ ٣٧٠- ٣٧٢، ودراسات في الأهواء والفرق لناصر العقل (ص: ١٤٤).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٥٢٨)، وشرح العقيدة الأصفهانيَّة (ص: ٢٠)، والجواب الصَّحيح لمن بدل دين المسيح ٣/ ٣١٢، والرد علىٰ البكري (ص: ١٤٨).

(٣) الأشاعرة: فرقةٌ كلاميَّةٌ كُبرىٰ تُنسب لأبي الحسن الأشعَري (ت٣٢٤هـ) ظهَرت في القرنِ الرابعِ، من أبرز مخالفاتهم لأهل السنة والجماعة: تأويلُ الصِّفاتِ، والقول بالكسبِ، وتقديم العقلِ علىٰ النقلِ عند التعارضِ، وعدم الأخذِ بأحاديثِ الآحادِ في العقيدةِ، والقول بأنَّ القرآن ليس كلامَ الله علىٰ الحقيقةِ، ولكنه كلامُ الله النَّفسي، وغير ذلك. ينظر: الملل والنحل ١/ ٩٤، درء التعارض ٢/ ١٦- ١٨، ودراسات في الأهواء والفرق لناصر العقل (ص: ١٤٤، ٢٨٤، ٣٠٤).

(٤) الماتريدية: فرقة كلاميَّة تُنسب لأبي منصور الماتريدي (ت٣٣٣)، ولم تُعرف بهذا الاسم إلا بعد وفاة مؤسِّسها، وقد ظهرت أولًا في سَمرقند، من أبرز مخالفاتهم لأهل السنة والجماعة: عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد. وقالوا بوجوب معرفة الله بالعقل قبل ورود السمع. =

القولِ بخلقِ القرآنِ وإن لم يُفصحوا به، فهم يقولون بالكلامِ النفسيِ، وهو أن كلامَ الله الحقيقيَّ معنىٰ قائمٌ بنفسِه، وهو وصفٌ معنويٌّ، وأما الكلامُ اللفظيُّ المتلوُّ المسموعُ فهذا عندهم عبارةٌ أو حكايةٌ عن الكلامِ القائمِ بنفسِه(١)، وكلامُ الله واحد عندهم لا يتغيَّر، لكن إن عُبر عنه بالعربيةِ صار قرآنًا، وإن عُبر عنه بالعبرانية صار توراةً، وإن عُبر عنه بالسريانيَّة صار إنجيلًا(٢).

ومُقتضىٰ هذا أن كلَّ ما يُوجد في القرآن يُوجد في التوراةِ والإنجيلِ؛ إلا أن اللُّغات تختلف، فلو تُرجمت التَّوراة إلىٰ العربية صارت مصحفًا مثل ما بأيدينا، والعكس، فلو تُرجم القرآن إلىٰ العبرانيَّة أو السريانيَّة صار توراةً أو إنجيلًا.

وهذا كلامٌ لا يُمكن أن يوافقَ عليه عاقلٌ؛ للأسبابِ الآتيةِ:

- أن حقيقةَ ما في الكتبِ الثلاثة يختلف.
- أن ورقة بن نَوفل(٣) كان يقرأ الكتبَ السابقةَ من التوراةِ والإنجيلِ

= وقالوا بالتحسين والتقبيح العقليين. وقالوا بتأويل الصفات، وإثبات ثماني صفات لله تعالىٰ فقط... وغير ذلك. ينظر: ودراسات في الأهواء والفرق لناصر العقل (ص: ١٤٤)، وفرق معاصرة تنسب إلىٰ الإسلام ٣/ ١٢٢٧.

(١) ينظر: رسالة السِّجزي إلىٰ أهل زَبيد (ص: ١١٤، ١١٥)، والانتصار في الردِّ علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار ٢/ ٥٤٤، ٥٥٤، ودرء تعارض العقل والنقل ٢/ ١٠٧.

(٢) ينظر: الانتصار في الردِّ علىٰ المعتزلة القدريَّة الأشرار ٢/ ٥٥٤، ٥٥٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٢/ ١١٠.

(٣) هو: ورقة بن نوفَل بن أسَد بن عبد العزىٰ بن قُصي، القرشيُّ الأسديُّ، ابن عم خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زوج النبيِّ ﷺ. ذكره الطبريُّ، والبغويُّ، وابنُ قانع، وابن السَّكن وغيرهم في الصَّحابة. وكان قد كره عبادةَ الأوثان في الجاهليَّة، وطلب الدين في الآفاقِ، وتنصَّر، وقرأ كتبَ الأديانِ، وكان يكتب اللُّغة العربيَّة بالحرفِ العبرانيِّ. ينظر: تاريخ دمشق ٦٣/ ٣، والإصابة لابن حجر (القسم الأول ٩١٧١)، والأعلام ٨/ ١١٥.

ويُترجمها وينقُلها إلىٰ العربية، ولما نزلت سورة العلق علىٰ النبيِّ ﷺ، وقصَّ عليه القصَّة، ذكر ورقة عن المَلَك أنَّه هو الناموس الذي أُنزل علىٰ موسىٰ عليه السلام(١)، ولم يقل: إن سورة العلق معروفةٌ عندنا، وكنا نقرؤها في التوراة أو الإنجيل.

➢ أنه ليس في التوراة والإنجيل سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أو سورة المسد.

➢ أنه لا يُتصور أن يقول عاقلٌ: إن الآيات التي نزلت لوقائع حصَلت لهذه الأمة لأناسٍ بأعيانهم، أو التي نزَلت بسبب حوادث لبعضِ الصحابةِ؛ هي موجودة بأعيانها في التوراةِ والإنجيلِ إلا أنها بلغاتٍ أخرىٰ؛ بحيث لو ترجمناها بالعبرانيَّة أو السريانيَّة وجدناها في التوراةِ أو الإنجيلِ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]. وكذا الآيات التي نزلت في قصَّة المجادلة في الظِّهار. فتكون قد نزلت علىٰ موسىٰ بلغته، وعلىٰ عيسىٰ بلغته، وعلىٰ محمد ﷺ بلغته.

➢ وأوضح من هذا أنه يقال: ما الفائدة من نزول القرآن إذا كان ما فيه موجودًا في الإنجيل؟! ولماذا ينزل الإنجيل وما فيه موجود في التوراة؟! فإذا كان جميعُ ما في القرآن موجودًا في الإنجيل والتَّوراة والعكس، فإنه لا يبقىٰ لنسخِ الشرائعِ قيمةٌ. ومعناه أيضًا: أن الناسخَ والمنسوخَ في شرعنا موجودٌ ناسخٌ ومنسوخٌ مثلُه في شرائعهم.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ (٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ (١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فكلامهم باطل، لا حظَّ له من النظرِ، ويسقط بأدنىٰ تأمُّل، لكنهم أرادوا أن يلبِّسوا علىٰ الناسِ؛ لئلا يُرموا بما رُمي به الجهميَّة من الكفرِ، الذي قرَّره خمسمائة عالم، يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولقد تقلَّد كُفرَهم خمسون في ... عشرٍ من العلماءِ في البُلدانِ

واللالكائيُّ[1] الإمام حكاه عنـ ... ـهم[2] بل حكاه قبله الطبرانيُّ[3][4]

فهم أرادوا أن يفرُّوا من القولِ الصريحِ فوقعوا فيه في النهاية، وقد اتبعوا عقولهم حتىٰ وقَعوا في أشياء لا يُمكن أن تصدرَ حتىٰ عن المجانين، وقرَّروها في مصنفاتهم، فعندهم مثلًا يجوز أن يرىٰ الأعمىٰ وهو بالصين بقَّة الأندلس[5]، والبق: صغار البعوض؛ وذلك لأنهم قالوا: إن الأسبابَ لا أثرَ لها؛ ووجودها مثل عدمها، فالبصر الذي هو سبب للإبصارِ، عندهم لا أثر له،

---

(١) هو: أبو القاسِم هبة الله بن الحسن بن مَنصور اللَّالكائي، الشَّافعي، الإمامُ، الحافظُ، مُفيد بغداد في وقتِه، توفي سنة ٤١٨هـ. له تصانيف منها: «شرح أصول الاعتقاد»، و«أسماء رجال الصَّحيحين»، و«كرامات أولياء الله». ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤١٩، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١٨٩، وطبقات الشافعيين (ص: ٣٧٨).

(٢) فقد عقد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه فصلًا في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٣٠٠- ٣٥٦ سمىٰ فيه أكثر من خمسمائة نفس، كلهم يُقرر كفرَ من قال بخلقِ القرآنِ.

(٣) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطر أبو القاسم اللخمي الطبراني، أحد الحفاظ المكثرين والرحالين، من مصنفاته: «المعجم الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، و«الدعاء»، و«عشرة النساء»، وغيرها كثير. توفي سنة ٣٦٠هـ. قد ذكر يحيىٰ بن عبد الوهاب بن منده في جزئه الذي ترجم فيه للطبرانيِّ (ص: ٦٧) أن من تصانيفه: كتاب «بيان كفر من قال بخلقِ القرآنِ». ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢/ ١٦٣، وتاريخ الإسلام ٨/ ١٤٤.

(٤) النونية (ص: ٤٢).

(٥) ينظر: الكواكب الدراري ١/ ١٩٧، واللامع الصبيح ١٥/ ٢٩٠، ومنحة الباري لزكريا الأنصاري ١/ ٣٤٧.

فالإبصار - أي: الرؤية - وقع عنده لا به، وعليه بنوا أنه إذا كان البصر مجرَّد سبب - والسبب لا أثر له - فلا مانع أن يرىٰ الأعمىٰ الذي في أقصىٰ المشرقِ صغارَ البعوضِ التي في أقصىٰ المغربِ.

وهذا كلام لو عُرض علىٰ مجنون لما أقرَّه، مع أنه كلام قال به أئمَّة كبار في مذاهبهم، أوتوا ذكاء ولم يؤتوا زكاء، والعبرة بالزكاةِ لا بالذكاءِ. ولذلك نصرة لمذهبهم الفاسد لجأ أهل البدعة إلىٰ تحريف النصوص التي تثبت صفة الكلام لله.



[أمثلةٌ على تحريفِ المبتدعةِ للنُّصوصِ في مسألةِ الكلامِ:]

أولًا: تحريف اللفظ:

إنَّ النُّصوص صريحة في القرآنِ في إثباتِ كلامِ الله ﷻ، ولما أراد الجهميُّ أن يحرِّف اللفظ في قول الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] قال: «كلَّم اللهَ» بالنَّصبِ[١] فحرَّف تحريفًا لفظيًّا، لكن إذا تسنَّىٰ له أن يحرِّف مثل هذا، فكيف يستطيع أن يحرِّف: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟ لا يُمكنه ذلك ألبتة، وقد رُدَّ عليه بهذا[٢].

(١) ينظر: تفسير الزَّمخشري ١/ ٢٩٧، ٥٩١، وبيان تلبيس الجهمية ٣/ ٣٠٣.
(٢) ينظر: بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٣٠٣.

ثانيًا: تحريف المعنى:

حملوا التكليم في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ علىٰ التَّجريح، يعني: جرح الله موسىٰ بأظفارِ المحنِ[1]؛ لأن لمادة «كلم» عدَّة معانٍ، ومنها: التَّجريح؛ كما جاء: «**ما من مَكلومٍ يُكلم في سَبيل الله إلا جاء يومَ القيامةِ...**»[2] إلىٰ آخره، فـ«**يُكلم**» يعني: يُجرح، وهذا تحريف للمعنىٰ - نسأل الله السلامة والعافية -.

أما معتقد أهل السنَّة والجماعة فعندهم أن القرآن كلام الله ﷻ منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنه ﷻ يتكلَّم متىٰ شاء بما شاء، وكلامه ﷻ وإن كان قديمَ النوعِ - بمعنىٰ أنه تكلَّم في الأزل - فإنه متجدِّد الآحاد[3].

«كلامُ مَليكِنا» من إضافةِ الصفةِ إلىٰ الموصوفِ، والإضافة تقتضي التَّشريف بلا شك، سواءٌ كانت من المعاني التي لا تقوم بذاتها، أو من الأعيانِ التي تقوم بذاتها، فإن كانت من المعاني التي لا تقوم بذاتها، فهي صفات فليست بمخلوقةٍ، وإن كانت من الأعيانِ التي تقوم بذاتها فهي مخلوقةٌ، فـ«بيت

(١) قال الزمخشري ١/ ٥٩١: «ومن بدع التفاسير أنه من الكلم، وأن معناه وجرح الله موسىٰ بأظفار المحن ومخالب الفتن». وقال ابن تيمية في الفتاوىٰ ٣/ ١٦٥: «مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ أي: جرحه بأظافير الحكمة تجريحًا».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الذَّبائح والصَّيد، باب المسك (٥٥٣٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الجِهاد والخروج في سبيل الله (١٨٧٦)، والترمذيُّ وقال: «حسن صحيح» (١٦٥٦)، والنَّسائي (٣١٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ٢٠)، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٧٢، ومجموع الرسائل ٣/ ١١٨، ومنهاج السنة ٢/ ٣٧٩.

الله»، و«ناقة الله»، و«عبد الله»؛ كلُّ هذه مخلوقات، وهذا مذهبُ أهلِ السنةِ[(١)].

أما المعتزلة فعندهم أن كلَّ ما يُضاف إلىٰ الله ﷻ مخلوق، سواءٌ كان معنىٰ أو ذاتًا مستقلةً، فيجعلون «كلام الله» مثل «ناقة الله» و«بيت الله»[(٢)].

أما أهلُ الحلولِ والاتحادِ[(٣)] فيرون العكس، فعندهم أن كل ما يُضاف إلىٰ الله ﷻ هو وصف من أوصافه[(٤)]؛ ما أدَّىٰ بهم إلىٰ تقريرِ مذهبِهم الفاسدِ، وأن الله ﷻ حلَّ في مخلوقاته واتّحد بها، وأنه لا فرق بين الخالقِ والمخلوقِ -نسأل الله السلامة والعافية-.

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل ٧/ ٢٦٥، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٢/ ١٥٥- ١٥٩.

(٢) ينظر: درء تعارض العقل ٧/ ٢٦٣، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٢/ ١٦٢.

(٣) **الحلول**: وهو إثباتٌ لوجودَين وحلول أحدهما في الآخرِ، وأهلُ الحلولِ هم طائفةٌ يرون حلولَ الخالقِ ﷻ في مخلوقاتِه، أو بعضِ مخلوقاتِه، قال شيخ الإسلام: الحلول نوعان:

١. قوم يقولون بالحلولِ المقيَّد في بعضِ الأشخاصِ، مثل قول النصارىٰ: إن الله حلّ بالمسيح ﵇، تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

٢. وقوم يقولون بحلولِه في كلِّ شيء، وهم الجهميَّة الذين يقولون: إنَّ ذات الله في كلِّ مكانٍ.

الاتحاد: هو مذهبٌ فلسفيٌّ، يقول بأن الله والطبيعةَ حقيقةٌ واحدةٌ، وأن وجودَ المخلوقِ هو عينُ وجودِ الخالقِ، وأن الله سبحانه هو الوجودُ الحقُّ، أما مجموع المظاهر الماديَّة، فهي تُعلن عن وجودِ الله دون أن يكونَ لها وجودٌ قائمٌ بذاتِه.

وهو ينقسم إلىٰ قسمين:

١. الاتحاد العام: وهو اعتقاد كونِ الوجودِ هو عين الله ﷻ، بمعنىٰ أن الخالقَ متَّحد بجميعِ المخلوقاتِ.

٢. الاتحاد الخاص: وهو اعتقاد أن الله ﷻ قد اتَّحد ببعضِ المخلوقاتِ دون بعضٍ.

ينظر: الفرق بين الفرق (ص: ٢٤١)، أمراض القلوب وشفاؤها (ص: ٦٣، ٦٤)، ومصطلحات في كتب العقائد؛ لمحمد بن إبراهيم الحمد (ص: ٤٠- ٤٧).

(٤) ينظر: درء تعارض العقل ٧/ ٢٦٣، ٢٦٤، والجواب الصَّحيح لمن بدل دين المسيح ٢/ ١٦٢.

وأهل السنة وسطٌ بين المذهبين، وهدىً بين الضلالتين.

و«المليك» صيغة مبالغة علىٰ وزن فَعيل، قال تعالىٰ: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥] وقد جاء في السنَّة: «رب كلِّ شيءٍ ومَليكه»[(١)]، ومثلها «مَلِك» علىٰ وزن فَعِل؛ كما في القراءة المتواترة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[(٢)] [الفاتحة: ٤]، ومالك؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]. فالمليك والملِك والمالك شيءٌ واحدٌ، والله ﷻ مالك الملكِ في الدنيا والآخرة، ومَن مَلَك عبدًا من العبيدِ، فإنما هو بتمليكِ الله ﷻ إيَّاه، فالعبد وإن ملَك المال إلا أنَّه مال الله.

«**بذَلك دانَ**» أي: تعبَّد، واعتقد، وقال به، «**الأتقياء**» جمع تقيٍّ، وهو من اتصف بصفةِ التقوىٰ، التي هي فعلُ المأموراتِ وتركُ المحظوراتِ.

وقوله: «**الأتقياء**» كذا في الطبعة الدِّمشقية التي هي أوَّل الطبعات[(٣)]، والطبعة الجديدة التي في مقدِّمة شرح الشيخ عبد الرزَّاق البدر، وفي نسخة المنار طبعة الشيخ رشيد رضا: «**الأولياءُ**» بدل: «**الأتقياء**»، وقد علَّق الشيخ رشيد في حاشية النُّسخة قائلًا: «وفي نسخةٍ: الأتقياء، كذا بهامش الأصل». مما يدلُّ علىٰ أن الأصلَ الذي اعتمده فيه «**الأولياء**».

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح (٥٠٦٧)، والترمذيُّ وقال: «حسن صحيح»، كتاب الدعوات (٣٣٩٢)، وأحمد (٥١)، والدارمي (٢٧٣١) من حديث أبي هريرة، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

(٢) في قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحَمزة بن حَبيب. ينظر: معاني القراءات لمحمَّد بن أحمد الأزهري ١/ ١٠٩، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١/ ٧.

(٣) كذا في طبقات الحنابلة ٢/ ٥٣، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٣٤.

و«**الأولياء**» جمع وليٍّ، والولي والتقي بمعنًىٰ واحدٍ، فكلُّ تقي وليٌّ لله، عاملٌ بطاعته، تاركٌ ومجتنبٌ للمحظورات.

«**وأفصَحوا**» به، وبيَّنوه ودعَوا الناس إليه، وأودَعوه في مصنَّفاتهم، وردُّوا به علىٰ مخالفيهم.



يقول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولا تَكُ في القرآنِ بالوَقفِ قائلًا (٤) كما قال أتْباعٌ لجَهمٍ وأسْجَحوا

«**ولا تَك في القرآنِ بالوَقفِ قائلًا**»، قوله: «**قائلًا**» خبر «**تكُ**». والمعنىٰ: لا تُصرِّح بالقول بخلق القرآن، كما قالت الجهميَّة والمعتزلة، ولا تقف فتقول: «أقول كلام الله وأتوقف لا أقول: غير مخلوق»، بل عليك أن تعتقدَ وتصرِّح وتُفصح بأن القرآنَ كلامُ الله ﷻ منزل غير مخلوقٍ. فقد عرَفنا أن مذهبَ الجهميَّة والمعتزلة القولُ بأن القرآنَ مخلوقٌ، وشُبهتهم هذه قد راجت ووجدت قبولًا من بعضِ الناسِ، لا سيما الضِّعاف الذين لا يحتملون العزائم؛ خاصة وقد دُعِّمت في عهد الخليفة المأمون بقوةٍ السلطان، وقد يكون لبَّس علىٰ بعضِ الناسِ؛ فظن متابعتهم من طاعةِ ولي الأمرِ الذي تبنَّىٰ هذه المسألة.

وهذا غير صحيح، فهذه معصية عظيمة، لا طاعة فيها لأحد.

فلما كفَّر السَّلفُ الجهميَّةَ الذين قالوا بأن القرآنَ مخلوقٌ، واشتدت شوكة السنة بعد ذلك، خشي كثيرٌ من الناس أن يرموا بالكفر لو صرحوا بخلقِ

القرآنِ، فقالوا بالوقف، أي: لم يقولوا: «هو مخلوق، أو غير مخلوق».

«**كما قال أتْباعٌ لجَهمٍ**[(١)]» فالواقفي جهميٌّ، لكنه لا يستطيع أن يصرِّحَ بخلقِ القرآنِ؛ لئلا يُكفَّر؛ ولذا جاء عن الأئمَّة: «من وقَف في القرآن، فهو جهميٌّ»[(٢)]. فما يُعفيهم أنهم وقفوا، بل لا بد أن يَنقضوا القولَ الباطلَ، ويعتقدوا القولَ الصحيحَ.

فهؤلاء إن أحسنَّا بهم الظنَّ قلنا: إنهم وقفوا موقف المتردِّد الحائر، الذي لا يترجَّح عنده الحقُّ، وإنهم قد تعارضَت عندهم الأدلَّة فوقفوا، ولا شك أن الوقفَ حيرةٌ.

ومع ذلك فالأدلَّة غير متكافئة، بل الحقُّ أدلَّته ظاهرةٌ متكاثرةٌ، صحيحةٌ صريحةٌ في أن الله ﷻ يتكلَّم بحرف وصوت يُسمع، فالذي يقف لا شك أنه نافٍ لكونِ القرآنِ كلام الله، وأنه بحرفٍ وصوتٍ.

«**وأسْجَحوا**» السجح: الشيء المستقيم، والسهولة والرفق، يقال: مشية سجح: سهلة، أسجحْ: سهِّلْ ألفاظك وارْفُقْ[(٣)].

---

(١) هو: أبو محرز جَهم بن صفوان الرَّاسبي السَّمرقندي، المتكلِّم، أس الضلالة ورأس الجهميَّة. كان صاحب ذكاء وجدال، وكان يُنكر الصِّفات، ويقول بخلقِ القرآنِ، ويقول: إن الله في الأمكنة كلِّها. قيل: إن سلم بن أحوز قتَله. وقيل: قتله نَصر بن سَيَّار. توفي سنة ١٢٨هـ في زمن صغار التابعين. ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٦، والأعلام ٢/ ١٤١.

(٢) ذكره اللالكائي في شرحِ أصولِ الاعتقاد ٢/ ٣٦١ عن أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وعبيد الله بن عمر القواريري... وغيرهم.

(٣) الصحاح ١/ ٣٧٢.

والمقصود: أنهم قد طابت أنفسُهم بهذا القولِ، ولانت له، وصرحوا به ونشروه. وفي بعض النسخ: «**وأسمحوا**»، يعني: سمحت أنفسُهم وجادَت وطابت بهذا القول. وفي نسخة الشيخ رشيد: «**وصحَّحوا**».



ولا تَقلِ: القرآنُ خلقٌ قراءةً (٥) فإنَّ كلامَ اللّه باللَّفظ يُوضَحُ

«**ولا تَقل**»: نهي عن أن تزيغ فتتابع مَن قال مِن اللفظية: «لفظِي بالقرآن مخلوق».

«**القرآنُ خلقٌ**» مبتدأ وخبر، وهي مقولُ القولِ.

«**قراءةً**» كذا في النُّسخة الدِّمشقية، والتي هي أولىٰ الطبعات، وفي نسخةِ الشيخِ عبد الرزاق، وفي كثير من النسخ المطبوعةِ المتأخرةِ: «**قرأته**». وفي نسخةِ الشيخِ رشيد مرسومة: «**قرائه**» – بقاف، وراء، وألف، وهمزة علىٰ الياء، ثم بعد ذلك الهاء –، وهذه لا يُمكن قراءتها، ولا يستقيم البيتُ ولا المعنىٰ بها. فصار الرسم «**قراءةً**»، و«**قرأته**»، و«**قرائه**»، أما بالنسبة للوزن، فلا يستقيم إلا بـ«**قراءةً**» أو «**قرأْتُه**»، ومعناهما واحد، يعني: مخلوقًا مقروءًا، ملفوظًا به. وفي شرح الشيخ صالح الفوزان بدلًا من «**خلقٍ قرأْتُه**» قال: «**خلقًا قراءةً**»[1].

«**فإنَّ كلامَ الله باللَّفظ يُوضَحُ**» كلام الله ﷻ هو الملفوظُ به المقروءُ المتلوُّ، وهو المحفوظُ في الصدورِ، وهو المكتوبُ في الصحفِ، هو كلُّه كلام الله ﷻ،

(١) ينظر: شرح الشيخ الفوزان (ص:٧٥).

والصوت - على ما يقول أهلُ العلمِ -: صوتُ القاري، والكلامُ كلامُ الباري[١].

والمحفوظ في الصَّدر لا يُدرك، ولا يُعرف الحافظ من غيرِ الحافظِ؛ إلا إذا قرأ، وما دام مترددًا في النفس فإنه لا يُسمَّىٰ كلامًا أصلًا. ولابن حزم كلامٌ شنيعٌ في هذه المسألةِ، ذكره ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونية[٢]:

وأتَىٰ ابنُ حَزم بعد ذاك فقال ما	للنَّاسِ قُرآن ولا إثنانِ
بل أربَع كلٌّ يُسمَّىٰ بالقرا	ن وذاك قولٌ بيِّن البُطلانِ
هذا الذي يُتلىٰ وآخَر ثابتٌ	في الرَّسم يُدعىٰ المصحف العُثماني
والثَّالث المحفوظ بين صُدورِنا	هذي الثَّلاث خليقةُ الرَّحمنِ
والرَّابع المعنىٰ القَديم كعلمِه	كلٌّ يُعبَّر عنه بالقُرآنِ

وملخصه أنه يثبت أربعة قرآنات: المتلو المقروءُ قرآنٌ، والمكتوبُ قرآنٌ، والمحفوظُ قرآنٌ، والرابع: المعنىٰ القديم القائم بذاته سبحانه كعلمه سبحانه، فمذهبه في هذه المسألة رديء، كما أن له في بعض مسائل الاعتقاد أيضًا كلامًا خطيرًا جدًّا.

والمقصود بكلام صاحب الحائية: الرد علىٰ من يقول: «لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ» ويسمَّون اللفظية.

---

(١) ينظر: الجواب الصَّحيح لمن بدَّل دين المسيح ٤/ ٣٣٤، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٥٣.

(٢) النونية (ص: ٥٠).

وقد عارضهم قوم فقالوا: «لفظي بالقرآنِ غيرُ مخلوقٍ»(١). وإطلاق هذا أيضًا غلط؛ لأنّ اللَّفظ يُطلق ويُراد به التلفُّظ، وهذا فعل العبد، ويُطلق ويُراد به الملفوظ، وهذا كلام الله، فإذا كان معنىٰ «اللَّفظ» اسم المفعولِ الذي هو الملفوظ به -وهو القرآن- صار إثبات هذا المراد هو عين كلامِ جهمٍ، أي: ملفوظي -وهو القرآن- مخلوق. وإذا كان المقصود به التلفُّظ الذي هو فعل القارئ، فاللَّفظ من عملِ العبدِ، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] صار نافيه نافيَ كونِ أفعالِ العبادِ مخلوقة، فصارت الجملة مشكلة من هذه الحيثية.

فـ«اللفظ» مُجمل يحتاج إلىٰ بيانٍ، وإطلاقه علىٰ الإجمالِ ممنوعٌ؛ ولذا نهىٰ عنه الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجاء عن الأئمة: «من قال: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ فهو جهميٌّ»(٢). وجاء: «من قال: لفظي بالقرآنِ غير مخلوقٍ

(١) أخرجه أبو بكر الخلال في السنة (٢١٥٣)، والبيهقي في الأسماء والصِّفات (٥٨٨) من طريق صالح بن أحمد، قال: « إنه قد بلغ أبي – أي: أحمد بن حنبل – أن أبا طالب قد حكي عنه أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق ... فقال له أبو عبد الله: حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ قال: إنما حكيت عن نفسي، فقال له: لا تحك هذا عنك ولا عني، فما سمعت عالما يقول هذا. وقال له: القرآن كلام الله غير مخلوق حيث يُصْرَف. فقلت لأبي طالب وأبو عبد الله يسمع: إن كنت حكيت هذا لأحد فاذهب حتىٰ تخبره أن أبا عبد الله قد نهىٰ عن هذا».
وأخرجه البيهقيُّ في الأسماء والصِّفات (٥٨٧) من حديث أبي محمد فُوران قال: «جاءني ابن شدَّاد برُقعة فيها مسائل، وفيها: إن لَفظي بالقرآنِ غير مخلوقٍ. فدَفعتها إلىٰ أبي بكر المروزيِّ، فقلت له: اذهب بها إلىٰ أبي عبد الله... فجاءني بالرُّقعة وقد ضرب علىٰ موضع: لفظي بالقرآنِ غير مخلوقٍ، وكتب: القرآن حيث يُصرَفُ غير مخلوقٍ».
(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنَّة (١٨١)، وأبو بكر الخلال في السنَّة (٢١١٣)، وابن بطَّة في الإبانة (١٤٤) من قول أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وأخرجه أبو بكر الخلَّال في السنَّة (٢١٧٦)، وابن بطَّة في الإبانة (١٥٩) من قول يعقوب الدَّورقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وأخرجه أبو بكر الخلَّال في السنَّة (٢١٧٧)، وابن بطَّة في الإبانة (١٦٠) من قول أبي بكر بن سهل بن عسكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وقد ورد من قولِ غيرهم من أهل العلمِ.

فهو مبتدعٌ»[١]. وهو على الحالين موافق للمعتزلةِ؛ فإذا قال: «لفظي بالقرآنِ مخلوق» وأراد به الملفوظ، فقد وافق الجهميَّة والمعتزلة؛ باعتبارِ قولهم: إن القرآنَ مخلوقٌ. وإذا قال: «لفظي غير مخلوق» وأراد به التلفُّظ، فقد وافق المعتزلة في أن العبد يخلق فعلَه، وليس بمخلوق لله ﷻ[٢]، وعلى الاحتمالين فمثل هذا مما لا يجوز التلفُّظ به، فلا نقول: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ، ولا: لفظي به غيرُ مخلوقٍ؛ لأنه ما من احتمالٍ إلا ويرد فيه المنعُ على ما ذكَرنا، وقد جاء تشديدُ الأئمَّة فيه.



[فتنة الإمام البخاري وما وقع بينه وبين الإمام الذهلي:]

قد وقع نزاعٌ وشقاقٌ وخلافٌ قويٌّ بين الإمام البخاري رحمه الله، والإمام محمد بن يحيى الذُّهلي[٣] رحمه الله -وهو إمام من أئمَّة المسلمين- في مسألة

(١) أخرجه أبو بكر الخلال في السنة (٢١٦٧) من قول أحمد بن حنبل رحمه الله. وأخرجه أبو بكر الخلَّال في السنَّة (٢١٧٨)، وابن بطَّة في الإبانة (١٦١) من قول عبد الله بن أيوب المخرمي رحمه الله. وأخرجه أبو بكر الخلَّال في السنَّة (٢١٧٦)، وابن بطَّة في الإبانة (١٥٩) من قول يعقوب الدَّورقي رحمه الله. وقد ورَد من قول غيرهم من أهلِ العلمِ.

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص: ٣٢٣، ٣٣٦). وينظر أيضًا: خلق أفعال العباد (٣٢٥)، والفصل في الملل لابن حزم ٣/ ٨٢، ودرء تعارض العقل ٧/ ٤٥٩، والرد على البكري (ص: ١٤٩).

(٣) هو: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهلي النَّيسابوري، الحافظ الإمام، روى عنه: الجماعة سوى مسلم، توفي سنة ٢٥٨هـ. ينظر: تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي ٢٦/ ٦١٧، وتهذيب التهذيب (٨٤١).

«اللفظ»[١]، والقصة ذكرها ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال:

«ذكر ما وقع بينه وبين الذُّهليِّ في مسألة اللَّفظ، وما حصل له من المحنةِ بسببِ ذلك، وبراءته مما نُسب إليه من ذلك:

قال الحاكم [وساق بسنده إلىٰ الذهلي] أنه قال لطلابه: اذهبوا إلىٰ هذا الرَّجلِ الصَّالحِ العالمِ فاسمَعوا منه، قال: فذهَب النَّاس إليه فأقبَلوا علىٰ السَّماع منه حتىٰ ظهَر الخللُ في مجلسِ محمد بن يحيىٰ، قال: فتكلم فيه بعد ذلك. وقال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لما قدم محمد بن إسماعيل نَيسابور ما رأيت واليًا ولا عالمًا فعَل به أهلُ نيسابور ما فعَلوا به، استَقْبلوه من مرْحَلَتين من البلدِ أو ثلاثٍ»[٢].

قوله: «من مرحَلَتين»، والمرحلتان يعني: مسافة قصر، يعني: ثمانين كيلومترا، فقد استقبلوه علىٰ الأقدامِ والرَّواحل مسيرةَ يومين أو ثلاثة، والأمرُ عليهم سهلٌ ويسيرٌ؛ لأنهم وطَّنوا أنفسَهم علىٰ هذا الأمرِ.

قال: «وقال محمد بن يحيىٰ الذُّهلي في مجلسه: من أرادَ أن يستقبلَ محمَّد بن إسماعيل غدًا فليستَقْبله، فإني أستَقْبله، فاستقبله محمد بن يحيىٰ وعامَّة علماء نَيسابور، فدخل البلد فنزل دارَ البُخاريين، فقال لنا محمد بن يحيىٰ:

(١) حيث أشيع عن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لما سُئل بنيسابور عن اللفظِ قال: «أعمالُ العبادِ كلُّها مخلوقة». فحملوها منه بلازمها علىٰ معنىٰ: لفظي بالقرآنِ مخلوق. فنهىٰ الذهليُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناسَ عن حضور مجلسِه. ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ٣٥٢- ٣٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٣- ٤٦٠.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٩٠).

لا تسألوه عن شيءٍ من الكلامِ، فإنه إن أجابَ بخلاف ما نحن عليه وقَع بيننا وبينه، وشَمِت بنا كلُّ ناصبيٍّ، ورافضيٍّ، وجهميٍّ، ومرجئٍ بخراسان»[(١)].

وهذه هي طريقةُ أهلِ العلمِ في مناقشةِ بعضهم بعضًا إلىٰ وقتنا هذا، فالمشايخُ ينتَقد بعضهم بعضًا ويتناقَشون فيما بينهم، لكنهم لا يُظهرون ذلك للناسِ، وهكذا ينبغي أن يكونَ أهلُ العلمِ؛ لئلا يشمَت بهم الأعداءُ، ويتفرَّق بسببهم الجهَّال.

«قال: فازدحم النَّاس علىٰ محمَّد بن إسماعيل حتىٰ امتلأت الدَّار والسُّطوح، فلما كان اليوم الثَّاني أو الثَّالث من يومِ قُدومه قام إليه رجلٌ فسَأله عن اللفظِ بالقرآنِ، فقال: أفعالُنا مخلوقةٌ، وألفاظُنا من أفعالِنا، قال: فوقع بين الناسِ اختلافٌ»[(٢)].

وصار هذا مِفتاحَ شرٍّ، بسبب هذا الذي سأل هذا السُّؤال، ومثل هذا يفعله بعضُ الناس اليوم؛ إذا رأىٰ الناس مُقبلين علىٰ شخصٍ أراد إسقاطه - علىٰ حدِّ اصطلاحهم -، فيسأله سؤالًا مثيرًا يبتغي الفتنة، ثم بعد تقع الفتنُ، وتثار التعصبات، ويحصل العداءُ والتحريشُ، وتزداد الأمورُ شرًّا، ويُفشي الطلاب - لا سيما جهَّالهم - مثلَ هذا الكلامِ ويذيعونه، ويفسرونه، فتزداد الشُّقَّة[(٣)]، مع أن الخلافَ يسير جدًّا.

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٩٠).

(٢) الموضع السابق.

(٣) الشُّقة: البُعد، والمسافة يشقُّ قطعها. المعجم الوسيط (شقق).

قال: «فقال بعضهم: قال: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ، وقال بعضهم: لم يقل. فوقع بينهم في ذلك اختلافٌ، حتىٰ قام بعضُهم إلىٰ بعضٍ، قال: فاجتمع أهلُ الدارِ فأخرجوهم.

وقال أبو أحمد بن عدي: ذكر لي جماعةٌ من المشايخِ أن محمَّد بن إسماعيل لما ورَد نَيسابور، واجتمَع الناس عنده حسَده بعضُ شيوخِ الوقتِ، فقال لأصحابِ الحديثِ: إن محمَّد بن إسماعيل يقول: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ. فلما حضر المجلس قام إليه رجلٌ، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظِ بالقرآنِ مخلوقٌ هو أو غير مخلوقٍ؟ فأعرض عنه البخاريُّ، ولم يجبه ثلاثًا، فألَحَّ عليه، فقال البخاريُّ: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، وأفعالُ العبادِ مخلوقةٌ، والامتحانُ بدعةٌ، فشغَّب الرجلُ، وقال: قد قال: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ»[1].

والله تعالىٰ يقول: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وللإمام البخاريِّ مصنَّف في هذا: «خلق أفعال العباد»، لكن اللفظ مجمل؛ ولذلك لم يطلقه البخاريُّ ولا غيره؛ وإنما ألزموه ما لم يقل.

قال: «وقال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي الهَيثم، حدثنا الفَربَري، قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ، فقد حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك، عن ربعي بن حِراش، عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الله يصنَع كلَّ صانعٍ وصنعَتَه**[2].

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (١٢٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٥٧)، والبزار (٢٨٣٧)، وصحَّحه الحاكم على شرط مسلم (٨٦) ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨٣٢): «رواه البزارُ، ورجالُه رجالُ الصَّحيح، غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي، وهو ثقةٌ».

قال البخاري: وسمعت عُبيد الله بن سعيد -يعني: أبا قُدامة السَّرخسي- يقول: ما زِلت أسمَع أصحابَنا يقولون: إنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ. قال محمَّد بن إسماعيل: حركاتُهم، وأصواتُهم، وأكسابُهم، وكتابتُهم مخلوقةٌ، فأما القرآنُ المبينُ المثبتُ في المصاحفِ، الموعىٰ في القلوبِ، فهو كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، قال الله تعالىٰ: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. قال: وقال إسحاق بن راهَويه: أما الأوعية فمن يشك أنها مخلوقةٌ؟ وقال أبو حامد بن الشَّرْقي: سمعت محمَّد بن يحيىٰ الذُّهلي يقول: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ومن زعَم لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ، فهو مبتدعٌ، ولا يُجالس ولا يُكلَّم، ومن ذهَب بعد هذا إلىٰ محمَّد بن إسماعيل فاتَّهموه، فإنه لا يحضر مجلسَه إلا من كان علىٰ مذهبِه»(١).

قال: «وقال الحاكم: ولما وقَع بين البخاريِّ وبين الذهليِّ في مسألةِ اللفظِ انقَطع الناسُ عن البخاريِّ؛ إلا مسلمَ بن الحجاج، وأحمد بن سلمة. قال الذهليُّ: ألا مَن قال باللَّفظ فلا يحلُّ له أن يحضرَ مجلسنا، فأخذ مسلمٌ رداءَه فوق عِمامته، وقام علىٰ رُءوس الناسِ، فبَعث إلىٰ الذهليِّ جميعَ ما كان كتَبه عنه علىٰ ظهرِ جمال. قلت: وقد أنصَف مسلمٌ فلم يحدِّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا. وقال الحاكم أبو عبد الله: سَمِعت محمَّد بن صالح بن هانئ يقول: سَمِعت أحمد بن سلمة النَّيسابوري يقول: دخَلت علىٰ البخاريِّ فقلت: يا أبا عبد الله إن هذا رجلٌ مقبولٌ بخُراسان خصوصًا في هذه المدينةِ، وقد لجَّ

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٩٠، ٤٩١).

في هذا الأمرِ حتىٰ لا يقدرَ أحدٌ منا أن يكلِّمه فيه، فما ترىٰ؟ قال: فقَبض علىٰ لحيته، ثم قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [سورة غافر: ٤٤] اللهم إنَّك تعلم أني لم أُرد المقام بنيسابور أشرًا ولا بطرًا، ولا طلبًا للرِّياسة، وإنما أبَت عليَّ نفسي الرُّجوع إلىٰ الوطنِ لغلَبةِ المخالِفين، وقد قصَدني هذا الرجلُ حسدًا لما آتاني الله لا غير. ثم قال لي: يا أحمد إني خارج غدًا لتخلصوا من حديثِه لأجلي. وقال الحاكم أيضًا: عن الحافظ أبي عبد الله بن الأخرم، قال: لما قام مسلم بن الحجَّاج وأحمد بن سلمة من مجلس محمد بن يحيىٰ بسبب البخاريِّ قال الذهليُّ: لا يُساكنني هذا الرجلُ في البلدِ. فخشي البخاريُّ وسافر. وقال غُنْجار في تاريخ بُخارىٰ: حدَّثنا خلف بن محمد قال: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر النَّيسابوري الخفَّاف بنيسابور يقول: كنا يومًا عند أبي إسحاق القرشي، ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرىٰ ذكر محمَّد بن إسماعيل، فقال محمَّد بن نصر: سَمِعته يقول: مَن زعم أني قلت: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ فهو كذَّاب، فإني لم أقُله. فقلت له: يا أبا عبد الله قد خاضَ النَّاس في هذا فأكثَروا. فقال: ليس إلا ما أقول لك. قال أبو عمرو: فأتيت البخاري فذاكرته بشيءٍ من الحديثِ حتىٰ طابَت نفسُه، فقلت: يا أبا عبد الله ههنا من يحكي عنك أنَّك تقول: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ، فقال: يا أبا عمرو احفَظ عنىٰ: مَن زعَم من أهلِ نَيسابور - وسمَّىٰ غيرها من البلدانِ بلدانًا كثيرةً - أنني قلت: لَفظي بالقرآنِ مخلوقٌ فهو كذَّاب، فإنِّي لم أقُله؛ إلا أني قلت: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ. وقال الحاكم: سَمِعت أبا الوليد حسَّان بن محمد الفقيه يقول:

سَمِعت محمد بن نُعيم يقول: سألت محمَّد بن إسماعيل لما وقَع في شأنِه ما وقَع عن الإيمانِ، فقال: قولٌ وعملٌ ويزيد وينقُص، والقرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، وأفضلُ أصحابِ رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم، علىٰ هذا حييت، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله تعالىٰ»[(١)].

وقد أورد الذهبيُّ رحمه الله القصَّة بطولها ثم قال معقبًا:

«قلت: المسألة هي أن اللَّفظ مخلوقٌ، سُئل عنها البخاريُّ، فوَقف فيها، فلما وقَف واحتجَّ بأن أفعالَنا مخلوقةٌ، واستدلَّ لذلك، فهم منه الذهليُّ أنه يوجِّه مسألةَ اللَّفظ، فتكلَّم فيه، وأخذه بلازمِ قولِه هو وغيرُه»[(٢)].

فقد وضَحت المسألة، وأن الأمرَ كلَّه من الحسَّاد الذين أساءوا الفهم، وألزَموا البخاريَّ بلازمٍ لم يلتَزمه. وهو رحمه الله كلامُه حقٌّ، فأفعالُ العبادِ مخلوقةٌ، لكن الحسدَ، وإرادةَ التَّفريق بين العلماءِ موجودةٌ في كلِّ عصرٍ وفي كلِّ مِصْرٍ، وقد استغلَّها بعضُ المُغْرضين، وأرادوا أن يُفرِّقوا بين الإمامَين، ووجدوا مدخلًا، فاستغلُّوا هذه الفرصةَ، فحصَل ما حصَل.



---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٩١).

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٧، ٤٥٨، وينظر: مختصر الصواعق (ص: ٥١٠).

۞ [تحقيق مذهب أهل السنة والجماعة في الرؤية:]

يقول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقُل يتجلَّى اللهُ للخلقِ جهْرةً (٦) كما البَدرُ لا يخفى وربُّك أوضحُ

«وقُل يتجلَّىٰ»، أي: يتكشَّف «اللهُ للخَلقِ جهْرةً»؛ بحيث يراه المؤمنون في الجنَّة، ويُحجب عنه الكفَّار، بل رؤية الله جَلَّ أعظم ما يُتنعَّم به في الجنةِ.

أما في الدنيا، فلا يُطيق شيءٌ من مخلوقاته أن يثبت أمام الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. والله جَلَّ كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حجابه النُّور**»[(١)]، وفي رواية: «**النار**»[(٢)]، ففي الدنيا لا يُمكن أن يُرىٰ، كما جاء في الحديثِ المرفوعِ: «**لن يرىٰ أحدٌ منكم ربَّه حتىٰ يموتَ**»[(٣)].

ومسألة رؤية النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربَّه ليلةَ المعراج خلافيَّة بين الصَّحابة، فمنهم من يُثبت رؤية النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لربِّه[(٤)]، ومنهم من ينفي؛ كقولِ عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «من زعَم أن

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: إنَّ الله لا ينام. وفي قوله: حجابه النُّور لو كشَفه لأحرَق سُبحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقِه (١٧٩)، وابن ماجه (١٩٥) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الطيالسي (٤٩٣)، وأحمد (١٩٥٨٧)، والطبرانيُّ في الأوسط (٦٠٢٥) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وصحَّح إسناده البوصيريُّ في إتحاف الخيرة المهرة (٧١٥٦).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط السَّاعة، باب ذكر ابن صياد (٢٩٣١)، والترمذي وصحَّحه (٢٢٣٥)، من حديث بعض أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) كابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ فيما أخرجه الترمذي وحسَّنه، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة النجم (٣٢٧٩)، وأحمد (١٩٥٦)، والنَّسائي في الكبرىٰ (١١٤٧٣).

محمدًا رأىٰ ربَّه فقد أعظم الفرية»[(١)]، والنفي أكثر وأقوىٰ في الاستدلالِ[(٢)]، والنبي ﷺ قال: «نور أنَّىٰ أراه»[(٣)] يعني: كيف أراه؟! فهو استفهام للاستبعادِ.

وأما في الآخرة فالمؤمنون يرون ربَّهم **«كما»** يُرىٰ القمر ليلة **«البَدر»** صحوًا ليس دونه سحاب[(٤)]، كالبدر ليل الست بعد ثمان - كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٥)]-، يعني: ليلة أربع عشرة إذا لم يُوجد سحابٌ ولا قَتَرة[(٦)].

«لا يخفىٰ» ففي الحديثِ الصَّحيحِ الذي سوف يُشير إليه الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من حديث جَرير بن عبد الله البجليِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: «كنا جلوسًا عند النبي ﷺ إذ نظر

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معنىٰ قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]، والترمذي وقال: حسن صحيح (٣٠٦٨).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٥٠٩ بعد أن بسط الخلافَ في المسألةِ: «وليس في الأدلَّة ما يقتضي أنه رآه بعينِه ولا ثبت ذلك عن أحدٍ من الصَّحابة، ولا في الكتابِ والسنةِ ما يدلُّ علىٰ ذلك؛ بل النُّصوص الصَّحيحة علىٰ نفيه أدلُّ».
وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اجتماع الجيوش (ص: ١٢): «وقد حكىٰ عثمان بن سعيد الدَّارمي في كتاب الرُّؤية له إجماع الصَّحابة علىٰ أنه لم ير ربَّه ليلةَ المعراج، وبعضهم استثنىٰ ابن عبَّاس فيمن قال ذلك».

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «نور أنىٰ أراه»، وفي قوله: «رأيت نورا» (١٧٨)، والترمذي وحسَّنه (٣٢٨٢) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٤) إشارة لما أخرجه البخاري، كتاب التَّوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٣] (٧٤٣٩)، ومسلم -واللفظ له- كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤيا (١٨٣) من حديث أبي سَعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٥) قال في نونيته (ص: ٣١٣):

هــذا وأول زمــرة فوجــوههم ... كالبــدر ليــل الســت بعــد ثمــان

(٦) القَتَرة: غَبرة يعلوها سواد كالدُّخان. تاج العروس (باب الراء، فصل القاف ثم التاء).

إلىٰ القمرِ ليلة البدر فقال: «**إنَّكم ستَرون ربَّكم كما ترون هذا القمرَ لا تُضامون**[(١)] **في رؤيته**»[(٢)] وفي رواية: «**تُضارون**»[(٣)]. وقد جاء بلفظ: «**الشَّمس**»[(٤)]. فليس من أحد من أهل الجنة سيُصيبه ضررٌ أو ضيمٌ، أو زحامٌ، أو صعوبةٌ في إمكانِ الرؤيةِ. وهذا الحديث من أصحِّ الأحاديثِ، وهو متفق عليه، وقد جاء أيضًا من حديث أبي هريرة[(٥)]، وابن عمر[(٦)] وغيرهما رضي الله عنهم،

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية ٣/ ١٠١: «يُروىٰ بالتَّشديد والتَّخفيف، فالتَّشديد معناه: لا ينضمُّ بعضكم إلىٰ بعض وتزدحمون وقتَ النظر إليه، ويجوز ضمُّ التاء وفتحها علىٰ تفاعلون، وتتفاعلون. ومعنىٰ التخفيف: لا ينالكم ضَيم في رؤيته، فيراه بعضكم دون بعض، والضَّيم: الظلم». أي: بتشديد الميم وتخفيفها.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر (٥٥٤)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي وصحَّحه (٢٥٥١)، وابن ماجه (١٧٧). وجاء من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجها أحمد (١٩٢٠٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٤٦)، والنَّسائي في الكبرىٰ (١١٢٦٧)، من حديث جرير رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل السجود (٨٠٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤيا (١٨٢)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والترمذي (٢٥٤٩)، وابن ماجه (٤٣٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) تقدم تخريجه، وهو الرِّواية التي فيها ذكر الشمس.

(٦) أخرجه الترمذي، كتاب صفة الجنة (٢٥٥٣)، وأحمد (٤٦٢٣)، والحاكم (٣٩٢٧) مرفوعًا بلفظ: «**إنَّ أدنىٰ أهل الجنةِ منزلةً لمن ينظُر إلىٰ جنانِه وأزواجِه ونعيمِه وخدمِه وسُرره مسيرة ألف سنة، وأكرَمهم علىٰ الله مَن ينظر إلىٰ وجهِه غدوةً وعشيةً**». وأعلَّه الترمذي رحمه الله بالخلاف فيه بين الرفع والوقف، فقال: «وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن إسرائيل، عن ثُوير، عن ابن عمر مرفوعًا. ورواه عبد الملك بن أبجر، عن ثُوير، عن ابن عمر موقوفًا. وروىٰ عبيد الله الأشجعي، عن سفيان، عن ثُوير، عن مجاهد، عن ابن عمر قوله ولم يرفعه...». وقال الحاكم: «وثُوير بن أبي فاختة وإن لم يخرجاه، فلم يُنقم عليه غير التشيع». وتعقَّبه الذهبي بقوله: «بل هو واهي الحديث». وضعَّف إسناده البوصيريُّ في إتحاف الخيرة المهرة (٧٨٧٩) بضعف ثوير.

ونصَّ بعضهم علىٰ أنه من المتواترِ[(١)].

والتشبيه الوارد في الحديثِ إنما هو تشبيهٌ للرؤيةِ بالرؤيةِ، وليس تشبيهًا للمرئيِّ بالمرئيِّ؛ لأن التشبيهَ لا يُشترط في صحَّته مطابقةُ المشبَّه للمشبَّه به من كلِّ وجه، فقد يكون وجه الشبه من جهةٍ واحدةٍ، سواءٌ كانت من أوضح الجهات أو أدناها في وجهِ الشبهِ، فمثلًا أوَّل زُمرة تدخُل الجنَّة من أمَّة النبيِّ ﷺ تكون علىٰ صورةِ البدرِ[(٢)]، يعني: كأنهم البدر في الوضوحِ والإنارةِ، لكنهم ليسوا مثله في الاستدارةِ، ولا في انعدام العينين والأنف والفم؛ فوجه الشبهِ من وجهٍ دون وجهٍ.

أيضًا قد جاء تشبيه الوحي -وهو محمودٌ- بالجرسِ -وهو مذمومٌ-[(٣)]، وإنما ذلك لأن التَّشبيه جاء من وجهٍ دون وجهٍ، والأمثلةُ علىٰ هذا كثيرةٌ. فالتشبيه هنا للرؤيةِ بالرؤيةِ، لا للمرئيِّ بالمرئيِّ.

---

(١) قال ابن كثير في التفسير ٨/ ٢٧٩: «وقد ثبَتت رؤية المؤمنين لله ﷻ في الدار الآخرة في الأحاديثِ الصحاحِ، من طرق متواترة عند أئمَّة الحديثِ». وقد ذكره الكتَّاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر (٣٠٧)، وذكر أن قد رواه أحدٌ وعشرون من أكابر الصَّحابة.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنَّة وأنها مخلوقة (٣٢٤٥)، ومسلم، كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب أوَّل زُمرة تدخل الجنَّة علىٰ صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم (٢٨٣٤)، والترمذيُّ وصحَّحه (٢٥٣٧)، وابن ماجه (٤٣٣٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ (٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي (٢٣٣٣)، والترمذيُّ (٣٦٣٤)، والنسائيُّ (٩٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها؛ أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ: كيف يأتيك الوحي؟ فقال: «**أحيانًا يأتيني في مثل صلصَلة الجرس...**» الحديث.

«وربك أوضحُ»، أي: أوضح في الرؤية من القمر ليلة البدر. فمثلًا لو أن حادثًا وقع في مكان ما على وجهِ الأرضِ، فسيجتمع الناس حبًّا للاستطلاع، وسيزدحمون في الشارع من أجلِ أن يَروا ما حصَل، وسيتضامون ويتضارون ويتدافعون، ومنهم مَن سيراه، ومنهم مَن لن يتمكَّن من الرؤيةِ، لكن بالنسبةِ للبدرِ فكلُّ إنسان يراه وهو في موقعه من غير ضيمٍ ولا ضررٍ.

ولله تعالى المثل الأعلى، والوصف الأجل، ليس كمثله شيء.



يقول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولـيس بمَولـودٍ ولـيس بوالـدٍ (٧) ولـيس لـه شِـبْهٌ تعـالى المسَـبَّحُ

أخذًا من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤].

وهذا البيت وقع بين بيتين مُرتبطين، أولهما في وجوبِ إثباتِ الرؤيةِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والثاني في إنكارِ الجهمية لها، ولو استقل عما قبله وما بعده لكان أحسن.

وقد يقال: إنه لما وقع التَّشبيه في البيتِ الذي قبله - تشبيه رؤية الباري برؤيةِ القمرِ - فقد يتخيَّل أو يتوهَّم السامع أن فيه ضربًا من تشبيهِ الخالقِ بالمخلوقِ، فأراد أن ينفي التشبيهَ من وجه آخر في الولدية والوالدية، وأن يُقرر أنه ليس هناك وجهُ شبهٍ بين المخلوقِ والخالقِ بنفي أخصِّ ما للمخلوقِ من

صفاتٍ عن الله ﷻ، وهو كونه والدًا أو مولودًا؛ إذ لا ينفكُّ عن ذلك أحدٌ من المخلوقين؛ لأنَّ بقيَّة الصِّفات قد لا تُوجد في بعضِ النَّاسِ، فقال: «**وليس بمولودٍ وليس بوالدٍ**» كما هو شأن الخلقِ، فإذا خالفَ الخلقَ في هذا، خالفهم في بقيَّة الصفات، يعني: إذا انتفت هذه الصِّفة الموجودة في جميعِ الناس؛ فلأن تنتفي الصِّفات التي لا يشترك فيها جميعُ الناسِ من باب أولىٰ.

وهذا لا شك أن فيه وجهَ شبهٍ، لكنَّ فيه أيضًا شيئًا من البعدِ، ولا يسلم من تكلُّف، وليس ثمة رابطٌ ظاهرٌ يربط هذا البيت بالذي قبله وما بعده، والنُّسخ قد اتفقت علىٰ موضع هذا البيتِ، فلا بد من استنباط مناسَبة لذلك.

«**وليس له شبه**» فالله ﷻ لا يُشبهه القمر «**تعالىٰ**» وتعظَّم وتقدَّس «**المسبحُ**» المنزَّه عن كل عيبٍ ونقصٍ، بخلافِ المخلوقِ. والتَّسبيح معناه التَّنزيه لله ﷻ عن جميعِ ما لا يَليق به.

والتسبيح له شأن في الشرعِ، ومن الباقيات الصالحات: «**سبحان الله**»[(١)]، وجاء مرفوعًا: «**من قال: سُبحان الله وبَحمده في يوم مائة مرة حُطت خطاياه،**

---

(١) رُوي هذا الحديث عن عددٍ من الصَّحابة، منهم:

أبو هريرة رضي الله عنه: رواه عنه النسائي في الكبرىٰ (١٠٦١٧)، والطبرانيُّ في الأوسط (٤٠٢٧)، والحاكم (٢٠١١) وغيرهم مرفوعًا، بلفظ: «**جنَّتكم من النَّار قول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، فإنهنَّ يأتين يومَ القيامة مُجنِّبات ومعقِّبات، وهن الباقيات الصَّالحات**». قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبيُّ. وحسَّنه الحافظُ في الأمالي المطلقة (ص: ٢٢٤).

وجاء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: رواه عنه أحمد (١١٧١٣)، ومن حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه: رواه عنه أحمد أيضًا (١٨٦٤٤)، وحسَّنه الحافظ في الأمالي المطلقة (ص: ٢٢٢)، وجاء من حديث غيرهما من الصحابة.



وإن كانت مثل زَبد البحرِ»(١). وعلىٰ كلِّ حالٍ التَّسبيح جاء الحثُّ عليه كبقيةِ الأذكارِ والجملِ الأربعِ المعروفةِ.



يقول الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقد يُنكر الجهميُّ هذا وعندنا (٨) بمِصداق ما قُلنا حديثٌ مُصحَّحُ

«**وقد يُنكر الجهميُّ**» المنسوب إلىٰ الجهمِ بن صفوان رأس المعطِّلة الذي أخذ التَّعطيل عن الجعدِ بن دِرهم(٢) إمامهم ومُقدَّمهم في هذا الشَّأن؛ إلا أن الجهمَ هو الذي نشر المذهبَ وشهرَه، وناظر عليه، واستدلَّ له، ونافَح عنه، فنُسب المذهب إليه «**هذا**» يعني: مسألة الرؤية.

و«قد» تدخل علىٰ الماضي، فتكون للتَّحقيق، ولها حالاتٌ عند دخولها علىٰ المضارعِ، فقد تكون للتقليلِ، وقد تكون للتكثير؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقد تكون للتحقيقِ؛ كما في قول النَّاظم هنا: «**وقد يُنكر الجهمي**»، يعني: يُنكر رؤية الباري سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وإنكارُ الرؤيةِ مسألةٌ كبيرةٌ

(١) أخرجه البخاري، كتاب الدَّعوات، باب فضل التسبيح (٦٤٠٥)، ومسلم، كتاب الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار، باب فضل التَّهليل والتَّسبيح والدُّعاء (٢٦٩١)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٣٤٦٦)، وابن ماجه (٣٨١٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هو أوَّل من قال بخلقِ القرآنِ، وكان قد تلقَّىٰ هذا المذهبَ الخبيثَ عن رجل يقال له: أبان بن سَمعان، عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم، عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودي. وكان قد سكن دمشق، ولما طُلب هرب منها وسكن الكوفة، ومنه تعلَّم الجَهم بن صَفوان بالكوفة. وهو الذي قتله خالد القَسْري بالكوفة يوم الأضحىٰ، نحو عام ١١٨هـ. ينظر: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٦/ ٥٠، والبداية والنهاية ١٣/ ١٤٧.

كُفِّروا بسببها[١]، إضافة إلىٰ تكفيرِهم بالقولِ بخلقِ القرآنِ[٢].

ومثل هذا الذي يُنكر الرُّؤية، يغلب علىٰ الظنِّ - وليس هذا تألِّيًا علىٰ الله ﷻ - أنه يُحجب عنه.

ومن ينفي الصِّفات عمومًا علىٰ خطرٍ عظيمٍ؛ لأن الله ﷻ في الموقفِ يتجلَّىٰ لهذه الأمة في غيرِ الصورةِ التي يعرفون، فيقول: «**أنا ربُّكم. فيقولون: نعوذ بالله مِنك، هذا مكانُنا حتىٰ يأتينا ربُّنا، فإذا أتانا ربُّنا عرَفناه. فيأتيهم الله في الصُّورة التي يَعرفون، فيقول: أنا ربُّكم. فيقولون: أنت ربُّنا فيتَّبعونه**»[٣]. فالذي يُنكر الصِّفات ماذا يصنع في هذا الموقفِ؟! وكيف سيعرف الربَّ ﷻ وهو

(١) جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «مَن زعَم أن الله لا يُرىٰ فهو كافر». أخرجه الخطيب البغدادي ١٣/ ٤٣٩، والذهبي في السير ١١/ ٥٨. وجاء عن مالك أنه قيل له: إنَّهم يزعمون أن الله لا يُرىٰ؟ فقال مالك: «السَّيف السَّيف». أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٨٠٨). وينظر: حادي الأرواح (ص: ٣٣٥). وجاء عن أحمد بن حنبل قال: «من قال بأن الله تعالىٰ لا يُرىٰ في الآخرة فقد كفَر، عليه لعنة الله وغَضبه» أخرجه الآجري في الشريعة (٥٧٧)، وفي التصديق بالنظر إلىٰ الله (٧). وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٤٨٦: «والذي عليه جمهورُ السَّلف؛ أن من جحَد رؤية الله في الدَّار الآخرة فهو كافر».

(٢) قال شيخ الإسلام في الاستقامة ١/ ١٦٤: «أطلق السَّلف الكفرَ علىٰ من قال ببعضِ مقالاتِ الجهميَّة؛ مثل القول بخلقِ القرآنِ، أو إنكارِ الرُّؤيةِ، أو نحو ذلك». وقد نُقل تكفيرهم عن الليث بن سعد، وابن لهيعة؛ كما أخرجه البيهقي في الكبير (٢٠٩٢٩). وعن أبي نُعيم الفضل بن دُكين؛ كما أخرجه الطبرانيُّ في الأوسط (٣٦٧٨). وعن وكيع؛ كما أخرجه أبو طاهر المخلِّص في المخلصيات (١١١٣). وعن عبد الرحمن بن مهدي؛ كما أخرجه أبو نُعيم في الحلية (٩/ ٦). وعن ابن المبارك، وابن عيينة، وهشيم، وعلي بن عاصم، وحفص بن غياث؛ كما ذكره البغوي في شرح السنة ١/ ١٨٧. وغيرهم من الأئمَّة.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الرِّقاق، باب الصراط جسر جهنم (٦٥٧٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرُّؤية (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وجاء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

لا يقر بشيء من صِفاته؟! فإذا كان الجزاءُ من جنسِ العملِ، وكان الذي يشربُ الخمرةَ في الدنيا لا يشربها في الآخرةِ(١)، والذي يسمع الغناءَ في الدُّنيا لا يسمع غناءَ الحورِ العينِ في الجنة، فكذلك الذي ينفي رؤيةَ الباري خليقٌ وجديرٌ بأن يُحجب عنه.

وهذا الحديثُ بالنسبةِ للمبتدعةِ شأنُه عظيمٌ، ولنضرب مثالًا: فلو كُلِّف أحدٌ باستقبال شخص ما بالمطارِ، وهو لا يدري شيئًا عن اسمِه ولا عن وَصفه: مِن طوله وحجمه ولونه، فإنه إذا نزل الناس أفواجًا من الطائرة لن يستطيع معرفته من بين عموم الناسِ، وسيرجع دونه. وهذا مثالٌ تقريبيٌّ، وهو تشبيهٌ للمعرفةِ بالمعرفةِ، لا المعروفِ بالمعروفِ.

ويشترك مع الجهميَّة(٢) في إنكارِ الرؤيةِ - وهي من عظائمِ الأمورِ -

---

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه مسلم (٢٠٠٣) عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة، إلا أن يتوب».

(٢) **الجهمية**: إحدىٰ الفرق الكلامية التي قامت علىٰ البدعِ الكلاميةِ، والآراءِ المخالفةِ لعقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، تُنسب للجَهم بن صفوان، الذي أخذ عن الجَعد بن درهم، الذي أخذ عن أبان بن سَمعان اليهودي. وقد قسَّم شيخ الإسلام الجهمية إلىٰ ثلاث درجات: **الأولىٰ**: وهم الجهمية الغالية النافون لأسماء الله تعالىٰ وصفاته. **الثانية**: وهم المعتزلة ونحوهم، الذين يُقرون بأسماء الله تعالىٰ الحسنىٰ في الجملة لكنهم ينفون صفاته، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون. **الثالثة**: وهم الكثير من الفرق الكلامية وطائفة من أهل الحديث، الذين يقرُّون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكنهم يردُّون طائفة من الأسماء والصفات الخبرية وغير الخبرية ويتأوَّلونها. وفي هذا القسم يدخل محمد بن كلاب ومن اتبعه. وتتلخص آراء الجهمية العقدية في إنكار جميع أسماء الله تعالىٰ وصفاته، وجعلها جميعًا من باب المجاز، وفي القول بالإرجاء، وأن القرآن الكريم مخلوق، بالإضافة إلىٰ نفي عذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله تعالىٰ، وغير ذلك. ينظر: الفتاوىٰ الكبرىٰ؛ لابن تيمية ٦/ ٣٧٠- ٣٧٢، ومقالات الإسلاميين؛ أبي موسىٰ الأشعري (ص: ٢٧٩)، والفرق بين الفرق؛ لأبي منصور الأسفراييني (ص: ١٩٩).

المعتزلةُ[(١) (٢)]، والإباضيةُ الخوارجُ[(٣)]، فقد تداخلت الفرق، وتأثر بعضُها ببعض؛ فقال الإباضية بخلقِ القرآنِ، ونفوا الرُّؤية؛ تأثرًا بالجهميَّةِ والمعتزلةِ، وتأثَّرت الرافضة[(٤)] أيضًا بالاعتزالِ، وكذا الزيديَّة[(٥)] شابَهم شيء من الاعتزالِ،

---

(١) **المعتزلة**: فرقة أسسها واصل بن عطاء، وكان في حلقة الحسن البصري ثم اعتزله بسبب مسألة مرتكب الكبيرة، ثم تطورت عقيدة المعتزلة، فأصبح لهم خمسة أصول مشهورة؛ وهي: العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم تفرقوا بعد ذلك إلىٰ عدة فرق. ينظر: الفرق بين الفرق (ص: ٩٣ – ١٠٠)، ومقالات الإسلاميين (ص: ١٥٥ – ٢٧٨)، والملل والنحل ١/ ٤٣ – ٨٤.

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٣٢)، وتفسير الزَّمخشري ٢/ ١٥٣– ١٥٧، وبيان تلبيس الجهمية ٢/ ٣٩٣، ٣٩٤.

(٣) **الإباضية**: فرقة تُنسب إلىٰ مؤسِّسها عبد الله بن إباض التَّميمي، ومن عقائد الإباضيَّة القول بتعطيلِ الصفاتِ، وخلقِ القرآنِ، وتجويزِ الخروجِ علىٰ أئمَّة الجورِ، وإنكارِ رؤية الله تعالىٰ في الآخرةِ، وتأويل بعض مسائل الآخرة؛ كالميزانِ، والصِّراط تأويلًا مجازيًّا، وتكفير مرتكبِ الكبيرةِ إما كفر نعمة، أو كفر نفاق، وإنكار الشَّفاعة لعصاةِ الموحِّدين، وغير ذلك. ينظر: الملل والنِّحل للشَّهرستاني ١/ ١٣٣، الفرق بين الفرق (ص: ٨٢).

(٤) **الرافضةُ**: من الرَّفْضِ بمعنىٰ الترك، سموا بذلك لأنهم تخلَّوا عن زيد بن علي ورفضُوه بعد أن كانُوا في جيشه لما خرج علىٰ الخليفة الأمويِّ هِشام بن عبد الملك، وذلك بعد أن أظهروا البراءة من الشيخين أبي بكر وعمر؛ فنهاهم عن ذلك، فرفَضُوه وتركُوه. من مخالفاتهم لأهل السنة: الاعتقاد بأن الأئمَّة معصومون، والقول بالبداءِ، والرجعةِ، والغيبةِ، والتَّولي، والتَّبري إلا في حالةِ التقيةِ. ويُطلق بعضُ العلماءِ لفظَ الرَّوافض علىٰ الشِّيعة بوجه عام، بينما يستثني شيخُ الإسلامِ منهم المُفضِّلة من الزَّيدية الذين يفضِّلون عليًّا علىٰ أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولكن يعتقدون إمامتهما ويتولَّونهما. ينظر: الملل والنحل ١/ ١٤٧ وما بعدها، الفتاوىٰ الكبرىٰ ٦/ ٣٦٩، ومجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٣٥.

(٥) **الزيديَّة**: إحدىٰ فرق الشِّيعة ينتسبون إلىٰ زيد بن علي زين العابدين، وهم أقرب فرق الشِّيعة إلىٰ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ. يُجيزون إمامة المفضول مع وجودِ الأفضلِ. ويُجيزون الإمامة في كلِّ أولاد فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، سواءٌ أكانوا من نسلِ الحسنِ أو الحسينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ويقولون بوجوبِ الخروجِ علىٰ الإمامِ الظالمِ الجائرِ ولا تجب طاعتُه. ويَميلون إلىٰ الاعتزال فيما يتعلَّق بذات الله تعالىٰ، والاختيار في الأفعال، ويَعتبرون مرتكبَ الكبيرةِ في منزلةٍ بين منزلتين. =

بل وافقوا المعتزلةَ في كثيرٍ من القضايا، وهذه عقوباتٌ لذنوبٍ بعضها يجرُّ بعضًا، وإلزاماتٌ مع التزاماتٍ، وقد سلم منها من وفَّقه الله ﷻ للاعتقادِ الصَّحيحِ.

«**وعندنا بمِصداق ما قُلنا حديثٌ مُصحَّح**» كذا في النُّسخة الدِّمشقية، وفي نسخة الشيخ رشيد رضا «**حديث مُصرِّح**» وهو بالفعل حديثٌ مصحَّحٌ ومصرَّحٌ به أو مصرِّحٌ، فالحديث صحيحٌ من حيث الثُّبوت فهو في الصَّحيحين وغيرهما، صريحٌ في الدلالةِ.



رواه جَريــرٌ عــن مقــالِ محمَّــدٍ (٩) فقُل مِثل ما قد قَال في ذاك تنجحُ

«**رواه جَريرٌ**» جَرير بن عبد الله البَجَلي الصَّحابي الجليل، يوسُف هذه الأمة[1] «**عن مقالِ محمَّد**» ﷺ، يعني: يرويه عن النبيِّ ﷺ ويرفعه إليه.

«**فقُل مِثل ما قد قَال**» النبيُّ ﷺ، وكذلك من قال بقوله ممن يعتقد هذا المعتقدَ الصحيحَ «**في ذاك تَنجحُ**» في الدنيا والآخرة، يعني: فمَن قُدوتُه وأسوتُه

= ويخالفون الشِّيعة في نكاحِ المتعةِ ويستَنكرونه، ولا يقولون بعصمةِ الأئمَّة عن الخطأ، ويستَنكرون نظريَّة البداء، ويتَّفقون معهم في زكاةِ الخمسِ، وفي جوازِ التقيةِ. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٥٣، الفرق بين الفرق (ص: ١٦).

(١) هو: جَرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نَصر بن ثعلبة البَجَلي الصَّحابي الشهير. يُكنىٰ أبا عمرو، وقيل: أبا عبد الله. أسلم متأخرًا قبل سنة عشر، وكان جميلًا، قال عُمر رضي الله عنه: هو يوسف هذه الأمة. وقدَّمه عُمر في حروب العراق علىٰ جميع بَجِيلة، وكان لهم أثرٌ عظيمٌ في فتحِ القادسيةِ. توفي سنة ٥١، وقيل: ٥٤هـ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ٢٣٦، الإصابة (١١٤٣)، أسد الغابة ط الفكر ١/ ٣٣٣.

النبيُّ ﷺ فيما يفعل وفيما يذَر، وفيما يعتقد؛ فنجاحُه وفلاحُه مضمونٌ، أما مَن خالف ما جاء عن النبيِّ ﷺ - سواءٌ أكانت هذه المخالفةُ عن معاندةٍ، أو كانت عن تأويلٍ لا مُسوغ له ولا دليلَ عليه، بل هو تحريفٌ للنصوصِ وألفاظِها ومعانيها -، فهذا لا ينجح ولا يُفلح.

فعلىٰ الإنسان أن يعتقدَ هذا الاعتقادَ الصحيحَ، وأن يلهجَ بدعاء الله ﷻ أن يثبِّته إلىٰ أن يتوفَّاه عليه.



[منهج أهلِ السنَّة والجماعة في إثبات اليدين للّه]:

يقول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد يُنكر الجهميُّ أيضًا يمِينَه (١٠) وكِلتا يَديه بالفواضِل تنفَحُ

«**وقد**» قلنا: إنَّها إذا دخلَت علىٰ الماضي فهي حرفُ تحقيقٍ، وإذا دخلَت علىٰ المضارعِ فهي للتَّقليل أحيانًا، وقد تكون للتَّكثير، وقد تكون للتَّحقيق، وهي هنا للتحقيقِ؛ فالجهميُّ يُنكر تحقيقًا لا ظنًّا، وليس ذاك بقليلٍ في قوله، بل هو المعتمدُ عنده.

«**يُنكر الجهميُّ أيضًا**» إضافة إلىٰ ما تقدَّم من إنكارِه أن كلامَ الله ﷻ صفةٌ من صفاتِه، وأنَّه منزَّل غير مخلوقٍ، وإنكاره الرُّؤية.

«**يمِينَه**» فإذا كان يُنكر الصِّفات الفعليَّة، فإنكارُه الصِّفاتِ الذاتيَّة من بابِ أولىٰ، ومنها اليمين، **واليمينُ** في اللغة المرادُ بها: اليد التي هي في جهةِ اليمينِ،

وفي الحديث: «**وكِلتا يديه يَمين**»[(١)]، وجاء في بعضِ النُّصوصِ الأخرىٰ: «**بشماله**»[(٢)].

ولا تعارُض بين هذه الرِّوايات، فقوله ﷺ: «**كِلتا يديه يَمين**» يدفع توهَّم النَّقص؛ لأن الشِّمال عند جُل الناس وغالبهم أنقَص من اليمينِ، فليست في القوَّة بمثابة اليُمنىٰ، وأيضًا اليُمنىٰ تُصان عما لا تُصان عنه الشِّمال إلىٰ غير ذلك من المعاني التي تنقص بها الشمال عن اليمين، فهي محلٌّ للنقص؛ فلئلا يُتصور أن هناك نقصًا في يد الباري ﷻ الأخرىٰ قال: «**كِلتا يديه يَمين**» يعني: من حيث الكمال، فكلتاهما كاملةٌ، لا نقص فيهما كما في أيدي البشرِ، ويُعبر عن الشمال أيضًا بـ«**الأخرىٰ**»[(٣)].

والجهات أمور نسبيُّة، فما يكون عن جهةِ اليمينِ يُسمىٰ يمينًا، وما يكون عن جهةِ الشمالِ يُسمىٰ شمالًا، ولا مانع من إطلاق الشِّمال باعتبار الموقعِ، فموقعها مُقابل لجهةِ اليمينِ.

والمرادُ بذلك إثباتُ اليدِ لله ﷻ علىٰ ما يَليق بجلالِه وعظمتِه.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث علىٰ الرِّفق بالرعيَّة، والنهي عن إدخال المشقَّة عليهم (١٨٢٧)، والنسائي (٥٣٧٩) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم، مقدمة كتاب صفة القيامة والجنَّة والنَّار (٢٧٨٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيه بلفظ: «**ثم يَطوي الأرضين بشمالِه، ثم يقول: أنا الملك أين الجبَّارون**».

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] (٧٤١٩)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب الحث علىٰ النَّفقة وتبشير المنفق بالخلف (٩٩٣)، والترمذي (٣٠٤٥)، وابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، ولفظ مسلم: «... **وبيده الأخرىٰ القبض يرفَع ويخفض**».

[سبب نفي الصفــات عند أهـل البدع، والــرد على هذه الشبهــة:]

الجهميةُ والمعتزلةُ – الذين يَنفون الصِّفات –، والأشاعرةُ – الذين ينفون أكثرَ الصِّفات – قد توهَّموا ملازمة التَّشبيه لإثبات الصفات علىٰ ظاهرها، فالتشبيه هو أوَّل ما وقر في قلوبِهم، فقد شبَّهوا أولًا الخالقَ بالمخلوقِ، ثم عطَّلوا ثانيًا، فهم لا يعقلون من معنىٰ اليد إلا يد المخلوقِ، وغيرها يُوافقها في اللفظ، فسيُوافقها أيضًا في الصفةِ والكيفيةِ. هذا ما هجَم علىٰ أذهانهم فجعَلهم يزعمون تنزيهَ الله ﷻ بنفيِها، فينفون ما ثبَت بالنُّصوصِ القطعيةِ. فهم شبَّهوا أولًا، ثم عطَّلوا، وغاب عنهم أن المخلوقات التي تشتركُ في كونها مخلوقةً، وتشترك في الضَّعف والعجز؛ تختلف فيما بينها في صفة اليد، فالإنسان له يد تختلف عن يدِ الحيوان، وأنواع الحيوان لها أيدٍ تختلف فيما بينها، فيد الجمل غير يد الثور، وغير يد الكلب، والقرد، والخنزير، ويد النملة ليست مثل يد البعير، فهي رغم اشتراكها في الخلقِ والضعفِ لا يُشبه بعضها بعضًا، بل يوجد تباينٌ شديدٌ فيما بينها، فكيف بالتباينِ الذي بين الخالقِ والمخلوقِ؟!

والإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التوحيد» وهو يقرِّر إثبات الوجه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ردَّ علىٰ المعطِّلة الذين عطَّلوا الصفة بذريعةِ أو شبهةِ تنزيه الله ﷻ عن أن يُشبه المخلوق؛ لأنهم –علىٰ حد زعمهم– إذا أثبتوا الوجه فقد شبَّهوا الله ﷻ بالمخلوقِ من هذه الحيثيةِ، فقال: «إن لبني آدم وجهًا، وللخنازير والقِرَدة، والكلاب، والسِّباع، والحمير، والبِغال، والحيَّات، والعقارب، وجوهًا... ولست أحسب أن أعقَلَ الجهميَّة المعطلة عند نفسه لو قال له أكرم الناس

عليه: وجهك يشبه وجه الخنزير والقرد، والكلب، والدُّب، والحمار، والبغل ونحو هذا إلا غضب؛ لأنه خرج من سوءِ الأدبِ في الفحشِ في المنطقِ من الشتمِ للمشبهِ وجهَه بوجهِ ما ذكرنا، ولعله بعدُ يقذفه، ويقذف أبويه. ولست أحسب أن عاقلًا يسمع هذا القائل المشبه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا إلا ويرميه بالكذبِ، والزورِ، والبهتِ، أو بالعتهِ، والخبلِ، أو يحكم عليه بزوالِ العقلِ، ورفع القلم عنه؛ لتشبيه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا»[1].

فهم ما وصلوا إلىٰ رتبةِ التعطيلِ إلا بعد أن مرُّوا بقنطرةِ التشبيهِ، فتراهم يُؤوِّلون اليد أحيانًا بالقدرةِ، وأحيانًا بالنعمةِ، وإذا أمكنهم تأويلُ ما جاء من ذلك مفردًا، فكيف يمكنهم تأويل ما جاء بصيغة المثنَّىٰ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. فالمثنَّىٰ لا يُمكن تأويلُه، فلن يستطيعوا أن يقولوا: «بيديَّ، أي: بنِعمَتيَّ»؛ لأن نِعم الله سبحانه لا تعدُّ ولا تُحصىٰ، ولن يُمكنهم أن يقولوا: «بقدرتيَّ»، والله ﷻ علىٰ كل شيء قدير، وقدرته واحدة، وله من الصِّفات القُدرة، ومن الأسماء القَدير.

«**وكِلتا يَديه بالفواضِل**» جمع فاضلة، وهي الأمورُ المحبوبةُ المطلوبةُ للنَّاس.

«**تنفَحُ**» النفح: الإعطاء، وفي نسخة أخرىٰ: «**تنضحُ**» والنَّضح كذلك. وفي الحديث القدسيِّ من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه: «**يا عبادي لو أنَّ أوَّلكم وآخرَكم**

(١) التوحيد لابن خزيمة ١/ ٦٤- ٦٨.

وإنسَكم وجنَّكم قاموا في صعيدٍ واحدٍ، وسألوني وأعطَيت كلَّ واحدٍ مسألَته، ما نقَص ذلك من ملكي شيئًا»[١]. فإذا أعطىٰ سبحانه هؤلاء الخلق كلهم مِن أوَّلهم إلىٰ آخرهم، جنهم وإنسهم ما تبلغه أمانيهم، ما نقص ذلك من ملكِه شيئًا.

وفي حديثِ آخِر من يخرج من النارِ ويدخل الجنةَ؛ أنه يُقال له: **«تمنَّ، فيتمنَّىٰ حتىٰ إذا انقطع أمنيتُه، قال الله** ﷻ**: من كذا وكذا، أقبل يذكره ربُّه، حتىٰ إذا انتهت به الأمانيُّ، قال الله تعالىٰ: لك ذلك وعشرة أمثاله»**[٢]. وفي رواية: **«فيُقال له: أترضىٰ أن يكونَ لك مثل مُلك مَلكٍ من ملوكِ الدنيا. فيقول: رضيت رب، فيقول: لك ذلك، ومثله، ومثله، ومثله، ومثله، فقال في الخامسة: رضيت رب، فيقول: هذا لك وعَشرة أمثالِه»**[٣]. فليتمنَّ ملك سليمان، أو ملك ذي القرنين الذي بلغ المشرقَ والمغربَ، فله ذلك وعشرة أمثاله، فنِعم الله لا تنفد ولا تعدُّ ولا تحصىٰ، ويداه مبسوطتان بالعطاء.



(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصِّلة والآداب، باب تحريم الظُّلم (٢٥٧٧)، والترمذي وحسَّنه (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٤٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل السُّجود (٨٠٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنهم رضي الله عنهما. واللفظ لأبي سعيد، ولفظ حديث أبي هريرة: **«لك ذلك ومِثله معه»**. وجاء من حديث المغيرة وابن مسعود وغيرهما رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنىٰ أهل الجنَّة منزلة فيها (١٨٩)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٣١٩٨) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

[الإشكالات التي أوردت على حديث النزول، والجواب عنها:]

وقُل: يَنزِل الجبَّار في كلِّ ليلةٍ (١١) بلا كَيف جلَّ الواحدُ المتمدِّحُ

«وقُل: يَنزِل الجبَّار في كلِّ ليلةٍ» ومن أشهر الأدلة على ذلك حديث النُّزول، وفيه أن الله ﷻ ينزل في الثُّلث الأخير من الليل[١] رواه نحو من ثلاثين صحابيًّا[٢]، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ شَرَح هذا الحديث في جزءٍ معروفٍ مشهورٍ متداولٍ[٣]، وأجاب على سائرِ الإشكالاتِ التي أوردت عليه.

والحديث صحَّته مقطوعٌ بها، وصراحتُه لا خفاء ولا غَبَش[٤] فيها، لكن أُوردَ عليه إشكالات؛ منها:

- أنه معارِضٌ لنصوصِ أحاديثِ العلوِّ؛ حيث قالوا: إنَّ حديثَ النُّزول يُنافي صفة العلوِّ لله ﷻ.

والعكسُ هو الصَّحيح؛ فقد استدلَّ به شيخ الإسلام[٥] والذهبي[٦]

(١) أخرجه البخاري، كتاب التهجُّد، باب الدُّعاء في الصَّلاة من آخر الليل (١١٤٥)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقَصرها، باب الترغيب في الدُّعاء والذِّكر في آخر الليل، والإجابة فيه (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٤٤٦)، وابن ماجه (١٣٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقد جاء عن كثيرٍ من الصَّحابة، وذكر بعض أهلِ العلمِ أنه بلغ حدَّ التواترِ، كما سيأتي بيانه.

(٢) قال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى ٦/ ٦١٣: «وأحاديث النُّزول متواترة عن النبي ﷺ، رواها أكثر من عشرين نفسًا من الصَّحابة بمحضرِ بعضهم من بعضٍ». وينظر: نظم المتناثر (٢٠٦) فقد عدَّ له ثلاثة وعشرين صحابيًّا.

(٣) هو كتاب «شرح حديث النزول» طبعه المكتب الإسلامي في مجلد، زهير الشاويش، بيروت.

(٤) الغَبَش بقية الليل وظُلمة آخره. المعجم الوسيط (غبش).

(٥) ينظر: بيان تلبيس الجهمية ٤/ ١٧٨.

(٦) ينظر: العلو (ص: ٩٩) حيث وضعَه ضمن الأحاديث الدالَّة على العلوِّ.

وغيرهما علىٰ العلوِّ لله ﷻ؛ لأنَّ الذي ينزل هو الذي في جهةِ العلوِّ، فعكسوا عليهم دعواهم.

➢ أن الثلث الأخير من اللَّيل يتبايَن ويتفاوَت من بلدٍ إلىٰ بلدٍ، فإذا انتهىٰ في بلدٍ بدأ في بلدٍ آخر، ومقتضاه أنه لا يزال نازلًا.

وأوضح شيخ الإسلام سببَ هذه الإيرادات؛ أنهم رأوا أنَّ نزولَ الخالقِ يُشبه نزولَ المخلوقِ، وهو الذي يترتَّب عليه خلو المكانِ منه[1]. فهم ما توصَّلوا إلىٰ النفي والتعطيلِ إلا بعد أن مرُّوا بقنطرةِ التشبيهِ في جميعِ الصِّفات.

وإذا ثبت لنا الخبرُ وصحَّ، وكانت دلالته علىٰ مرادِه صريحةً، فلا مندوحة من إثباتِه وإثباتِ ما يدلُّ عليه.

فعلىٰ المرء أن يتعرَّض لهذه النَّفحات في هذا الوقتِ المذكور، وقت النُّزول الإلهي، الذي ينزل فيه الرب ﷻ إلىٰ سمائه الدُّنيا، ويقول: «**هل مِن مُستغفرٍ فأغفِر له؟ هل من تائبٍ فأتوب عليه؟ هل من سائلٍ فأعْطِيه؟**»[2]. وليس لأحد أن يقول: إن فاتني الثلثُ الأخيرُ بالنِّسبة لبلدي -لأنه مثلًا قد نام ولم يستيقظ إلا مع طلوعِ الصبحِ- فأنا أدرك الآن الثلثَ الأخيرَ بالنسبةِ للمغربِ مثلًا. فليس له إلا أن يتعبَّد بما أُمر به، وكلُّ مطالَب بالثلثِ الأخيرِ بالنسبةِ له.

وهذه الإشكالات -التي تقدَّم أن شيخ الإسلام رحمه الله قد أجاب عنها- الأَوْلىٰ ألَّا يُوردها الإنسان علىٰ نفسِه؛ لأنها تفتح عليه أبوابًا من التَّساؤلات

(١) ينظر: شرح حديث النزول (ص: ١٠٦- ١١٢).

(٢) تقدم تخريجه.



التي لا يُمكن الإجابة عنها إلا بفهمٍ دقيقٍ جدًّا، فأوساط الناس لا يُدركون مثل هذه الأمورِ حتىٰ ولو قرءوها في كتبِ شيخِ الإسلامِ.

فشيخ الإسلام يقول: إنه سبحانه ينزل نزولًا يليق بجلالِه وعظمتِه، ولا يخلو منه العرشُ. فقطع الطريقَ علىٰ من قال: إنه لا يزال نازلًا؛ لأن الثلثَ الأخير من الليل يتفاوت من بلد إلىٰ بلد[1].

قال ابن القيم: «وإن عسر علىٰ فهمك اجتماع الأمرين - العلو والنزول-، فإنه يوضح ذلك معرفة إحاطة الرب وسعته، وأنه أكبر من كل شيء، وأن السماوات السبع والأرضين في يده كخردلة في كف العبد، وأنه يقبض سماواته السبع بيده والأرضين باليد الأخرىٰ ثم يهزهن، فمن هذا شأنه كيف يعسر عليه الدنو ممن يريد الدنو منه وهو علىٰ عرشه؟!»[2].

والمقصود أن مثلَ هذه الأمورِ علىٰ الإنسانِ أن يُغلقها علىٰ نفسه إغلاقًا محكمًا بحيث لا تتسرب الشبه إلىٰ قلبه فيهلك.

«**بلا كَيف**» ولو تعرَّضنا للكيفية هلكنا، وليس المرادُ من نفي الكيفِ نفيَ أصلِ الكيفِ، فكل موجود ذو كيفية، بل المرادُ نفي معرفةِ الكيفِ، فالله ﷻ ينزل علىٰ كيفيَّة لا نعرفها؛ ولذا قال الإمامُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقبله أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في الجوابِ: «الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ»[3]. فلم يقولا: «الكيف

(١) ينظر: شرح حديث النزول (ص: ٥٤، ١٠٦).

(٢) ينظر: مختصر الصواعق (ص:٤٤٩).

(٣) أخرجه أبو عبد الله بن منده في التوحيد (٨٨٧)، والذَّهبي في العرش (١١٧)، من قول أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا. =

معدوم»، بل هناك كيف؛ فالذي لا كيفَ له لا وجودَ له، لكن النفي منصب علىٰ كيفٍ نعلمه، فما عندنا من العلمِ إلا ما جاءنا عن الله وعن رسولِه ﷺ، والعقول لا تبلُغ مثلَ هذه الأشياءِ، ولا مثلَ هذه الأمورِ.

«**جلَّ الواحدُ**» جلَّ الله تعالىٰ وعزَّ «**المتمدِّحُ**» الذي مدَح نفسَه، ولا أحد أحب إليه من المدحِ والحمدِ من الله ﷻ؛ ولذلك مدح نفسه[1] وحمدها وأثنىٰ عليها، وطلَب من عبادِه أن يحمَدوه، ورغَّبهم في الحمدِ.

إلى طبقِ الدُّنيا يمنُّ بفضلِه (١٢) فتُفرَجَ أبوابُ السَّماء وتُفْتحُ

«**إلىٰ طبقِ الدُّنيا**» ينزل الجبَّار إلىٰ السماءِ الدنيا من السبع السماوات التي هي مُطبِقة علىٰ الأرضِ، بمعنىٰ: أنها سقف لهذه الأرض.

«**يمنُّ بفَضلِه**» يجود بفضلِه وجودِه وكرمِه، والمانُّ هو الذي يُعطي النَّوال قبل السؤالِ.

«**فتُفرَج أبوابُ السَّماء وتُفْتحُ**»؛ لتصعدَ الكلماتُ الطيِّبة من المخلوقين، وينزل الخيرُ والبركاتُ من الله ﷻ.



= وأخرجه ابن المقرئ في المعجم (١٠٠٣)، والبيهقيُّ في الاعتقاد (ص: ١١٩)، وفي الأسماء والصِّفات (٨٦٧)، من قول مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) إشارة إلىٰ الحديث الذي أخرجه البخاري (٥٢٢٠) ومسلم (٢٧٦٠) – واللفظ له –، عن ابن مسعود مرفوعًا: «ليس أحد أحب إليه المدح من الله، من أجل ذلك مدح نفسه».

يقـولُ: ألا مُسـتغفِرٌ يلـقَ غـافرًا (١٣) ومُسـتمنِحٌ خـيرًا ورِزقًـا فيُمـنحُ

«**يقولُ: ألا**» هذا عرضٌ وتحضيضٌ «**مُستغفِر يلقَ غافرًا**»، كما في حديثِ النُّزول: «**هل من مُستَغفر فأغفرَ له؟ هل من تائبٍ فأتوبَ عليه؟**»[١].

«**ومُستمنِحٌ خيرًا ورِزقًا فيُمنحُ**» في نسخة الشام: «**فأمنحُ**».

وحديثُ النُّزول - كما تقدَّم - ثابتٌ عن النبيِّ ﷺ ثبوتًا قطعيًّا لا شكَّ ولا مراءَ فيه، والنُّزول مما يجب إثباته لله ﷻ، وهو من الصِّفاتِ الفعليَّةِ المتعلِّقةِ بالمشيئةِ، بخلاف الصِّفات الذاتيَّة مثل صفة «اليد»، والفرق بينهما أن ما يتعلَّق بالمشيئة فِعلي، وما لا يتعلق بالمشيئةِ ذاتي.

والمقصود أن صِفة النُّزول يُثبتها أهل السنة قاطبةً، ولا يختَلفون في إثباتها؛ لأنَّ دليلها قطعيٌّ في الثبوتِ والدَّلالةِ، فلا مفرَّ ولا محيدَ من إثباته.

وأهلُ البدعِ يشوِّشون علىٰ الناس بمثل هذه الإشكالاتِ إلىٰ أن وصل بهم الحدُّ إلىٰ الفريةِ؛ فابن بطوطَة[٢] في رحلتِه لما وصل دمشق وصلَّىٰ في الجامع الأمويِّ، ذكر أنه رأىٰ شخصًا كثيرَ العلمِ قليلَ العقلِ، يخطب علىٰ المنبر وينزِل ويقول: إن الله ينزل إلىٰ سماءِ الدُّنيا كنزولي هذا[٣]. يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هو: أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن إبراهيم اللَّواتي الطَّنجي ابن بطوطة، رحالة، مؤرِّخ، وُلد في طَنجة بالمغرب الأقصىٰ، وخرج منها سنة ٧٢٥ فطاف البلاد، ثم عاد إلىٰ المغرب الأقصىٰ فأملىٰ أخبار رِحلته علىٰ محمد بن جُزَي الكَلْبي بمدينة فاس سنة ٧٥٦ وسماها: «تحفة النُّظَّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار». توفي سنة ٧٧٩هـ. ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٢٠٦، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥/ ٢٢٧.

(٣) ينظر: رحلة ابن بطوطة ١/ ٣١٧.

وهذه فِريةٌ؛ لأن الشيخ في وقتِ دخولِ ابن بطوطة دمشق كان في السجنِ. وهم إذا أعياهم النَّقض بالحجَّة افترَوا، ونقَضوا أصولهم وقواعدَهم؛ فتجدهم يمنعون الاحتجاجَ بخبرِ الواحدِ في مسائلِ الاعتقادِ ولو صحَّ، لكنهم إن احتاجوا إليه أثبتوه ولو كان ضعيفًا، فيحتجُّون بالضعيفِ إذا كان يؤيِّد حججَهم، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّهم لا يتَّبعون النُّصوص، وإنما يتَّبعون الهوىٰ - نسأل الله السلامة والعافية -.

ورحلةُ ابن بطوطة هذه مملوءةٌ بالمخالفاتِ العقديَّة[1]، وينبغي لمن يدرِّس كتابَ التوحيد للشَّيخ محمد بن عبد الوهاب أن يطَّلع علىٰ هذه الرحلةِ؛ ليجدَ الأمثلةَ فيها علىٰ المخالفاتِ في جميعِ الأبوابِ، بدءًا من الشركِ الأكبرِ إلىٰ الشركِ الأصغرِ، في أشياء لا تخطر علىٰ البالِ، ولا يتصوَّرها مسلم فضلًا عن أن يعتقدَها ويقولها علىٰ سبيلِ الإقرارِ، فهي رحلةٌ مشحونةٌ بالخرافاتِ والبدعِ والشركياتِ، وصاحبها مغرمٌ بتتبُّع الآثارِ والأماكنِ والقبورِ والمشاهدِ، ومغرمٌ أيضًا بلقاء من يسمِّيهم الأولياء، الذين يدَّعون ما يدَّعون من علمِ الغيبِ وغيره، ويزعُمون أنهم يتصرَّفون في الكونِ، ويُزعم لهم ذلك، فرحلتُه مملوءةٌ بهذه الأشياءِ. وهي رحلة متداوَلة، وقُررت في بعض الجهات مقرَّرًا دراسيًّا.

وفتنةُ الناسِ بكتبِ الرحلاتِ ظاهرةٌ، ولا أدلَّ علىٰ ذلك من غلاءِ أثمانِها، فأسعارها غالية جدًّا، فتجد أنفس نسخة من صحيحِ البخاريِّ لا تُعادل شيئًا

(١) تمت دراسة رحلة ابن بطوطة في رسالة ماجستير في جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الإسلامية عام ١٤٣٣ هـ، وهي بعنوان: «كتاب ابن بطوطة المسمىٰ: تحفة النُّظَّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دراسة عقدية نقدية»؛ للباحثة: بدرية بنت سعود الحربي.

بالنسبةِ لطبعةٍ من طبعات ابن بطوطة.

والمقصودُ أن هذه الرَّحلات والذِّكريات - والتي الإنسان بغُنية عنها حقيقةً - افتُتن الناس بها؛ لأن فيها شيئًا من التَّسليةِ، ومن المتعةِ، ومن وصفِ الأقطارِ والبلدانِ، وغالبًا الذين يكتبونها محترفون في الإبداعِ الإنشائيِّ، مُجيدون له، فهم يستهوون الناس بهذه الأساليبِ. وقد يُذكر في أثنائها بعضُ الفوائدِ العلميةِ بسبب لقاءِ مصنِّفِ هذه الرِّحلة بغيرِه من أهلِ العلمِ، ومناقشتِه لهم.

وهناك بعضُ رحلاتٍ نافعةٌ، كرحلةِ ابن رُشَيد[1] التي اسمها: «ملء العَيبة[2] بما جُمع بطول الغَيبة» وهي رحلةٌ نفيسةٌ في خمسةِ مجلدات، فيها فوائدُ حديثيَّة لا تُوجد في الكتبِ المصنَّفة في علومِ الحديثِ.

وهناك رحلاتٌ أخرىٰ فيها فوائد، لكنها لا تسلَم من المخالفاتِ.

وهناك رحلات ليس فيها إلا اطِّلاع علىٰ آثارٍ ومعالمَ ومشاهدَ، فهي خاليةٌ من الفوائدِ العلميةِ، ومنها رحلة ابن بطوطة هذه، فليس فيها فائدةٌ علميةٌ ألبتة، اللهم إلا إن كانت جغرافيةً أو تاريخيةً، حيث يصف مَعلمًا أو حضارةً.



---

(١) هو: أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن محمَّد بن عمر بن رُشيد الفِهري، من أهل سَبتة، خطيبٌ رحالةٌ، محدِّثٌ، فقيهٌ، حافظٌ للأخبارِ والتواريخِ، عارفٌ بالقراءات. توفي سنة ٧٢١هـ. له تصانيف منها: «ملء العَيبة، فيما جُمع بطول الغَيبة»، و«تلخيص القوانين»، و«إفادة النَّصيح». ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ١٠٢، أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن (ص: ٢٣).

(٢) العَيْبة: وِعاء من خوص ونحوه يُنقل فيه الزَّرْع المحصود إلىٰ الجرين، ووِعاء من أَدَم ونحوه يكون فيه المتاع. والعَيبة من الرجل مَوضِع سره، يُقال: فلان عَيْبَة فلان. ينظر: المعجم الوسيط (عيب).

رَوىٰ ذاك قـومٌ لا يـردُ حـديثُهم (١٤) ألا خـابَ قـومٌ كـذَّبوهم وقُبِّحـوا

«رَوىٰ ذاك» يعني: النُّزول، «قومٌ» مِن الصحابة والتابعين ومَن تبعهم، جموعٌ غفيرةٌ «لا يردُّ حَديثُهم»، بل حديثهم بلغ مبلغَ التواترِ الملزمِ للنفسِ بتصديقِه؛ لأن المتواترَ يُفيد العلمَ عند كافَّة الطوائف؛ لأنه يلزم تصديقُه بمجرَّد سماعِه.

«ألا خابَ قومٌ كذَّبوهم وقُبِّحوا» خاب وخسر من كذَّب هؤلاء الثِّقات الأثبات من الصَّحابة والتابعين فمن بعدهم ممن تبعهم بإحسانٍ.



[عقيدة أهل السُّنة والجماعة في الصَّحابة:]

وقل: إنَّ خيرَ النَّاس بعد محمَّد (١٥) وزِيراه قِدمًا ثمَّ عُثمانُ الأرجَحُ

«وقل: إنَّ خيرَ النَّاس بعد محمَّد» ﷺ، أي: في المرتبة بالنسبةِ لهذه الأمَّة، فالصحابة أفضلُ الأمَّة بعد نبيِّها ﷺ، وأفضلُ الخلقِ بعد الأنبياءِ(١).

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصَّحابة، باب فضائل أصحاب النبيِّ ﷺ (٣٦٥١)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب فضل الصَّحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (٢٥٣٣)، والترمذيُّ وقال: «حسن صحيح» (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «خير النَّاس قَرني». وجاء من حديث عمر، وعمران بن حصين، وبريدة وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٥٦: «ومن نظر في سيرةِ القوم بعلمٍ وبصيرةٍ، وما منَّ الله به عليهم من الفضائل؛ علم يقينًا أنهم خير الخلقِ بعد الأنبياءِ، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنَّهم هم الصَّفوة من قرونِ هذه الأمَّة التي هي خيرُ الأممِ وأكرمها علىٰ الله تعالىٰ».

«**وزيراه**» أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والوزير الأصلُ فيه أنَّه المؤازِرُ الذي يُعين الملك، ويتحمَّل بعضَ الأعباء الملقاة علىٰ عاتقِه. فهؤلاء علىٰ رأسِهم وزيراه أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد ورد في فضائلهم مجتمِعين ومُنفردين ما لا يُمكن حصره، ففضائل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يُمكن حصرُها، وأُلفت فيها المصنَّفات، فخدمة أبي بكر للدَّعوة في أوَّل الأمر لا يُنكرها مَن ينتسب إلىٰ هذا الدينِ، وكذلك فضائل عمر الفارق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلا يُنكر أحدٌ قوَّة عمر في الحقّ.

«**قِدمًا**» يعني: فمُؤازرتهم ومعاونتهم له متقدِّمة في أوَّل الإسلامِ، وإن كان أبو بكر قبل عمر.

«**ثمَّ عُثمان**» بن عفَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «**الأرجَحُ**» علىٰ غيره سوىٰ أبي بكر وعمر، فهو راجِح وأرجَح علىٰ مَن بعده، من عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فمن دونه - رضي الله عن الجميع -.

وقد رجَح عثمان بما وقَر في قلبِه من إيمانٍ، وبما صدَّقه من عملٍ لازمٍ ومتعدٍّ، من بذلِه ونصرِه للدعوة بنفسِه ومالِه، وهذا مما لا يُنكر.



ورابِعهم خيرُ البريَّة بعدَهم (١٦) عليٌّ حليفُ الخيرِ بالخيرِ مُنجحُ

«**ورابِعُهم**» أي: الخلفاء الثلاثة السابقين في قولِ جماهيرِ أهلِ السنةِ «**خيرُ البرِيَّة**» أي: الخلق «**بعدَهم عليٌّ حليفُ الخيرِ**» فالإجماعُ قائمٌ بين من يُعتد بقولِه من أهلِ القبلةِ أنَّ المقدَّم أبو بكر، ثم عمر، وأما ما بين عثمانَ وعليٍّ فجماهير أهلِ السنةِ علىٰ تقديمِ عثمانَ، ومنهم من يُرجِّح عليًّا، ومنهم مَن يرىٰ التَّساوي بينهما، لكن قول جماهير أهل السنة علىٰ أنَّ الترتيبَ في الفضلِ مثل

الترتيب في الخلافةِ[(١)]، والقول بتفضيل عليٍّ علىٰ عثمان عرف عن بعض أهلِ السنةِ، لكنه قول مرجوح[(٢)]، والنُّصوص في حقِّ عثمان رضي الله عنه وما جاء في مدحِه أكثر، وعثمان قد تزوج بنتي النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ ولذا يُقال له: ذو النُّورين. وقد جاء أيضًا في مدحِ عليٍّ الشيءُ الكثيرُ، وجاء ما يدلُّ علىٰ تفرُّده ببعضِ المناقبِ دون غيرِه؛ فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في عليٍّ: «**يحبُّه اللهُ ورسولُه، ويحبُّ اللهَ ورسولَه**»[(٣)]. وقال: «**أنت منِّي بمنزلةِ هارون من مُوسىٰ**»[(٤)]. وهو ابن عمِّ الرَّسول عليه الصلاة والسلام وزوج بنتِه، ولكن اتِّصاف الإنسان بفضيلةٍ ومزيةٍ لا يعني التفضيلَ المطلقَ.

وعلىٰ الإنسانِ أن يكون معتدلًا، بلا إفراطٍ ولا تفريطٍ، فلا تحمله ردودُ الأفعالِ علىٰ إنكارِ ما ثبَت، كما يفعل أهلُ الأهواءِ إذا فُتنوا بأحدٍ، حطُّوا من قدرِ غيرِه، فالنواصب يحطُّون من قدر عليٍّ رضي الله عنه، والروافض يحطُّون من قدرِ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهذه كلُّها ردودُ أفعالٍ، والأتباع عمومًا إذا نقَص عندهم الدينُ والعلمُ كثر عندهم مثل هذا، كما تجد الآن في المجالسِ من خلافِ الشبابِ حولَ المشايخِ؛ أيهم أفضل؟ وأيهم أعلم؟ وكلُّ هذا الكلامِ من ردودِ الأفعالِ التي لا داعي لها، وتجدهم أحيانًا إذا فضَّلوا شيخًا نالوا من المفضول عندهم.

---

(١) ينظر: مشارق الأنوار ٣/ ١١٧، ومجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٦٢، وشرح الطحاوية ٢/ ٧٢٧.

(٢) ينظر: معالم السنن للخطابي ٤/ ٣٠٢، والفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية ٤/ ٤٤٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصَّحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣٧٠٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٢٤٠٧) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه. وجاء من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصَّحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣٧٠٦)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٢٤٠٤)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٣٧٣١)، وابن ماجه (١١٥) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

فالأتباع غالبًا هم أسبابُ البليَّة، وأما الكبارُ، فليس بينهم خلافٌ في الغالبِ، فعليٌّ يقرُّ بفضلِ أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ويفضِّلهم علىٰ نفسه[1]، فكيف يأتي بعد ذلك أحد ويقول: بل علي أفضل منهم؟! نعم، قد يفضِّل الإنسانُ غيرَه علىٰ نفسه من بابِ التواضعِ، وهضمِ النفسِ، لكن هذا القول اتَّفق عليه الصَّحابة؛ فقد كانوا في زمنِ النبيِّ عليه الصلاة والسلام لا يعدِلون بأبي بكر أحدًا، ثم عمر، ثم عثمان؛ كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما[2].

ولما سأل محمَّد بن الحنفيَّة أباه: أي النَّاس خير بعد رسولِ الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم مَن؟ قال: ثم عمر. قال: وخَشيت أن يقولَ عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين[3] - رضي الله عن الجميع وأرضاهم -.

وعلي رضي الله عنه قد افترق الناسُ فيه إلىٰ فرقٍ، **كما قال النَّاظم القحطاني:**

لا تنتقِصه ولا تزِد في قَدرِه   فعلَيه تَصلىٰ النَّار طائِفَتانِ
إحْداهما لا تَرْتضِيه خلِيفةً   وتنُصُّه الأخرىٰ إلهًا ثاني[4]

طائفتان علىٰ طَرفي نقيضٍ، أما أهلُ السنَّة، فهم وسطٌ، يُقرُّون بفضلِه وإمامتِه، وأنَّه مشهودٌ له بالجنةِ، وأن فضائله لا تُحصىٰ، وأن له مزايا لا تُوجد

---

(١) ينظر: مشارق الأنوار ٣/ ١١٧، وشرح القسطلاني ٦/ ٩٣.

(٢) إشارة إلىٰ حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدل بأبي بكر أحدا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لا نفاضل بينهم». أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصَّحابة، باب عثمان بن عفَّان أبي عمرو القرشي رضي الله عنه (٣٦٩٧)، وأبو داود (٤٦٢٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصَّحابة، باب قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذًا خليلًا» (٣٦٧١)، وأبو داود (٤٦٢٩).

(٤) نونية القحطاني (ص: ٢٤).

عند غيرِه من الشَّجاعةِ والكرمِ، ومع ذلك هو بالنسبةِ لأبي بكر وعمر وعثمان مفضولٌ، فأهلُ السنةِ والجماعةِ أهلُ إنصافٍ.

«**حليف الخير**»، أي: محالفٌ له، ومرافقٌ وموافقٌ له، ومتَّصف به.

«**بالخير منجحُ**»، أي: مسرع[1]، في بعض النسخ: «**للخير يمنحُ**»، فقد عُرف بكرمه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وبشجاعته.



وإنَّهـمُ للـرَّهط لا رَيـب فـيهمُ (١٧) على نُجُبِ الفردوسِ بالنُّور تسـرحُ

«**وإنَّهم للرَّهط**» في الطبعة الدِّمشقية «**فإنَّهم والرَّهط**»، وفي طبعة المنار: «**وإنَّهم والرَّهط**». وكأن الواو أرجح؛ فقوله: «**وإنهم**» يعني: الأربعة، «**والرَّهط**» يعني: الستة الآتية أسماؤهم، فشمل الجميعَ؛ لأن الجميعَ مشهودٌ له بالجنة.

أما إذا قلنا: «**وإنهم للرَّهط**»، فقد خصصنا الكلامَ في الأربعةِ الَّذين تقدَّم ذكرُهم.

«**لا رَيب فيهمُ**» هذا مما لا يشك فيه مسلم؛ لأن الحديث بأنهم من أهلِ الجنةِ صحيح، فثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**أبو بَكر في الجنَّة، وعُمر في الجنَّة، وعُثمان في الجنَّة، وعلي في الجنَّة، وطَلحة في الجنَّة، والزُّبير في الجنَّة، وسَعيد في الجنَّة، وسَعد في الجنَّة، وعبد الرَّحمن بن عَوف في الجنَّة، وأبو عُبيدة في الجنَّة**»[2].

---

(١) ينظر: أساس البلاغة ٢/ ٢٤٩.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السنَّة، باب في الخلفاء (٤٦٤٩)، والترمذي، كتاب المناقِب، باب مناقب عبد الرحمن بن عَوف (٣٧٤٨)، وابن ماجه في مقدمة السُّنن، باب فضائل العَشرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم (١٣٣)، =

«علىٰ نُجُبِ» جمع نَجيبة، وهي: الكريمة من الإبلِ[١]، وفي نونية القحطاني: «علىٰ نجبٍ من العِقْيانِ»[٢] وليست من لحمٍ ودمٍ وعظمٍ، **«الفردوسِ»** أعلىٰ الجنَّة، وسقفُها عرشُ الرحمنِ.

«بالنُّور تسرحُ» يعني: تذهب وتجيء، وفي نسخةٍ: «**في الخلدِ تسرحُ**» أي: في جنة الخلد، والخلد: الذي لا ينتهي، فهم خالدون مخلَّدون أبدًا سرمدًا لا انقضاء له.



ثم ذكر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقيَّة العشرة، وأجملَهم في بيتٍ واحدٍ، فقال:

سعيدٌ وسعدٌ وابنُ عوفٍ وطلحةٌ (١٨) وعامرُ فِهْرٍ والزُّبير المُمدَّحُ

هم: سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل، وسعد بن أبي وقَّاص، وعبد الرَّحمن بن عَوف، وطلحة بن عبيد الله، وأبو عبيدة عامر بن الجرَّاح الفِهري، والزبير بن العوَّام الممدح، وهو ومن معه كلُّهم ممدَّحون، ولو لم يكن من مجدِهم وفضلِهم إلا الشَّهادة لهم بالجنَّة لكفىٰ.



= وأحمد (١٦٢٩)، وصحَّحه ابن حبَّان (٦٩٩٣) من حديث سَعيد بن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وجاء من حديث عبد الرحمن بن عَوف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقد أخرج الترمذي حديث سَعيد بن زيد بعد حديث عبد الرحمن بن عَوف، ثم قال: «وهذا أصح» يعني: حديث سعيد.

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٥/ ٣٩٩.

(٢) نونية القحطاني (ص: ١٨).

[مذهب أهل السنَّة والجماعة في الشَّهادة بالجنةِ أو النار]:

وهؤلاء العشرة قد شهد لهم النبيُّ ﷺ بالجنة، فيُجزم لهم بما شهد به النبيُّ ﷺ بخلافِ غيرهم، فلا يُقطع ولا يُجزم لأحدٍ بجنةٍ ولا نارٍ إلا من شهد له النبيُّ ﷺ، وإن كان من أهلِ العلمِ مَن يرىٰ أنَّ من اتَّفقت ألسنةُ الناسِ علىٰ مدحِه والثَّناء عليه، واستفاض فضله، يُشهَد له بالجنة؛ كالأئمَّة أمثال أحمد، والسفيانين، ومالك وغيرهم[1]، واستدلُّوا بحديثِ: «مُرَّ بجنازةٍ فأثني عليها خيرًا، فقال النبي ﷺ: **وجَبَت، وجَبَت وجَبَت**. ومُر بجنازة فأثني عليها شرًّا، فقال نبي الله ﷺ: **وجَبَت، وجَبَت وجَبَت**. فقال عمر: ما وجَبت؟ قال: **هذا أثنَيْتم عليه خيرًا فوَجَبت له الجنَّة، وهذا أثنَيْتم عليه شرًّا فوَجَبت له النَّار**»[2].

لكن هذا قولٌ مرجوحٌ، فلا يُشهد لأحدٍ إلا من شهِد له النبيُّ ﷺ.

وقد زِيد بعد هذا البيتِ في النُّسخة الدِّمشقية[3]:

«وعــائش أمَّ المــؤمنين وخالُنــا   معاويــةٌ أكْــرِم بــه ثــم أمــنحُ»

---

(١) فقد كان أبو ثَور يشهَد لأحمد بن حنبل بالجنَّة. ينظر: النبوَّات ١/ ١٥٥، وقد فصَّل فيه شيخُ الإسلامِ ثلاثةَ أقوال، والثالث هو أنه لا يُشهد لغير نبيٍّ، وهو قول أبي حنيفة، والأوزاعيِّ، وعلي بن المديني وغيرهم. وينظر أيضًا: مجموع الفتاوىٰ ٢/ ٤٨٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ثناء النَّاس علىٰ الميِّت (١٣٦٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب فيمن يُثنىٰ عليه خير أو شر من الموتىٰ (٩٤٩)، والترمذيُّ وقال: «حسن صحيح» (١٠٥٨)، والنَّسائي (١٩٣٢)، وابن ماجه (١٤٩١) من حديث أنس رضي الله عنه. وجاء من حديث عمر، وكعب بن عُجرة، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

(٣) هذا البيت والذي يليه من زيادات ابن البناء، ينظر: الأصول المجردة علىٰ ترتيب القصيدة المجردة لابن البناء (ص:٤٨).

«**وعائش**» يجوز أن تقولَ: «وعائشُ» ويجوز: «وعائشَ»؛ لأن هذا ترخيمٌ، والترخيمُ يجوز فيه لغةُ من ينتظر، ولغةُ من لا ينتظر، فالفتح علىٰ لغةِ من ينتظر الحرفَ المحذوفَ؛ لأن الشين مفتوحٌ في أصلِ الكلمة (عائشَة)، والضمُّ علىٰ لغةِ من لا ينتظر[١].

«**أمَّ**» منصوبة علىٰ تقدير أعني «**أمَّ المؤمنين**»، ويجوز (أمُّ) صفة لها رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

«**وخالنا مُعاوية**»[٢] سماه خالًا؛ لأن أختَه أمُّ حبيبة أمَّ المؤمنين، وأخو الأمِّ خال.

وزِيْدَ أيضًا:

«**وأنصارُه والهاجِرون ديارَهم بنَصرهمُ عن ظُلمةِ النَّار زُحزحوا**»

والاختلاف بين النُّسخ لا بد منه، وهذه الطبعة الدمشقية في سنة (١٣٥٠هـ).



(١) ينظر: اللمع لابن جني (ص:١١٤).

(٢) نقل ابن تيمية في المنهاج ٤/ ٣٦٩-٣٧٢ نزاع أهل السنة في جواز وصف أخي زوج النبي ﷺ بخال المؤمنين، ثم قال: «ومعاوية أيضًا لما كان له نصيب من الصحبة والاتصال برسول الله ﷺ وصار أقوام يجعلونه كافرًا أو فاسقًا، ويستحلون لعنته ونحو ذلك، احتاج أهل العلم أن يذكروا ما له من الاتصال برسول الله ﷺ؛ ليرعىٰ بذلك حق المتصلين برسول الله ﷺ بحسب درجاتهم».

وقُل خيرَ قولٍ في الصَّحابة كلِّهم (١٩) ولا تكُ طعَّانًا تَعيب وتجرحُ

«**وقُل**» أيها السُّنِّي المتَّبع المقتفي «**خيرَ قولٍ في الصَّحابة كلِّهم**» دون استثناءٍ، حتىٰ مَن حصل منه السَّرقة، والزِّنا، والاقْتِتال. فلا يعني تخصيص العشرة بالشهادة لهم بالجنةِ؛ أن من عداهم حكمُه كحكمِ سائرِ الناسِ.



[آخرون ممن شَهد لهم النبيُّ ﷺ بالجنةِ غير العشرة:]

قد ثبَت أن النبيَّ عليه الصلاة والسلام شَهِد لبعضِ الصَّحابةِ غيرِ العشرة بالجنَّة:

- فقد شهِد للحسن والحُسين[١].
- وشهد أيضًا لثابت بن قيس بن شَمَّاس[٢].

---

(١) أخرجه الترمذيُّ، كتاب المناقِب، باب مناقِب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما (٣٧٦٨)، وأحمد (١٠٩٩٩)، وصحَّحه ابن حبَّان (٦٩٥٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحسن والحُسين سيِّدا شبابِ أهل الجنَّة**». وقال الترمذيُّ: «حسن صحيح». وجاء من حديث حُذيفة، وعلي، وابن عمر رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقِب، باب علامات النبوَّة في الإسلام (٣٦١٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب مخافَة المؤمن أن يحبطَ عملُه (١١٩) من حديثِ أنس رضي الله عنه؛ أنه قال: «لما نزَلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ إلىٰ آخر الآية [الحُجُرات: ٢]، جلَس ثابت بن قَيس في بيتِه، وقال: أنا من أهلِ النارِ، واحتبس عن النبيِّ ﷺ، فسأل النبيُّ ﷺ سعد بن مُعاذ، فقال: **يا أبا عَمرو، ما شأن ثابِت، اشتكىٰ؟** قال سعد: إنَّه لجاري، وما عَلِمت له بشكوىٰ. قال: فأتاه سعدٌ، فذكر له قولَ رسول الله ﷺ، فقال ثابت: أنزلت هذه الآية، ولقد عَلِمتم أني من أرفَعِكم صوتًا علىٰ رسول الله ﷺ؛ فأنا من أهلِ النَّار. فذكر ذلك سعد للنبيِّ ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: **بل هو مِن أهلِ الجنَّة**».

- وشهد لبلال[١].
- وعكاشة بن محصن[٢].
- وفاطمة[٣].

والمقصود أنه ثبتَت الشَّهادة بالجنة لغيرِ واحدٍ من الصَّحابة غير العشرة، وحُكم مَن شَهد له النبيُّ عليه الصلاة والسلام أنه يُشهد له، وباقي الصحابة وإن لم يُشهد لهم بالجنة؛ إلا أنَّهم لا يُقال فيهم إلا خيرَ قولٍ.



(١) أخرجه البخاري، كتاب التهجُّد، باب فضل الطُّهور باللَّيل والنَّهار، وفضل الصَّلاة بعد الوضوء باللَّيل والنَّهار (١١٤٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل بلال رضي الله عنه (٢٤٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال لبلالٍ عند صلاةِ الفجرِ: «**يا بلال حَدِّثني بأرجَىٰ عملٍ عَمِلته في الإسلام، فإني سَمِعت دفَّ نعليك بين يدي في الجنَّة**». وجاء من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاريُّ، كتاب الطِّب، باب من لم يرق (٥٧٥٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدَّليل علىٰ دخولِ طوائفَ من المسلمين الجنَّة بغير حسابٍ ولا عذابٍ (٢٢٠)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٢٤٤٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في السبعين ألفًا الذين يدخُلون الجنَّة بغير حسابٍ ولا عذابٍ، قال: «فقال عكاشة بن محصن: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: **نعم**». وجاء من حديث أبي هريرة، وعمران بن حصين، وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه البخاريُّ، كتاب المناقب، باب علامات النبوَّة في الإسلامِ (٣٦٢٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبيِّ عليها الصَّلاة والسَّلام (٢٤٥٠) من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها، وفيه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها: «**أما ترضَين أن تكوني سيِّدة نِساء أهلِ الجنَّة، أو نِساء المؤمنين**». وجاء من حديث حُذيفة، وأبي سعيد الخدريِّ، وأم سلمة وغيرهم رضي الله عنهم.

[أدب أهل العلم وتحاشيهم الفحش في القول:]

«ولا تكُ طعَّانًا» صيغة مُبالغة من الطَّعن، يعني: لا تطعَن في واحدٍ منهم، ولا تفضِّل عليهم غيرَهم، ولا يكن همُّك الطَّعن في الناسِ، وفي أعراضهم حتىٰ في غيرِ الصَّحابة، فأعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف علىٰ شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام، كما قال ابن دَقيق العيد[(١)][(٢)]. وهذا لأن المحدثين والحكَّام هم أكثر من يقع الناسُ في أعراضِهم، فهم يقفون علىٰ شفيرِ هذه الحفرةِ يرمون فيها الناسَ الذين يتكلَّمون في أعراضهم، وهذا علىٰ أحدِ التَّأويلين، والتأويل الثاني: أن احتياجَ المحدثين والحكامِ للكلامِ في الناسِ، يُوقفهم علىٰ شفيرها، فإن كان كلامُهم فيهم بحقٍّ سلموا، وإن كان بباطلٍ وقَعوا، وهذا فيمن أُسند إليه هذا الأمر؛ كعلماء الجرحِ والتعديلِ، أما من لم يُسند إليه هذا الأمرُ، ومعوَّله علىٰ مجرَّد التفكُّه في أعراضِ الناسِ، فهذا أمرُه شديدٌ، وهو المفلسُ في الحقيقةِ.

وقد جاء: «ليس المسلمُ بالطعَّان ولا باللعَّان ولا بالفاحشِ البذيء»[(٣)]

---

(١) هو: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع، ابن دقيق العيد القُشيري، أحد الأعلام وقاضي القُضاة، كان إمامًا متفننًا مجتهدًا من أكابرِ العلماءِ بالأصولِ. توفي سنة ٧٠٢هـ. له تصانيف منها: «الإلمام بأحاديث الأحكام»، و«إحكام الأحكام»، و«الاقتراح في بيان الاصطلاح». ينظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ٩/ ٢٠٧، فوات الوفيات ٣/ ٤٤٢، وأعيان العصر وأعوان النصر ٤/ ٥٧٦.

(٢) ينظر: الاقتراح (ص: ٦١).

(٣) أخرجه الترمذي وقال: «حسن غريب»، كتاب البر والصِّلة، باب ما جاء في اللَّعنة (١٩٧٧)، وأحمد (٣٨٣٩)، وصحَّحه ابن حبان (١٩٢)، وصحَّحه الحاكم علىٰ شرط الشَّيخين (٢٩) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالمسلمُ وصفُه أنه: عفيفٌ متعففٌ، وهذه صفةُ خيارِ الأمةِ، فقد قال المُزني[(١)] بحضرة الشافعيِّ: فلان كذَّاب. فقال: «يا أبا إبراهيم اكس ألفاظَك أحسَنَها»[(٢)]. يعني: لا تنطق بهذا الكلامِ الشنيعِ القبيحِ، فبإمكانك أن تؤدِّي الغرَضَ بأسلوبٍ أسهَل من هذا.

وكذلك الإمام أحمد لما قيل له: فيمن قال: لعن الله يزيد بن معاوية؟ قال: «لا أتكلم في هذا»[(٣)].

وكذلك الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كان يقول في الراوي شديدِ الضَّعفِ: «سكَتوا عنه»، و«فيه نظر»[(٤)].

فقد كانوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ يتحاشون مثلَ هذه العبارات، ولا يُرسلون ألسِنَتهم في الأشخاصِ، وفي أعراضِ النَّاس. فلا بد أن يتأدَّب طالبُ العلم بمثلِ هذا الأدبِ في سائرِ الناسِ، ولا سيما من له فضلٌ علىٰ الأمَّة من الصَّحابة، ومن تَبعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدينِ.

---

(١) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيىٰ بن إسماعيل المُزَني صاحب الإمامِ الشافعيِّ وناصر مذهبه؛ من أهلِ مصر، وكان زاهدًا عالمًا مجتهدًا. توفي سنة ٢٦٤هـ. له تصانيف منها: «الجامع الصغير»، و«مختصر المختصر»، و«المسائل المعتبرة». ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢١٧، وطبقات الشافعية الكبرىٰ ٢/ ٩٣.

(٢) ينظر: فتح المغيث ٢/ ٢٩٢.

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٨٤٦).

(٤) ينظر: الموقظة (ص: ٨٣)، وفتح المغيث ٢/ ٢٩٠.

«تَعيب وتجرحُ»، ولا تُعرضهم لِلسانك بسببِ ما وقَع من بعضهم، إنما تقول فيهم خيرَ قول؛ ولا تطعَن فيهم كما فعل المبتدعةُ، فالمبتدعة إنما طعَنوا في الأشخاصِ لا لذَواتهم، وإنما لأجلِ أن يطعَنوا فيما وصلَنا من طريقِهم، فإذا طعَنوا في الراوي فقد طعَنوا في المرويِّ، ويترتَّب عليه أن يكون الدينُ كلُّه مطعونًا فيه؛ لأنه وصلَنا من طريقِهم، فهم لا يُواجهون الناس بما يُنكرونه؛ لأنهم لو طعَنوا في الدِّين مباشرة لأنكر عليهم الناسُ؛ لأن الدينَ رأسُ المالِ بالنسبةِ للمسلمين، وهذه هي طريقةُ الشيطانِ وأسلوبُه؛ حيث يأتي بهذه الحيلةِ ليصل إلىٰ مبتغاه الأصلي، بحيث يطعَن في الدِّين وتُقبل شُبهته ممن يشعر ومَن لا يشعر، فإذا طُعن في أبي هريرة ارتاح الأشرارُ من نصفِ السُّنَّة؛ ولو سُبر الأمر لما وُجد أحدٌ يطعن في المقلِّين من الصَّحابة - كأبيض بن حمَّال رضي الله عنه[1] مثلًا - الذين لا يَروون إلا حديثًا أو حديثين؛ لأنهم سيَتعبون في تتبُّعهم وسيحتاجون لأزمانٍ متطاولةٍ، ثم غاية ما يتحصل لهم إسقاط أحاديث قليلة، بخلاف المكثرين، فالطعن فيه طعن في أحاديث كثيرة من السنة، فأبو هريرة رضي الله عنه وحده يُعادل ألفًا من المقلِّين. فالذي يطعَن في الصَّحابة لا شك أنه يطعَن في الدِّين.



(١) هو أبيض بن حمَّال بن مرثد بن ذي لُحيان بن سَعد بن عَوف بن عدي بن مالك المأربي السَّبَائي. روىٰ عنه ابنه سعيد، وسمير بن عبد المَدان. قال البخاريُّ، وابن السَّكن: له صُحبة وأحاديث، يعدُّ في أهل اليمن. ينظر: الإصابة ١/ ٥١، وتهذيب التهذيب (٣٥٢).

فقد نطَق الوحيُ المبينُ بفضلِهم (٢٠) وفي الفَتحِ آيٌ للصَّحابة تَمْدَحُ

«فقد نطَق الوحيُ المبينُ بفَضلِهم» فالقرآنُ الكريمُ فيه آيات كثيرة تدلُّ علىٰ فضلِ الصحابةِ.

«وفي الفَتحِ أيٌ للصَّحابة تَمْدَحُ» أي: آيات في سورةِ الفتحِ تمدح الصَّحابة، فلو استعرضنا سورةَ الفتح لوجدنا فيها آياتٍ كثيرةً، منها: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٢٩]... إلىٰ آخر الآية، ولو لم يكن فيها إلا: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨] لكفىٰ، وهذا مدح -وأيُّ مدحٍ- لهؤلاء الصَّحابة، وتعديلٌ لجميعهم.

[خيرية الصَّحابة على جميع الأمَّة أولها وآخرها:]

قد يُشكل علىٰ بعضِ النَّاس ما جاء في الحديثِ: «**مثل أمَّتي مثل المطرِ، لا يُدرىٰ أوَّله خير أم آخِره**»[1]، فيظن بعضهم أنه قد يجيء في آخر الزَّمان من هو خيرٌ من الصَّحابة، وخاصة وقد جاء في الحديثِ في السننِ؛ في فضل العامل في آخرِ الزَّمان: «**للعامِلِ فيهنَّ مثل أجر خمسين رجلًا**» قالوا: منهم؟ قال: «**أجرُ خَمسين مِنكم**»[2].

(١) أخرجه الترمذي وقال: «حسن غريب»، كتاب الأمثال (٢٨٦٩)، وأحمد (١٢٣٢٧) من حديث أنس رضي الله عنه. وجاء من حديث عمّار، وابن عمر، وابن عمرو، وغيرهم رضي الله عنهم. وقال ابن حجر في فتح الباري ٧/ ٦: «حديثٌ حسنٌ له طرق قد يَرتقي بها إلىٰ الصحَّة».

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحِم، باب الأمر والنَّهي (٤٣٤١)، والترمذيُّ وقال: «حسن غريب»، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة (٣٠٥٨)، وابن ماجه، كتاب الفتن، =

وهذا ليس فيه تَفضيل إلا من حيثيَّة العملِ؛ أي: أنَّ الذي يعمل في آخر الزمان يُعادل نظيره مما يعمل في أوَّله خمسين مرة، أما فضلُ الصُّحبة وشرفها فمزيَّة وخِصِّيصة لا ينالها أحدٌ، «**فلو أنفق أحَدكم مثلَ أُحُد ذهبًا ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه**»(١)، فالصحابةُ لهم فضلُهم وحقُّهم على الأمَّة؛ لأنهم نقَلوا لنا الدِّين، ولو لم يكن إلا أنَّ الدِّين بلغَنا بواسِطَتهم لكفاهم بذلك حقًّا علينا عظيمًا.

ثم زيد في النسخة الشامية:

ومَن بعدَهم والتَّابعون بحسن ما	**حَذوا فعلَهم قولًا وفعلًا فأفلَحوا**
وسِبطا رسولِ الله وابنَا خَديجةٍ	**وفاطمةٌ ذات النَّقاء أمدحُ**
ومالكُ والثوري ثم أخوهمُ	**أبو عمرِو الْأوزاعيُّ ذاك المسبح**
ومَن بعدَهم فالشَّافعيُّ وأحمدٌ	**إمامَا هُدًى مَن يَتْبَعُ الحقَّ يفصحُ**
أولئك قومٌ قد عَفا الله عنهم	**وأرضاهم فأحِبَّهم فإنَّك تفلحُ**

فهذه الأبيات يغلِب على الظنِّ أنها ليست من أصلِ القصيدةِ، وأنها مَزيدة من بعضِ مَن روى هذه القصيدةَ(٢)، وأما قصيدته فهي ثلاثة وثلاثون بيتًا.

= باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥] (٤٠١٤)، وصحَّحه ابن حبان (٣٨٥)، وصحَّحه أيضًا الحاكم (٨١٢٥) ووافَقه الذهبي من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذًا خليلًا**» (٣٦٧٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم (٢٥٤١)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٣٨٦١)، مرفوعًا من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: نهاية شرح السنة لابن شاهين (ص:٣٢٢) وقال محقق كتاب الأصول المجردة لابن البناء (ص:٢٠): «وهو -النظم- لحق من بعض النساخ في كتاب ابن شاهين».

[عقــيدة أهل السنــة والجماعــة في القــدر:]

بعد أن أنهىٰ الناظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلامَ علىٰ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ في الصَّحابةِ ذكَر معتقدَهم في ركنٍ ركينٍ عظيمٍ من أركانِ الإيمانِ، لا يصحُّ الإيمانُ إلا به، ألا وهو الإيمانُ بالقدرِ خيرِه وشرِّه، حلوِّه ومرِّه، وقد جاء ذكرُه في آياتٍ كثيرةٍ، وذكره النبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في جوابِه لجبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما سألَه عن الإيمانِ، حيث قال: «**أن تُؤمِن بالله، وملائكتِه، وكتبِه، ورُسلِه، وباليومِ الآخرِ، وبالقدرِ خيرِه وشرِّه**»[1]. وهو ركنٌ من أركانِ الإيمانِ بإجماعِ مَن يُعتدُّ بقولِه من أهلِ العلمِ.

وبالقَـدَرِ المقـدورِ أيقِـنْ فإنَّـه (٢١) دِعامـةُ عِقـد الـدِّين والـدِّينُ أفـيحُ

«و» الإيمانُ «**بالقدرِ المقدورِ**» أي: المُقدَّر من قِبَل الله جَلَّ جَلَالُهُ، المقضي منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يصحُّ الإيمان إلا به. والمقدورُ والمُقدَّر اسمُ مفعولٍ، فإن كان من الثُّلاثي فهو مَقدور، وإن كان من الرُّباعي فهو مقدَّر، والقَدَر أصلُ المادَّة، وهو مصدرٌ ثلاثيٌّ من: قَدر يقدِر قَدَرًا. والمصدرُ الرُّباعي من: قدَّر يُقدِّر تقديرًا.

«**أيْقِن**» فلا بد من اليقينِ، فالإيمان بالقدرِ معناه اليقين، فلا يكفي غلبةُ الظنِّ، ومن باب أولىٰ فلا ينفع شكٌّ ولا وهمٌ، فهذه الأمورُ العقديةُ لا بد أن يُعقد عليها القلبُ جزمًا؛ بحيث لا تقبَل النَّقيض ولا التردُّد.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ، ووجوبِ الإيمانِ بإثباتِ قدرِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ (١)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠)، وابن ماجه (٦٣) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وجاء من حديث طلحة بن عبيد الله، وأنس، وأبي هريرة، وابن عمر وغيرهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

وقد يأتي ذكر الظنِّ في النصوصِ ويُراد به اليقينُ؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، فالإيمان بالبعثِ ركنٌ، والظنُّ الاصطلاحي فيه لا يكفي، إذن فالظنُّ في الآية هنا بمعنىٰ اليقين، وهو واردٌ في النُّصوصِ.

[اختــلافُ من ينتَسب إلى القبلــةِ في القـــدرِ:]

إن من ينتَسبون إلىٰ القبلةِ قد اختلفوا في القدر إلىٰ طرَفين ووسط:

الطَّرف الأوَّل:

من نفىٰ القدرَ، وقالوا: إنَّ الأمر أُنُف[١]، وإن الله ﷻ لا يعلَم الشيءَ حتىٰ يقع، فنفوا العلمَ السابقَ، ونفوا الكتابةَ، ونفوا المشيئةَ، ونفوا الإيجادَ والتكوينَ، أي: أنهم نفوا مراتبَ القدر كلَّها، وهؤلاء لا شكَّ في كفرِهم؛ لأن من أنكَر العلمَ كفَر -كما قال أهلُ العلمِ-[٢].

وهؤلاء وُجدوا في عصرِ الصَّحابة، وذُكروا لابن عمر رضي الله عنهما في أوَّل حديثٍ في صحيحِ مسلمٍ، فأقسَم أن أحدهم لو أنفَق مثل أحد ذهبًا ما قَبل الله منه حتىٰ يؤمنَ بالقدرِ، واحتجَّ عليهم بحديثِ جبريل حينما سأل النبيَّ عليه الصلاة والسلام عن الإيمانِ فذكر له أركانَه، ومن بينها الإيمانُ بالقدرِ[٣].

(١) أي: مستأنف لم يسبِق به قدَر. تاج العروس (باب الفاء، فصل الألف ثم النون).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ ٨/ ٦٦ و ١٣/ ٣٦، وطريق الهجرتين (ص: ٩٢).

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

لكنَّ أهلَ العلمِ يقولون: إنَّ هذا النوع من القدريَّة انقَرضوا، فصار النُّفاة يقرُّون بالمرتَبَتين الأولىٰ والثَّانية التي هي العلمُ والكتابةُ، وينفون الثالثةَ والرابعةَ، التي هي المشيئةُ، والإيجادُ والتكوينُ[1]. فأثبَتوا مع الله ﷻ خالقًا، وهذا معتقدُ المعتزلةِ الذين زعَموا أنَّ العبد يخلُق فعله، ولا يُوجِده الله ﷻ كما أنه لم يشأه؛ إذ لو شاءَه لكان ظالمًا له[2].

فهؤلاء القدريَّة عندهم: أن العبد إذا قام مثلًا وذهَب إلىٰ المسجِدِ، فقيامُه علىٰ رِجليه ومشيُه تلك الخطوات إلىٰ المسجِدِ، لا علاقة لله ﷻ به، بل هذا يخلُقه العبد في نفسِه. فأثبتوا خالقًا مع الله ﷻ؛ ولذا سُمُّوا مجوسَ هذه الأمة، كما في بعض الأخبار المرفوعة[3].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٣٧.

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص: ٣٤٥). وينظر أيضًا: خلق أفعال العباد (٣٢٥)، والفصل في الملل لابن حزم ٣/ ٨٢، ودرء تعارض العقل ٧/ ٤٥٩، والرد علىٰ البكري (ص: ١٤٩).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر (٤٦٩١)، والحاكم (٢٨٩) من طريق أبي حازم، وأحمد (٥٥٨٤) من طريق عمر بن عبد الله مولىٰ غفرة، كلاهما أي: أبو حازم، وعمر مولىٰ غفرة، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا. وجاء من حديث حذيفة، وأبي هريرة، وأنس، وجابر، وسهل بن سعد وغيرهم رضي الله عنهم.

وقال الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرط الشَّيخين إن صحَّ سماع أبي حازم من ابن عمر» ووافَقه الذهبيُّ. ورمز لحُسنه السيوطيُّ في الجامع الصغير (٧٣٠٤). وقال المُناويُّ في فيض القدير ٥/ ٢٨٢: «قال الإمام أحمد: ما أرىٰ عُمر بن عبد الله لقي عبد الله بن عمر؛ فالحديثُ مرسلٌ. وقال الذهبيُّ بعد ما أورَده في الكبائرِ وغيره من عدَّة طرقٍ: هذه الأحاديثُ لا تثبت؛ لضعفِ رُواتها. هذه عبارته، وقال ابن الجوزي في العللِ: هذا حديث لا يصحُّ؛ فيه عمر مولىٰ غفرة قال ابن حبَّان: يقلب الأخبارَ لا يحتجُّ به اهـ. وأورده - أعني ابن الجوزي - في الموضوعات أيضًا، وتعقَّبه العلائي بأن له شواهد ينتهي مجموعها إلىٰ درَجةِ الحسنِ، وهو وإن كان مرسلًا، لكنه اعتضد؛ فلا يُحكم عليه بوضعٍ ولا نكارةٍ. ومن ثَم رمَز المؤلِّف لحُسنه».

الطَّـرف الثَّـاني:

الجبريَّة المقابلة للقدريَّة، الـذين بـالغوا في إثبـاتِ القـدرِ، وقـالوا: إنَّ العبـدَ مجبورٌ، ولا مشئيةَ له ولا إرادةَ، بـل يتحـرَّك مـن غيـرِ اختيـارٍ، وحركتُـه كحركـةِ أوراقِ الشَّجرِ في مهبِّ الريحِ، فالريحُ تُميلها تبعًـا لاتجاههـا[١]. فالعبـد عنـدهم إذا قـام علـىٰ رِجليـه، ومشـىٰ إلـىٰ المسـجدِ، فـالله ﷻ هـو الـذي أمضـاه إلـىٰ المسجدِ ولا حريَّة له، وهذا باطل؛ لأنه إذا كان لا حريَّـة لـه، والله ﷻ هـو الـذي أمضاه، كان هو والمُقْعد سواءً، ولا فَرق بين المطيعِ والعاصي.

ألقـاه في الـيمِّ مكتوفًـا وقـال لـه　　　إيَّـاك إيَّـاك أن تبتـلَّ بالمـاءِ[٢]

فالجبريَّـة فـروا مـن إثبـات فعـل العبـد؛ لـئلا يقعـوا - بـزعمهم - في إثبـات خالق مع الله، فوقعوا في الضلالِ؛ لأنهم أثبتوا أمـرًا خطيـرًا جـدًّا، وهـو أن الله ﷻ يعـذِّب عَبـده علـىٰ فعلـه سبحانه بـه، والتزمـوا - فـرارًا مـن إلـزام القدريـة لهـم بوصف الله بـالظلم - بـأن الظلـم التصـرف في ملـك الغيـر، وأمـا مـن تصـرف في ملكه بأي نوع من أنواع التصرف فلا يعد تصرفه هذا ظلمًا[٣].

فالمكرهُ من قبل البشرِ ليس مكلَّفًا، فكيف إذا أُكره وجُبر مـن قِبـل الله ﷻ الذي كلَّفه وطالَبه بالعمل؟! وحسبك بهذا المحكي ضلالًا.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ ٨/ ٤٤٤، ٤٤٥، وشفاء العليل (ص: ٣)، ومدارج السالكين ١/ ٤٠٤.

(٢) نسبَه ابـن خلِّكـان في وفَيـات الأعيـان ٢/ ١٤٣، والصَّـفدي في الـوافي بالوفيـات ١٣/ ٤٦ للحـلَّاج في خلال ترجمتهما له.

(٣) ينظر: منهاج السنة ٥/ ٩٧، ومختصر الصواعق (ص:٢٣١).

وفي هذا الصَّدد نُنبه طالبَ العلمِ أن يكونَ علىٰ حذرٍ شديدٍ من تفسير الرَّازي[١] بخصوصِ مسألةِ الجبرِ، فالرجلُ جبريٌّ، إضافة إلىٰ المسائلِ الأخرىٰ التي ضلَّ فيها، وأَورد فيها من الشُّبه ما لا يستطيع طالبُ العلم المتوسِّط دفعَه ولا التخلُّص منه، فمن السَّلامة ألا يقرأ طالبُ العلمِ المبتدئ والمتوسط في هذا الكتابِ، أما إذا قرأ فيه طالبُ العلمِ البصيرُ الذي عنده تصوُّر سليم خفَّ الأمر، بخلاف ما لو دخَل علىٰ جهلٍ بواقعِ الكتابِ، فالرَّازي بارعٌ في إلقاء الشُّبه، فيُلقيها بقوَّة ثم يُجيب عنها بضعفٍ شديدٍ، حتىٰ قال القائل: «إنه يُورد الشبهة نقدًا ويجيب عنها نَسيئة»[٢].

أهل التوسُّط:

لقد وفَّق الله ﷻ أهلَ السنَّة إلىٰ التوسُّط في هذا البابِ كغيرِه من أبوابِ الدِّين، فهم الوسطُ من بين الفرقِ، فقد أثبَتوا القدرَ بمراتبِه الأربعِ: العلمِ، والكتابةِ، والمشيئةِ، والإيجادِ والتكوينِ، فأثبتوا المشيئةَ المطلقةَ لله ﷻ، والإرادةَ التامَّة، وأثبتوا للعبدِ مشيئةً وإرادةً، فلم يقولوا: إنَّه مجبور، لكنهم مع ذلك يقرِنون مشيئةَ العبدِ بمشيئةِ الله ﷻ؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠. سورة التكوير: ٢٩]، وقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ هذا نفيٌ للعملِ علىٰ سبيلِ الاستقلالِ، و﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ إثباتٌ

---

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي ابن خطيب الري، متكلم أصولي. توفي سنة ٦٠٦هـ. له تصانيف منها: «شرح الأسماء الحسنىٰ»، «الأربعون في علم الكلام». ينظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ ٨/ ٨١، طبقات الشافعيين لابن كثير ٢/ ٧٧٨.

(٢) ذكره ابن حجر في لسان الميزان (٦٠١٧) وعزاه لبعض المغاربة.

للعملِ، ولا يستقيمُ مع النفي إلا أن يُحمل علىٰ أنه تابعٌ لإرادةِ الله ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾، يعني: وما أصبت ولكنَّ الله ﷻ هو الذي أصاب، فنفوا الإصابةَ[1]، وهذا مُلاحظ؛ فالإنسان في قُدرته أن يأخذَ الحجرَ ويرمي الطيرَ، وهذا من فعلِه، لكن الإصابةَ بيد الله ﷻ، فقد يُصيب، وقد يكون من أمهرِ الناسِ ومع ذلك يخيب؛ لأن الله ما أراد له الإصابةَ.

وقل مثل هذا في كلِّ التصرُّفات، فقد يكون الإنسانُ من أبلغِ الناسِ، ويتكلَّم في موضوعٍ يُتقنه، لكن إذا لم يُرد الله ﷻ إحسانَه لا يُحسنه، وسائرُ الأعمالِ علىٰ هذا المنوال، فالعبد له حريَّة وله اختيار؛ قال تعالىٰ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، ومع ذلك، فهذه الحريَّة وهذا الاختيار لا يستقلَّ بهما العبدُ، بل هما تابعان لمشيئةِ الله ﷻ.



۞ [فائــدة الإيمــان بالقــدر]:

الإيمان بالقدرِ فائدته الرَّاحة التامَّة؛ كما جاء: «**واعلَم أنَّ الأمَّة لو اجتَمَعت علىٰ أن يَنفعوك بشيءٍ لم يَنفعوك إلا بشيءٍ قد كتَبه الله لك، ولو اجتَمَعوا علىٰ أن يضرُّوك بشيءٍ لم يضرُّوك إلا بشيءٍ قد كتَبه الله عليك**»[2] فإذا آمَن الإنسانُ

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ ٢/ ٣٣١، ٣٣٢، ٣٧٥ و١٥/ ٤٠، ومنهاج السنة ٣/ ٢١٨، وشفاء العليل (ص: ٥٩).

(٢) أخرجه الترمذي وقال: «حسن صحيح»، كتاب صفة القيامة (٢٥١٦)، وأحمد (٢٦٦٩)، والحاكم (٦٤٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وقال الحاكم: «هذا حديثٌ كبيرٌ عالٍ من حديثِ عبد الملك بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، إلا أن الشيخين رضي الله عنهما لم يخرجا شِهاب بن خراش، ولا القداح في الصَّحيحين، وقد رُوي الحديث بأسانيد عن ابن عباس غير هذا».

وأيقَن بالقدرِ خيرِه وشرِّه، وعلِم أن حُلوه ومرَّه من الله ﷻ ارتاح؛ ولذا لما ذكر النبيُّ ﷺ أن كلَّ شيء مكتوبٌ ومقدَّر على الإنسانِ قبل أن يُخلق وقبل أن يُوجد؛ وأن العملَ فيما جفَّت به الأقلامُ وجرَت به المقاديرُ، قالوا: ففيمَ العمل؟ فقال: «**اعمَلوا، فكلٌّ ميسَّر لما خُلق له**»[1]. فدلهم على أنَّ العمل يكون مع اعتقادِ أن كلًّا ميسَّر لما خُلق له، فلا بد من العملِ مع الاعتقادِ.

وليحذر العبد شبهة المشركين، وهي مذكورة في قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فشُبهتهم أن هذا أمرٌ قدَّره الله على الإنسان وكُتب، لكن النبي ﷺ قد أمرنا بالعملِ، فليس من أحد يُدرك العاقبةَ.

والذي يُؤمن بالقدرِ خيرِه وشرِّه على مُراد الله ﷻ يرتاح راحةً تامةً في هذه الدنيا، والذي يختلُّ إيمانه بالقدرِ لا شك أنَّه يَشقى بالهلعِ والجزعِ عند المصائبِ، ولن يحصُل له إلا ما كَتب الله له، وهذا سببُه عدم اليقينِ، وعدم الرضا بما قدَّر الرحمن، وكما قيل:

وكن صابرًا للفقر وادَّرِع الرضا ... بما قدر الرحمن واشكره واحمدِ[2]

فلا بد من هذا الاعتقادِ؛ ليرتاحَ الإنسانُ.

«**فإنَّه دِعامةُ عِقد الدِّين**»، والدَّعائم والأركان بمعنًى واحدٍ، ودِعامة الشيء هي التي لولاها لسقط، فلولا هذا الرُّكن الرَّكين وهذه الدِّعامة لسقَط المبنيُّ عليه.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كيفيَّة خلقِ الآدميِّ في بطنِ أمِّه (٢٦٤٨) من حديث جابر رضي الله عنه. وجاء من حديث علي، وعمران بن حصين وغيرهما رضي الله عنهما.

(٢) بيت من قصيدة لابن عبد القوي رحمه الله ذكرها ابن مفلح في الآداب الشرعية ٣/ ٥٦٠.

«**والدِّينُ**» الذي ارتضاه الله للنَّاس ورَد في قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] وفي قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فهذا هو الدينُ المعهودُ الذي جاء فضلُه، والذي ارتضاه الله بعد إكمالِه، ولا يقبل الله من أحدٍ سواه، وهو المراد هنا. ويُطلق الدِّين ويراد به الجزاءُ؛ كما في قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] يعني: يوم الجزاءِ.

«**أفيحُ**» واسع، فيه سَعة في شمولِه لجميعِ نواحي الحياةِ، فيسع جميعَ التصرُّفات، فما من تصرُّف يتصرَّفه المكلَّف إلا وللدِّين فيه حكمٌ، وحتىٰ غير المكلَّف؛ فقد جاء الشرعُ بأحكامِ جناياتِ البهائمِ، فالدين شاملٌ لكلِّ ما يحتاجه النَّاس. ومن الضَّلال أن يزعُم بعض الناس أن شيئًا من مناحي الحياة يُمكن أن يُستفاد من غيرِ الدين، ويمكن أن يُستغنىٰ فيه عن الدِّين.



[تنوُّع العبادات:]

من نِعم الله ﷻ أن الأعمالَ متنوِّعةٌ، لا سيما ما يربط المخلوقَ بالخالقِ، وما تتحقَّق به العبوديةُ التي من أجلها خُلق الإنسُ والجنُ، فالدينٌ أفيحُ في العباداتِ، وفي المعاملاتِ، فقد تنوَّعت العبادات بين ما هو بدنيٌّ؛ كالصَّلاةِ، والصِّيامِ، والذِّكرِ، وتلاوةِ القرآنِ، وما هو ماليٌّ؛ كالزكاةِ، والصَّدقةِ، وما جمع بين البدنيِّ والماليِّ كالحجِّ؛ وذلك لأن الله ﷻ قد ركَّب في بني آدم غرائزَ يتفاوت فيها بعضُهم عن بعضٍ، فمن الناس مَن عنده استعدادٌ أن يُصلي ألف ركعةٍ ولا يُنفق درهمًا، فمثل هذا كيف تصير حياتُه لو أن الدَّين جاء بالإنفاقِ فقط دون العبادات

البدنيَّة؟! وفي المقابلِ بعضُ الناس عنده استعدادٌ أن يُنفق الأموالَ الطائلةَ ولا يُصلي ركعَتين، فكيف سيعيش مثل هذا لو كانت العبادات كلُّها بدنيةً؟! فالله ﷻ نوَّع العبادات لحكمٍ عظيمةٍ، منها أن يتكامَل الناس، ولكي يصل كلُّ إنسان إلىٰ مرادِه بإذن الله ﷻ من خلالِ هذه العبادة التي يُسِّرتْ له وسُهِّلتْ عليه، علىٰ أن القدرَ المشتركَ الواجبَ من كلِّ نوعٍ لا يُعفىٰ منه أحدٌ.



[إثبات سُؤال الملكين:]

ولا تنكِرنْ جهلًا نكيرًا ومُنكرًا (٢٢) ولا الحوضَ والميزانَ إنَّك تُنصحُ

«**ولا تنكِرنْ**» (لا) هذه ناهيةٌ، والنُّون نون التَّوكيد الخفيفة، «**جهلًا**» وفي طبعة الشيخ رشد رضا: «**جهرًا**».

وبعض الناس قد يَفهم من قوله: «**ولا تنكرن جهلًا**» أن من أنكر بعد علمٍ لا يدخل في هذا، وليس كذلك؛ فلا يلزم لإنكارِ الشيء أن يكون المنكرُ جاهلًا، بل يُعامل معاملةَ الجاهلِ ولو كان بالحكم عالمًا، فمن أنكر شيئًا بعد أن استيقَنَته نفسُه، فهو جاهلٌ، كما أن من عصىٰ الله يسمىٰ جاهلًا ولو كان عالمًا بالحكم.

«**نكيرًا ومنكرًا**» أما إتيانُ الملكين اللَّذين يسألان العبد إذا دُفن وسماعُه لقرعِ نِعالهم[1]، فهذا لا إشكالَ في ثبوتِه، بل ثبوتُه قطعيٌّ، وأما التَّسمية فقد

(١) إشارة إلىٰ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولىٰ عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فيقعدانه...». أخرجه البخاريُّ، كتاب الجنائز، =

جاءت في حديثٍ عند الترمذيِّ: «**أنَّه يأتيه ملكان أحدُهما المنكرُ والآخرُ النَّكير**»[(١)]، وصحَّحه بعضُ أهلِ العلمِ[(٢)]، وأنكرها البعضُ؛ لأن الخبرَ الواردَ بها لم يثبُت عِنده، فإذا كان من أهلِ النظرِ والأهلية، فهذا إنكارٌ عن علمٍ.

أما مَن يُنكر إتيانُ الملكين أصلًا؛ لعدم ثبوتِ الخبر عنده، أو لعدمِ بلوغه إياه، فهذا جهلٌ علىٰ الحالين، والمنكِرُ جاهلٌ؛ لأن الخبر ثابت لا إشكال فيه، وقد يُعذر بجهلِه.

وهذان الاسمان «نكير» و«مُنكر» يدلَّان علىٰ قُبح صورةِ هذين الملكين، وأنها صورةٌ منكرةٌ يستَنكرها الإنسانُ، فهما ليسا علىٰ صفةٍ حسنةٍ جميلةٍ مرغوبةٍ. وهذا مأخوذٌ من التسميةِ، وعلىٰ هذا جاءَت أوصافُهما في أحاديثِ أخرىٰ[(٣)].



= باب ما جاء في عذابِ القبرِ (١٣٧٤)، ومسلم، كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرضِ مقعدِ الميتِ من الجنةِ أو النارِ عليه، وإثباتِ عذابِ القبرِ والتعوُّذِ منه (٢٨٧٠)، وأبو داود (٤٧٥١)، والنَّسائي (٢٠٥١).

(١) أخرجه الترمذيُّ وقال: «حسن غريب»، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذابِ القبرِ (١٠٧١)، وصحَّحه ابن حبَّان (٣١١٧) من حديثِ أبي هريرةؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قُبر الميِّت - أو قال: أحدكم - أتاه ملكان أسوَدان أزرَقان، يُقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النَّكير...**».

(٢) صحَّحه جمع غفير من أهل السنة بالتصريح باسمهما في مصنفاتهم العقدية، وهو تصحيح ضمني، وفي طبقات الحنابلة ١/ ٥٥: «وسئل أحمد: يا أبا عبد الله تقر بمنكر ونكير وما يروىٰ من عذاب القبر؟ فقال: نعم سبحان الله! نقرُّ بذلك ونقوله. قلت: هذه اللفظة منكر ونكير تقول هذا أو تقول ملكين؟ قال: نقول منكر ونكير».

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه الترمذيُّ وقال: «حسن غريب»، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذابِ القبرِ (١٠٧١)، وصحَّحه ابن حبَّان (٣١١٧) من حديثِ أبي هريرةؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قُبر الميِّت - أو قال: أحدكم - أتاه ملكان أسوَدان أزرَقان...**». وينظر: الحبائك للسيوطي (ص:٧٨-٨٨).

[الثبات في الدُّنيا سبب للثبات في الآخرة:]

يأتي نكير ومنكر فيسألان العبدَ عن الأصولِ الثلاثةِ: «من ربُّك؟»، و«ما دينُك؟»، و«من هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟».

فالمؤمنُ يقول: «ربي الله»، و«ديني الإسلامُ»، و«النبيُّ الذي بُعث فينا هو محمَّد بن عبد الله ﷺ»، أما المنافق أو المرتاب، فيكون جوابه: «هاه، لا أدري، سَمِعت الناس يقولون شيئًا فقُلته»(١).

فينبغي أن يُعنىٰ طالبُ العلمِ بهذه الأسئلةِ الثلاثةِ، ويُعد لها جوابًا، ولا يقول: إن كلَّ الناس يَستطيعون الإجابةَ علىٰ هذه الأسئلةِ، حتىٰ الأطفال ممن يكون في الصفِّ الأوَّل الابتدائي، بل وبعض الناس يلقِّنها أولادَه من سنِّ الثالثة، وبعضُهم قبل ذلك.

لكنَّ المسألةَ مسألةُ توفيقٍ، ومسألةُ اعتقادٍ صحيحٍ يُصدِّقه العمل، أما مجرَّد الدعاوىٰ فلا تنفع، فالجواب ليس بيدِ العبدِ، فقد لا يُجيب ولو كان من أكثرِ الناسِ قراءةً للكتبِ، ما لم يعتقِد الاعتقادَ الصحيحَ، فالذي عنده شكٌّ أو ارتيابٌ فيما يقرأ وفيما يعتقد لا شكَّ أنه لن يجيبَ، وهذا علىٰ خطرٍ عظيمٍ.

فالمسألة تثبيتٌ من الله ﷻ في الدُّنيا والآخرةِ، والتثبيتُ في الآخرةِ مترتِّب علىٰ الثباتِ في الدُّنيا، فعلىٰ الإنسانِ أن يعملَ ويسعىٰ جاهدًا في هذه الدنيا

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر (٤٧٥٣)، والترمذي وقال: «حسن صحيح»، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ (٣١٢٠)، وأحمد (١٨٥٣٤) من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصله في الصحيح مختصرًا.

مخلصًا لله ﷻ ليُثبَّتَ في الآخرةِ.

ومن معتقدِ أهلِ السنةِ والجماعةِ الإيمانُ بعذابِ القبرِ بعد السؤالِ من منكرٍ ونكيرٍ؛ ولذا يقول شيخ الإسلام في «الواسطية»: «ثم بعد هذه الفتنةِ إما نَعيم وإما عَذاب»[(١)] أي: فتنة السؤال، فالذي يُجيب بالأجوبةِ الصحيحةِ يُقال له: «**نم، فينام كنومةِ العَروس**»[(٢)]. وفي رواية: «**فيُنادي منادٍ من السَّماء: أن قد صدَق عَبدي، فأفرِشوه من الجنَّة، وافتَحوا له بابًا إلىٰ الجنةِ، وألبِسوه من الجنَّة، فيأتيه من رَوحها وطِيبها...**». أما الكافر الذي لا يُجيب: «**فيُنادي مُنادٍ من السَّماءِ: أن كذَب، فأفرِشُوه من النَّارِ، وألبِسوه من النَّارِ، وافتَحوا له بابًا إلىٰ النَّارِ، قال: فيأتِيه من حرِّها وسَمومِها، ثمَّ يقيَّض له أعمىٰ أبكَم معه مِرْزَبَّةٌ من حَديدٍ**»[(٣)]. فيُعذَّب في قبره، قال تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [غافر: ٤٦] أي: يوم القيامة ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، فالقبر إما نَعيم وإما عذاب، فعلىٰ المسلم - لا سيما طالب العلمِ - أن يعدَّ العدَّة.



(١) العقيدة الواسطية (ص: ٩٧).

(٢) أخرجه الترمذيُّ وقال: «حسن غريب»، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذابِ القبرِ (١٠٧١)، وصحَّحه ابن حبَّان (٣١١٧) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) جزء من حديث البراء وسبق تخريجه (ص١١٣).

[صفة حوض النبي ﷺ]:

«**ولا الحوضَ**» هو حوض النبي ﷺ الذي جاء وصفُه، ووصفُ مائِه، وعددُ آنيته[(١)]، وأنه يُذاد عنه أقوامٌ يعرفهم النبي ﷺ بأوصافِهم وبأشكالِهم فيقول: «**أصيحابي أصيحابي. فيقال: إنَّك لا تَدري ما أحدَثوا بعدك**»[(٢)]. وفي رواية: «**أصحابي أصحابي. فيقول: إنَّهم لم يزالُوا مرتدِّين علىٰ أعقابِهم منذ فارَقْتهم**»[(٣)]. فمنَّ ارتدَّ بعده وكان قد آمَن به يعرِفه بعينِه، وأما مَن لم يُدركه من أمَّته فيعرفه بالآثارِ التي تدلُّ عليه، فهؤلاء الذين ارتدُّوا علىٰ أعقابهم يُذادون عن حوضِ النبي ﷺ.

فلينتبه الإنسانُ إلىٰ هذه المحدَثاتِ، ويلزَم الجادَّة؛ لأن هذه المحدثات

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٢٣٠٠)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٢٤٤٥) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله ما آنية الحوض؟ قال: «**والذي نفس محمَّد بيدِه لآنيته أكثر من عددِ نجومِ السَّماء وكواكبها، ألا في اللَّيلة المظلمةِ المصحيةِ، آنية الجنةِ من شَرِب منها لم يظمَأ آخر ما عليه، يشخَب فيه ميزابان من الجنَّة، مَن شَرب منه لم يظمأ، عرضُه مثل طولِه، ما بين عمان إلىٰ أيلة، ماؤُه أشدُّ بياضًا من اللبنِ، وأحلىٰ من العسلِ**».
وجاء من حديث حذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عمرو، وأبي برزة الأسلمي، وابن عمر، وحارثة بن وهب، والمستورد بن شداد، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض (٦٥٨٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٢٣٠٤)، والنسائي (٩٠٤) من حديث أنس رضي الله عنه. وجاء من حديث ابن مسعود، وسهل بن سعد، وأبي هريرة، وأم سلمة، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء: ١٢٥] (٣٣٤٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة (٢٨٦٠)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٢٤٢٣)، والنسائي (٢٠٨٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قد تكون في أوَّل الأمر يسيرةً، ثم لا تزال تكبر شيئًا فشيئًا إلىٰ أن يخرجَ بسببِها من دينه فيرتد علىٰ عقبيه، ويُذاد عن الحوضِ؛ لأنها مشاركة لله ﷻ في التشريعِ.

وبعضُ الطوائف كالرافضة يزعُمون أن النصَّ في الصَّحابة؛ لأنهم ارتدُّوا، والأولىٰ بهذا الوصفِ الَّذين أحدَثوا في الدينِ ما ليس منه، فعَبدوا من دون الله المشاهدَ والقبورَ، ودعوا الأولياءَ، وحرَّفوا كتابَ الله ﷻ، وكذَّبوه في تبرئته لعائشةَ رضي الله عنها، وليس صحابة النبي ﷺ الذين حَفظ الله بهم الدِّين، فحملوه وبلَّغوه إلىٰ أقاصي الدنيا كما نزل من السماء.



[وصف الميزان:]

«والميزانَ» وله كِفَّتان، وجاءت في ذلك الأخبارُ الصَّحيحة[1]، فالكِفَّتان ثابتتان، والمفرد (كفة) يقولون: كلُّ مستدير كِفة، وكل مستطيل كُفة؛ ككُفة الثَّوب. وله لسان يُضبط به الرُّجحان من عدمِه، وخبر اللِّسان فيه كلام[2].

(١) كما في حديثِ البطاقةِ الذي أخرَجه الترمذيُّ وقال: «حسن غريب»، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهَد أن لا إله إلا الله (٢٦٣٩)، وابن ماجه، كتاب الزُّهد، باب ما يُرجىٰ من رحمة الله يومَ القيامة (٤٣٠٠)، وأحمد (٦٩٩٤)، وصحَّحه ابن حبان (٢٢٥)، وصحَّحه الحاكم علىٰ شرط مسلم (٩) ووافَقه الذهبيُّ، من حديثِ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا، وفيه: «**فتُوضع السِّجلات في كِفَّة والبطاقة في كِفَّة**».

(٢) أخرج البيهقيُّ في الشعب (٢٧٨) من طريق الكلبيِّ، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس؛ أنه قال: «الميزان له لسان وكِفَّتان». والكلبي هو محمد بن السائب المفسِّر: ضعَّفوه، ورماه البعضُ بالكذب، وقال أبو حاتم: الناس مجمعون علىٰ ترك حديثه. وقال الثوري: «قال الكلبي: ما حدَّثت عن أبي صالح، عن ابن عباس فهو كذب». ينظر: تهذيب التهذيب (٢٦٦). ونسبه السفاريني في اللوامع ٢/ ١٨٥ للحسن أيضًا.

فالأعمال الصالحة تُوضع في كِفة الحسنات، والأعمال السيِّئة في كِفة السيئات، فيُوزن هذا وهذا، والحسنةُ بعشرِ أمثالها، والسيِّئة بمثلها، وقد قال ابن مسعود ﵁: «هلَكَ من غلَب آحادُه أعشاره»(١). فهذه خيبةٌ وحرمانٌ وخسرانٌ وغبنٌ؛ أن تغلب الآحادُ العشرات.

والله ﷻ لا يحتاج لميزانٍ؛ لأنه يعلم ما سَيكون، وما سيئول إليه الأمرُ من رُجحان الحسناتِ على السيئاتِ أو العكس، لكنه من بابِ ظهورِ الأمرِ من الغيبِ إلى الشهادةِ؛ لأنه لو اكتُفي بعلم الله ﷻ لوُجد من يدَّعي أنَّه مظلوم، بخلاف ما إذا رأى الميزانَ أمام عينيه وقُرِّر بحسناته وسيِّئاته.

والتي تُوزن هي الحسناتُ والسيئاتُ، والمقصود بها الأعمالَ، وكذلك مما يوزن الصحائف، وكذلك صاحبُ العمل، فقد ثبت في الحديثِ الصحيحِ أنه: «**يُؤتى بالرَّجل السَّمين يومَ القيامة لا يَزن عند الله جناحَ بعوضةٍ**»(٢).

«**إنَّك تُنصحُ**» بأن تعتقدَ هذه الأمورَ، فالنَّاظم يأمر وينهى؛ كما في قوله: «**ولا تُنكرن**»، «**وقُل**» وهذه أوامر ونواهٍ من مساوٍ، فهو مجرَّد ناصح مبيِّن للناس، لكنه يتحدَّث بها على لسانِ الشرعِ الذي جاء بوجوبِ التزامِها واعتقادِها.



(١) أخرجه ابن جرير في التفسير ١٥/ ٢٣١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٥] (٤٧٢٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة ﵁.

[إثبات الشفاعة للموحِّدين]:

وقل: يُخرج اللهُ العظيمُ بفضلِه (٢٣) من النَّار أجسادًا من الفحمِ تُطرَحُ

على النَّهر في الفردوسِ تحيا بمائِه (٢٤) كحبِّ حَميل السَّيل إذ جاءَ يطفَحُ

«وقل: يُخرج اللهُ العظيمُ بفضلِه من النَّار» فقد جاء أن العُصاة الذين ليس معهم من الإيمانِ إلا الشيءَ اليسيرَ جدًّا يُعذَّبون علىٰ قدرِ معاصيهم وذنوبِهم إلىٰ أن يَصيروا «أجسادًا من الفحمِ» كالحممِ، «تُطرَحُ علىٰ النَّهر» فيلقَون في نهرِ الحياةِ «في الفردوسِ» في الجنة «تحيا بمائِه» فينبتون «كحِبِّ» - وفي نُسختي دمشق والمنار: «كحبة»، ولكنَّ البيت بهذا ينكسرُ، والتقدير: كما تنبت الحِبَّة[1] - وليست الحَبة بالفتح -، وهي نوع من النبات ينبُت علىٰ جنبات الوادي، حتىٰ إن بعض الصحابة عجب لدقة الوصف لَمَّا قالها النبيُّ ﷺ فقال: كأن رسول الله ﷺ قد كان بالباديةِ[2]؛ لأن هذا النوعَ لا يعرِفه كلُّ الناس، في «حَميل السَّيل إذ جاءَ يطفَحُ» يعني: إذا جاء السَّيل وطفح، أي: فاض علىٰ الجنبات، نبتت، وهكذا يخرج هؤلاء[3].

---

(١) قال النووي في شرحه علىٰ مسلم ٣/ ٢٣: «وأما الحِبة فبكسر الحاء، وهي بزر البقولِ والعشبِ تنبُت في البراري وجوانب السُّيول، وجمعها حِبَب بكسر الحاء المهملة وفتح الباء».

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار (١٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرج هذه القصة كاملة: البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٦٥٦٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار (١٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فهؤلاء يرحمهم الله برحمته بعد أن تنتهي شفاعات الخلق، ولم يبقَ إلا رحمة أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار، فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا حممًا[١]، فهؤلاء آخر من يخرج من النارِ - نسأل الله السلامة والعافية -.

[الشَّفاعة: ثبوتُها وشروطُها وأنواعُها:]

وإنَّ رسولَ الله للخلقِ شافعٌ (٢٥) وقُل في عذابِ القبرِ: حقٌّ مُوضَحُ

«وإنَّ رسولَ الله للخلقِ شافعٌ» فالشَّفاعة ثابتة بالكتابِ والسنةِ، وإجماعِ أهلِ العلمِ، وأمَّا من نفاها، فلا يعتدُّ بقوله[٢].

والشَّفاعة لها شرطان:

(١) رضاه ﷻ عن المشفوعِ له؛ لقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

(٢) إذنُه للشَّافع. فلا بد أن يُؤذَن للشافع؛ لقوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فلا بد من تحقُّق الشرطين لتتمَّ الشفاعةُ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٣).

(٢) كالمعتزلة والخوارج الذين نفوا الشفاعة عن العصاة. ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص: ٦٨٨، ٦٨٩).

فيشفع النبي ﷺ لجميعِ الخلائقِ، وهذه هي الشفاعةُ العُظمىٰ، وهي من خصائصِه ﷺ؛ وهي التي وردت في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وكذلك في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «إن الناس يصيرون يوم القيامة جثا، كل أمة تتبع نبيها يقولون: يا فلان، اشفع، يا فلان، اشفع، حتىٰ تنتهي الشفاعة إلىٰ النبي ﷺ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود»[(١)].

وفي قولهِ ﷺ: «يجمعُ الله يومَ القيامةِ الأوَّلينَ والآخِرينَ فِي صعيدٍ واحدٍ، فيُسمعهم الدَّاعي وينفذهم البصر وتدنو الشَّمس، ويبلغ الناس من الغمِّ والكربِ ما لا يُطيقون ولا يحتملون؛ فيأتون آدمَ، فيقولون له: أنت أبو البَشرِ، خلَقَك الله بيدِه، ونفَخ فيك من روحِه، وأمَر الملائكةَ فسَجَدوا لك، اشفَع لنا إلىٰ ربِّك، ألا تَرىٰ إلىٰ ما نحن فيه، ألا تَرىٰ إلىٰ ما قَد بلَغنا؟ فيقول آدمُ: إنَّ ربِّي قد غَضب اليوم غضَبًا لم يغضَب قبله مِثله، ولن يغضَب بعده مِثله، وإنَّه قد نَهاني عن الشجَرةِ فعصَيته، نَفسي نَفسي نَفسي، اذهَبوا إلىٰ غَيري، اذهَبوا إلىٰ نوحٍ. فيأتون نوحًا فيقولون: يا نوح، إنَّك أنت أوَّل الرُّسل إلىٰ أهلِ الأرضِ، وقد سمَّاك الله عبدًا شكورًا، اشفَع لنا إلىٰ ربِّك، ألا تَرىٰ إلىٰ ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربِّي عَزَّ وَجَلَّ قد غَضب اليوم غضبًا لم يغضَب قبله مِثله، ولن يغضَب بعده مِثله، وإنَّه قد كانَت لي دعوةٌ دعَوتها علىٰ قومي، نَفسي نَفسي نَفسي، اذهَبوا إلىٰ غيري، اذهَبوا إلىٰ إبراهيمَ. فيأتون إبراهيمَ فيقولون: يا إبراهيمُ أنت نبيُّ الله وخليلُه من أهلِ الأرضِ،

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب تفسير القرآنِ، باب ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ (٤٧١٨).

اشفَع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ إلىٰ ما نحن فيه، فيقول لهم: إن ربِّي قد غَضب اليوم غضبًا لم يغضَب قبله مِثله، ولن يغضبَ بعده مِثله، وإنِّي قد كُنت كذَبت ثلاث كَذبات، نَفسي نَفسي نَفسي، اذهَبوا إلىٰ غَيري، اذهَبوا إلىٰ موسىٰ. فيأتون موسىٰ فيقولون: يا موسىٰ أنت رسولُ الله، فضَّلك الله برسالَته وبكلامِه علىٰ الناسِ، اشفَع لنا إلىٰ ربِّك، ألا ترىٰ إلىٰ ما نَحن فيه؟ فيقول: إنَّ ربِّي قد غضِب اليوم غضبًا لم يغضَب قبله مِثله، ولن يغضَب بعده مِثله، وإني قد قتَلت نفسًا لم أُومر بقتلِها، نَفسي نَفسي نَفسي، اذهَبوا إلىٰ غَيري، اذهَبوا إلىٰ عِيسىٰ ابن مَريم. فيأتون عِيسىٰ فيقولون: يا عِيسىٰ أنت رسولُ الله، وكَلِمته ألقاها إلىٰ مريمَ وروحٌ منه، وكلَّمت النَّاس في المهد صبيًّا، اشفَع لنا إلىٰ ربِّك ألا ترىٰ إلىٰ ما نحن فيه؟ فيقول عيسىٰ: إن ربِّي قد غَضب اليوم غضبًا لم يغضَب قبله مِثله قط، ولن يغضَب بعده مثله، ولم يذكر ذنبًا، نَفسي نَفسي نَفسي، اذهَبوا إلىٰ غيري اذهبوا إلىٰ محمَّد. فيأتون محمدًا فيقولون: يا محمَّد أنت رسول الله وخاتم الأنبياءِ، وقد غفر الله لك ما تقدَّم من ذنبِك وما تأخَّر، اشفَع لنا إلىٰ ربِّك ألا ترىٰ إلىٰ ما نحن فيه. قال ﷺ: فأنطلق فآتي تحت العرشِ، فأقع ساجدًا لربي ﷻ، ثم يفتح الله عليَّ من محامِده وحسن الثَّناء عليه شيئًا لم يفتَحه علىٰ أحدٍ قبلي، ثم يُقال: يا محمَّد ارفَع رأسَك؛ سَل تُعطه، واشفَع تُشفَّع. فأرفَع رأسي، فأقول: أمَّتي يا رب، أمَّتي يا رب، أمَّتي يا رب. فيُقال: يا محمَّد أدخِل من أمَّتك من لا حسابَ عليهم من البابِ الأيمنِ من أبوابِ الجنةِ، وهم شُركاء النَّاس فيما سوىٰ ذلك من الأبوابِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب تفسير القرآنِ، باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾

والشَّفاعة أنواع:

- منها ما يختصُّ به النبيُّ ﷺ؛ كهذه الشفاعَة العُظمىٰ التي لا يُشاركه فيها أحدٌ، وكذلك شفاعته ﷺ بدخول أهل الجنةِ الجنةَ، كما أنَّه ﷺ يختص أيضًا بشفاعَته لعمِّه أبي طالِب في أن يُخفَّف عنه من العذابِ(١).
- ومنها ما يَشترك فيه الأنبياءُ والصَّالحون؛ كإخراجِ بعضِ أهلِ النَّار منها، وعدمِ إدخالِ بعضِهم بعد أن استحقَّها.

والمقصود أن أنواعَ الشَّفاعةِ كثيرةٌ، وهي مُثبتة عند أهلِ السنةِ والجماعةِ باتِّفاق أئمَّة الإسلامِ الذين يُعتدُّ بقولهم، وأما مَن نفاها فلا عِبرة بقوله بعد ثُبوتها بالكتابِ العزيزِ، وبمتواترِ السنةِ.

والقول بثُبوتها بمتواترِ السنةِ لا يَعني أننا لا نُثبت العقائدَ بالآحاد، بل لا إشكالَ في هذا، لكنَّ أهلَ العلمِ ينصُّون علىٰ التواترِ في المسألةِ من بابِ تقويتها؛ وإلا فالآحاد بأقسامِه كلها مقبولٌ في هذه الأبوابِ.

= (٤٧١٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنىٰ أهل الجنَّة منزلةً فيها (١٩٤)، والترمذيُّ (٢٤٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وجاء من حديث أبي بكر الصِّدِّيق، وأنس، وعُقبة بن عامر، وأبي سعيد وغيرهم رضي الله عنهم.

(١) إشارة لما أخرجه البخاريُّ، كتاب مناقِب الأنصارِ، باب قصَّة أبي طالب (٣٨٨٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعَة النبيِّ ﷺ لأبي طالب والتَّخفيف عنه بسببِه (٢٠٩) من حديث العبَّاس بن عبد المطلب رضي الله عنه، قال للنبيِّ ﷺ: ما أغنَيت عن عمِّك، فإنه كان يحوطُك ويغضَب لك؟ قال: «هو في ضَحْضاحٍ من نارٍ، ولولا أنا لكان في الدَّركِ الأسفلِ من النَّارِ».

[ثُبوت عذاب القبر:]

«وقُل في عذابِ القبرِ: حقٌّ مُوضَحُ» في نسخة دمشق: «**بالحق موضَح**».
فعذاب القبر حقٌّ، ويدلُّ عليه قوله ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾ يعني: قبل قيامِ السَّاعةِ، وهذا يكون في القبرِ ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

وقد وَرَدتْ فيه أحاديث صحيحة، منها: حديثُ اليهوديةِ التي قالت لعائشةَ رضي الله عنها: أعاذَك الله من عذابِ القبرِ. فسألَت عائشةُ رسولَ الله ﷺ عن عذابِ القبرِ فأقرَّها، قالت عائشةُ رضي الله عنها: «فما رَأيت رسولَ الله ﷺ بعدُ صلىٰ صلاةً إلا تعوَّذ من عذابِ القبرِ»(١).

وقبر كلِّ شيء بحَسبه، فالغريقُ قبرُه البحرُ، وما أكلَته السباعُ قبرُه بطونُها.

والقبر نِعمة من نعم الله ﷻ علىٰ بني آدم؛ قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] وهذه نعمةٌ وامتنانٌ من الله ﷻ، ويكفي أن نتصوَّر حالَ الشَّخص الذي لا يُدفن، وحالَ أهلِه لو أُلقي في البراري والقِفار، أو بين النَّاس في بيوتهم أو في الأزقَّة يتأذَّون بمرآه، ويُؤذيهم برائحَته ونَتَنته، ويصير جيفةً بعد أن كان أعزَّ الناسِ لديهم. فمِن نِعم الله ﷻ أن ألهَم الغرابَ ليري ابن آدم عليه السلام كيف يُواري سوءةَ أخيه(٢).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (١٣٧٢)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر (٥٨٦)، والنسائي (٢٠٦٧).

(٢) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١].

وفي بعضِ الأديانِ - كالهندوسِية وغيرها - يحرقون موتاهم، وقد جاء شخصٌ من الهند وأعلَن إسلامَه، ولما سُئل عن سببِ إسلامِه وإن كان قد دَعاه أحدٌ إلىٰ الإسلامِ؛ فحكىٰ أن أمَّه ماتَت، فلما ذهَب ليحرقَها علىٰ عادتهم - وكان قد جمَع لها الحطبَ العظيمَ - أشعَل الحطبَ وأوقده عليها، فأكلت النَّار الكفَن فقط وانطفأت، وبقيت أمُّه عاريةً أمامَ الناس كما خُلقت، فجمع لها الحطب مرَّة ثانية فأحرَقها، ثم جاء ليُعلن إسلامَه، قال: «لو لم يكن في دينِكم إلا قبر الميتِ لكفىٰ». فالحمد لله علىٰ نعمِه التي لا تعدُّ ولا تُحصىٰ.

[تحرير اختلافِ النُّسخ في ترتيبِ خاتمةِ القصيدة:]

«ولا تُكْفِرَنْ أهلَ الصَّلاة وإن عصَوا ... فكلُّهم يَعصي وذو العرشِ يصفَحُ»

هذا البيت في النسخة الدمشقية متأخِّر، وقبله.

«وقل: إنَّما الإيمان قولٌ ونيَّةٌ ... وفعلٌ علىٰ قولِ النبيِّ مُصرَّحُ»

فهذا الذي يلي بيتَ الشَّفاعة، ثم الذي يليه في الدِّمشقية:

«وينقُص طَورًا بالمعاصي وتارةً ... بطاعَتِه يَنْمَىٰ وفي الوزنِ يرجَحُ»

ويليه:

«ولا تعتَقد رأيَ الخوارجِ إنَّه ... مقالٌ لمن يهواهُ يُردي ويَفضحُ»

ثم:

«ولا تكُ مُرجيًّا لَعوبًا بدينِه ... ألا إنَّما المُرْجِيُّ بالدِّين يمزَحُ»

ثم:

ولا تـكُ مـن قـومٍ تلَهَّـو بـدينِهم ... فـتَطعَن في أهـلِ الحـديثِ وتقـدَحُ

ثم بعده:

ودَع عنـك آراءَ الرِّجـال وقـولَهم ... فقـول رسـولِ الله أزكَـىٰ وأشـرَحُ

ثم ختَم بآخر الأبياتِ.

فترتيب الأبياتِ في طبعتنا يتَّفق مع ترتيبِ الشيخِ محمد رشيد رضا في طَبعته، وأما الطَّبعة الدِّمشقية - وهي قبل طبعة المنار- ففيها تقديمٌ وتأخيرٌ، وفيها أيضًا زيادة أبيات ليست منها؛ كثلاثة أبياتٍ هي من نظمِ ابن البناء الشَّارح[1]، وأربعة أبيات أُلحقت بها وليست منها. وبالجملة فهي بجميع زياداتها بلغت أربعين بيتًا، فالمزيد فيها سبعةٌ، وسنمضي في الشرح علىٰ التَّرتيب الذي معنا، وإن كان ترتيب الدِّمشقية أوضَح حينما قدَّم الإيمانَ، وأنَّه قولٌ ونيَّة وفعلٌ إلىٰ آخره، وأعقبه بـ:

«ويـنقُص طَـورًا بالمعاصـي وتـارةً ... بطاعَتِـه يَنْمَـىٰ وفي الـوزنِ يـرجَحُ»

ثم بعد ذلك:

«ولا تعتَقـد رأيَ الخـوارجِ إنَّـه ... مقـالٌ لمـن يهـواهُ يُـردي ويَفضـحُ»

لأنه مرتبطٌ بالإيمانِ.

فترتيب الدِّمشقية أولىٰ من ترتيبِ الشيخِ رَشيد والنُّسخة التي معنا؛ لأنها أمور مرَتَّبة علىٰ الإيمانِ، والأنسب منه أيضًا أن يكون بيت الإيمانِ قبل بيت:

---

(١) تقدم ذكر زيادات ابن البناء.

«**وبالقدرِ المقدورِ...**»؛ لأن القدرَ المقدورَ ركنٌ من أركانِ الإيمانِ؛ فينبغي أن يكونَ تعريفُ الإيمانِ وزيادتُه ونقصانُه قبله.



ومع ذلك سنمضي على الترتيبِ الذي بأيدينا، فالبيت رقم (٢٦) هو:

ولا تُكْفِرَنْ أهلَ الصَّلاة وإن عصَوا (٢٦) فكلُّهمُ يَعصي وذو العرشِ يصفَحُ

۞ [توسُّط أهلِ السنَّةِ والجماعةِ بين الخوارجِ والمرجئةِ:]

«**ولا تُكْفِرَنْ أهلَ الصَّلاة وإن عصَوا**».

المذاهبُ في هذه المسألةِ - مسألة الحكمِ على النَّاسِ- طرفان ووسَط:

- طرفٌ فيه الخوارجُ والمعتزلةُ.
- والطرفُ الثاني فيه المرجئةُ.
- والوسط هم أهلُ السنَّة.

فالخوارج يُسمَّون الوعيديَّة؛ لأنهم قد غلَوا في تقريرِ نصوصِ الوعيدِ، وحملوها على ظاهِرِها؛ كأي نص جاء بكفرِ فاعلِ بعضِ المعاصي، أو مثل: «**ليس منَّا**»[١] فحملوا تلك النصوصَ على الكفرِ الأكبر، وطرَدوا ذلك في كلِّ

(١) كقوله ﷺ: «**ليس منَّا من لطَم الخدودَ، وشقَّ الجيوبَ**»، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب (١٢٩٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم ضربِ الخدودِ وشقِّ الجيوبِ والدُّعاء بدعوى الجاهليَّة (١٠٣)، والترمذي وقال: «حسن صحيح» (٩٩٩)، والنسائي (١٨٦٠)، وابن ماجه (١٥٨٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
=

مرتكبٍ لكبيرةٍ، وحكموا عليه في الدنيا بالكفرِ المخرجِ من الملَّة، وهو عندهم في الآخرةِ محكومٌ عليه بالخلودِ في النارِ.

ونصوصُ الوعيدِ - التي هي عُمدتهم - فيها ما يخدُم مذهَبهم، وفيها ما فيه ردٌّ عليهم. وهم أيضًا قد قطَعوا النَّظر وغضُّوه عن نصوصِ الوعدِ فألغوها.

أما المعتزلة فيَشتركون مع الخوارجِ في الحكم بخلودِ الفاسقِ في النار[(١)]، وأما بالنسبةِ لحكمِه في الدنيا، فيسلبون عنه الإيمانَ بالكُلِّيةِ، لكن لا يصفونه بالكفرِ ولا بالإيمان؛ فهو بمنزلةٍ بين المنزِلَتين[(٢)].

ويقابلهم جميعًا المرجئة الذين نظَروا إلىٰ نصوصِ الوعدِ فتشَبَّثوا وتمسَّكوا بها، وألغَوا نصوصَ الوعيدِ، فجعلوا إيمان أفسق الفاسقين كإيمان أبي بكر وعمر.

أما أهل السنَّة والجماعة، فقد أعمَلوا النُّصوص في الطَّرفين، فوُفِّقوا للتوسُّط؛ فنظَروا إلىٰ نصوصِ الوعيدِ، ونظروا أيضًا إلىٰ نصوصِ الوعدِ.

والأدلَّة الشرعيَّة عمومًا هي علاجٌ لأمراضِ وأدواءِ المجتمعاتِ، فالعالمُ

= وقوله ﷺ: «ليس منَّا مَن لم يتغنَّ بالقرآنِ» أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [المُلك: ١٣] (٧٥٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وغير ذلك من النُّصوص كثير.

(١) ينظر: شرح الأصول الخَمسة للقاضي عبد الجبَّار (ص: ٦٥٧، ٦٦٠، ٦٦٦). وينظر أيضًا: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢٥٧ و١٣/ ٣٨٧.

(٢) ينظر: شرح الأصول الخَمسة للقاضي عبد الجبَّار (ص: ٦٩٧)، وتفسير الزَّمخشري ١/ ١١٩. وينظر أيضًا: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢٥٧ و١٣/ ٣٨٧.

- والمعلمُ والداعيةُ- يُعالج أمراضَ المجتمعاتِ بالنصوصِ، فإذا كان في مجتمعٍ متشددٍ أكثَر عليهم من نصوصِ الوعدِ، ومِن ذِكْر سَعَة رحمةِ الله ﷻ، وإن كان بالعكسِ في مجتمعٍ متساهلٍ أكثَر من إيرادِ نصوصِ الوعيدِ عليهم، وهذا كلُّه مما يُراد به إصلاحُ النَّاسِ، والشرعُ بنصوصِه قد جاء لهذا الغرضِ، والأصل أن يُنظر إلىٰ طرفي نصوصِ الوعدِ والوعيدِ، فيُحمل هذا علىٰ هذا؛ حتىٰ لا يكون هناك اضطرابٌ.

«**ولا تكفِّرن أهلَ الصَّلاة**» فمن صلَّىٰ، فهو مسلم حكمًا، اللهم إلا أن يأتيَ بناقضٍ مع بلوغِ الحجةِ عليه فيكفُر حينئذٍ، كما لو صلَّىٰ وطاف بقبرٍ، والمقصود أن الأصلَ في المصلِّي أنه مسلمٌ «**وإن عصَوا**» فلا يُكفَّر أحدٌ من أهلِ القبلةِ والصلاة بذنبٍ ما لم يستحِلَّه، أما إذا استحلَّ ذنبًا مما أُجمع عليه، فمِثل هذا يكفُر ولو صلَّىٰ؛ كما لو استحلَّ الخمرَ أو الزِّنا، وكذلك مَن حرَّم المجمعَ علىٰ إباحتِه؛ فمَن حرَّم الخبز مثلًا؛ كفَر عند أهلِ العلمِ.

وهذا النهيُ عن الإكفارِ إنما هو لأهلِ الصلاةِ؛ فلا يمتدُّ هذا النهيُ إلىٰ عدمِ إكفارِ مَن كفَّره الله ورسولُه، فلا يمتد مثلًا إلىٰ اليهودِ والنَّصارىٰ؛ فالقرآنُ وكتبُ السنةِ طافحةٌ بتكفيرِهم، حتىٰ جاء عن أهلِ العلمِ؛ أنَّ مَن شكَّ في كفرِ اليهودِ والنَّصارىٰ كفَر إجماعًا[1].

---

(١) قال القاضي عياض في الشفا (ص: ٨٥١): «نكفِّر مَن لم يكفِّر مَن دان بغير ملَّة المسلمين من المللِ، أو وقَف فيهم، أو شكَّ، أو صحَّح مذهبهم».

وفي كشاف القناع ١٤/ ٢٣١: «أو لم يكفِّر مَن دان -أي تدين- بغيرِ الإسلامِ كالنصارىٰ واليهود، أو شكَّ في كفرِهم، أو صحَّح مذهبهم فهو كافر».

«فكلُّهم يَعصي» كما جاء: «كلُّ بني آدم خطَّاء، وخيرُ الخطَّائين التَّوابون»(١). ومَن المعصوم بعد محمد ﷺ؟! فكل النَّاس يعصون، والسَّعيد هو مَن يوفَّق للتوبةِ، ومَن يُحال دونه ودونها، فهذا هو الشَّقي.



[صفة العرش وثبوته:]

«وذو العرشِ» يعني: الله ﷻ صاحِب العرشِ.

والعرشُ معروفٌ أنه سقفٌ للمخلوقاتِ كلِّها، وهو أعظمُ المخلوقاتِ، وهو ثابتٌ بنصوصِ الكتابِ والسنةِ، والله ﷻ مستوٍ عليه، خلافًا للمبتَدعةِ الذين يؤوِّلون العرش، ويؤوِّلون الرَّحمن، ويؤوِّلون الاستواء، وقد ذُكر الاستواءُ في آياتٍ سبع، منها: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

فعلى المسلم أن يُثبت أن الله جل جلاله يستوي على العرش من غير كيفٍ نعلمه، ومن غيرِ احتياجٍ إليه، فهو ليس مثل المخلوقِ - تعالى الله وعزَّ - الذي إذا استوى على شيء - كدابَّة أو سقفٍ - احتاج إليه واستند عليه؛ بحيث إذا زال سقَط، أما الله ﷻ، فهو ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، فكيف يحتاج إليهما، أو إلى ما فوقهما؟!

(١) أخرجه أحمد (١٣٠٤٩)، والترمذي وقال: «غريب»، كتاب صفة القيامة (٢٤٩٩)، وابن ماجه، كتاب الزُّهد، باب ذكر التَّوبة (٤٢٥١)، وصحَّحه الحاكم (٧٨٢٦) من حديث أنس رضي الله عنه. وصحَّحه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٥/ ٤١٤. وقال ابن حجر في بلوغ المرام (١٤٧٧): «وسنده قوي». إلا أنه قد قال ابن عدي في الكامل (١٢٧٢٠): غير محفوظ. وضعَّف إسنادَه العراقيُّ في تخريج أحاديثِ الإحياءِ (٣٦٤٥).

«يصفَحُ» ويغفر الذُّنوب جميعًا؛ قال تعالىٰ: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزُّمَر: ٥٣] ومعلومٌ أن هذا بالتوبةِ، وأما قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فهذا من غيرِ التوبةِ.



[خطورة مقالة الخوارج:]

ولا تعتقد رأيَ الخوارجِ إنَّه (٢٧) مقالٌ لمن يهواهُ يُردي ويَفضحُ

«ولا تعتَقد رأيَ الخوارجِ إنَّه مقالٌ»، أي: عقيدة الخوارج وهي تكفير الناسِ بمطلق الذنوب، وإخراجهم من دينِ الإسلامِ، وهذه جريمةٌ عظيمةٌ؛ لأنَّ الحكمَ علىٰ الشخصِ مع إثباتِ أنه مسلمٌ يختلف اختلافًا جذريًّا عن الحكمِ عليه بأنه كافرٌ، فإذا كان «لعنُ المؤمن كقتلِه»(١) فكيف بإخراجِه من دينه؟ فإخراجُه من الإسلامِ أمرٌ خطيرٌ عظيمٌ، فلا يجوز تكفيرُ أحد من المسلمين؛ إلا من ارتكَب مكفِّرًا معلومًا مقرَّرًا بالنصوصِ والأدلَّةِ، وقامت عليه الحجَّة.

---

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب الأدب، باب من كفَّر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (٦١٠٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب غِلظ تحريمِ قتلِ الإنسانِ نفسَه، وأن مَن قتَلَ نفسه بشيء عُذِّب به في النَّار، وأنه لا يدخُل الجنَّة إلا نفسٌ مسلمةٌ (١١٠)، والترمذيُّ وقال: «حسن صحيح» (٢٦٣٦) من حديث ثابت بن الضحَّاك رضي الله عنه. وجاء من حديث عِمران بن حُصين، وأبي مسعود، وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم.

«**لمن يهواهُ**» فمن يعتقد هذا المقالَ ليس عاملًا بالنصوصِ، بل المسألةُ مسألةُ هوىٰ، وهذا هو شأن المبتدعةِ، فكلُّهم أهلُ أهواءٍ.

«**يُردي**» يُرديه في مهاوي النار - نسأل الله السلامة والعافية -، «**ويَفضحُ**» ولو استَتر فلا بد أن يبدو، لا سيما إذا كان من الخوارجِ الذين لا يَعرفون مجاملةً ولا تَقِيَّة، فقد يُوجد مَن يدلِّس علىٰ الناس ويُلبِّس عليهم، ويختفي ببدعَته، أما الخارجي فلا يُمكن أن يختفي ببدعَته بل ينفضح.



[الخلاف في تكفير الخوارج:]

الخلاف في تكفيرِ الخوارجِ معروفٌ بين أهلِ العلمِ، وقد جاء في الحديث: «**يَمرُقون من الدِّين كما يمرُق السَّهم من الرميَّة**»[(١)].

فمن أهلِ العلمِ من يقول: «الدِّين» هنا الإسلام؛ فهم كفَّار علىٰ مقتضىٰ هذا الحديث، وهو مذهب جمع من أهل العلم[(٢)].

ومنهم من يقول: «الدِّين» هنا التديُّن؛ فهم فسَّاق علىٰ هذا[(٣)].

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب استتابة المرتدِّين، باب قتل الخوارجِ والملحدين بعد إقامةِ الحجةِ عليهم (٦٩٣٠)، ومسلم، كتاب الزَّكاة، باب التَّحريض علىٰ قتل الخوارجِ (١٠٦٦)، وأبو داود (٤٧٦٧)، والنَّسائي (٤١٠٢)، من حديث علي رضي الله عنه. وجاء من حديث ابن مسعود، وأبي ذر، وأبي سَعيد، وسَهل بن حنيف، وجابر، وأنس، وابن عباس، وغيرهم رضي الله عنهم.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر ١٢/ ٢٩٩.

(٣) قال النووي في شرحه علىٰ مسلم ٢/ ٥٠: «المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع».
وقال ابن حجر في فتح الباري ١٢/ ٣٠٠: «وذهب أكثرُ أهلِ الأصولِ من أهلِ السنةِ إلىٰ أن الخوارجَ فسَّاق، وأن حكمَ الإسلامِ يجري عليهم».

وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نقَل عن جمهورِ السلفِ أنهم لا يكفِّرونهم، ولا يُعاملونهم معاملةَ الكفَّار(١).

[التَّعريف بالمرجئة وأقسامهم]:

ولا تكُ مُرجيًّا لَعوبًا بدينِه (٢٨) ألا إنمَّا المُرْجِيُّ بالدِّين يمزَحُ

«**ولا تكُ مُرجيًّا**» المرجئ عكس الخارجي، فالخارجيُّ حمل أمرَه على العزيمةِ وعلى الشِّدَّةِ، وبالَغ في هذا حتى خرَج إلى جهةٍ مغايرةٍ لجهةِ المرجئةِ، والمرجئ حمل أمره على الرخصة وبالغ في الترخص حتى خرج إلى جهة مغايرة لجهة الخوارج.

والمرجئة متفاوتون:

➢ فمنهم المرجئةُ الغلاة الذين يقتَصرون في حد الإيمانِ على المعرفةِ فقط، فلا يلزَم للإيمان عندهم نطقٌ، ولا عملٌ، بل بمجرَّد أن يعرفَ بقلبه يصير مؤمنًا كاملَ الإيمانِ(٢). وهم يقولون: إنَّ إيمان أفسقِ الناس مثل إيمانِ جبريل(٣). ويلزم على مذهبهم أن يكون إبليس وفرعون مؤمنَين.

➢ ومنهم - وهم أخفُّ - مَن يرى أن العملَ ليس من مسمَّى الإيمانِ،

---

(١) ينظر: منهاج السنة ٥/ ٢٤٧، والإيمان الأوسط (ص: ١٦٥، ١٦٦)، والفتاوى الكبرى ٣/ ٥٤٠، ومجموع الفتاوى ٣/ ٢٨٢.

(٢) ينظر: الإيمان (ص: ١٦٢)، ومجموع الفتاوى ٧/ ٢٠٤.

(٣) ينظر: الداء والدواء (ص: ٣٩).

فقد يكون المسلمُ كاملَ الإيمانِ دون أن يعمل أيَّ عملٍ. والمعاصي لها أثرٌ، وهي محرَّمة، ويعاقب عليها، لكن العبدَ قد يفعل المعاصي والمحرَّمات وهو كاملُ الإيمانِ[١]، مخالفين بذلك قول النبي ﷺ: «**لا يَزني الزَّاني حين يَزني وهو مؤمنٌ، ولا يَسرق السَّارقُ حين يَسرق وهو مؤمنٌ، ولا يَشرَب الخمرةَ حين يَشرَبها وهو مؤمنٌ**»[٢].

ومن الطرائفِ ما ذكره أهلُ العلم أن مرجئًا مرَّ بشاربِ خمر، فسبَّه المخمور وشتَمه، فقال له المرجئ: هذا جزائي، وقد جعلتُ إيمانَك كإيمانِ جبريل عليه السلام.

ولا شك أن مثلَ هذا ضلالٌ مبينٌ، وتضييعٌ للدينِ، فما فائدةُ الصلاةِ، والصومِ، والزكاةِ، وكفِّ الأذىٰ عن الناسِ، والإحسانِ إلىٰ الأهلِ والجيرانِ؟! ما فائدةُ العملِ والعبدُ بدونه كاملُ الإيمانِ؟! ولذلك قال الناظم: «**لَعوبًا بدينِه ألا إنَّما المُرْجِيُّ بالدِّين يمزَحُ**» فهو هازلٌ ليس بجادٍّ؛ إن زعَم أنه مؤمن دون أن يعملَ شيئًا؛ فالإيمانُ ما وقَر في القلبِ وصدَّقه العملُ[٣]، فالعمل ركنٌ من أركانِ الإيمانِ، وجنسُه شرط صحَّة علىٰ ما قرَّر شيخ الإسلام رحمه الله[٤].

---

(١) ينظر: الإيمان (ص: ١٦٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب النهبىٰ بغير إذن صاحبه (٢٤٧٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية علىٰ إرادة نفي كماله (٥٧)، وأبو داود (٤٦٨٩)، والترمذي وقال: «حسن صحيح غريب» (٢٦٢٥)، والنسائي (٤٨٧٠)، وابن ماجه (٣٩٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وجاء من حديث ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٩٨٨)، والبيهقي في الشُّعب (٦٥) من قول الحسن البصري رحمه الله.

(٤) ينظر: الإيمان الأوسط (ص: ١٥٦)، ومجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦١١؛ حيث قال: «ومن الممتنعِ أن يكونَ الرجلُ مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبِه بأن الله فرَض عليه الصَّلاةَ، والزَّكاةَ، والصِّيامَ، والحجَّ، =

فكيف يزعم أنه متمسِّك بالدين وهو لا يصلِّي، ولا يصوم ولا يزكِّي؟! وكيف يزعم أنه متمسِّك بالدين ويرتكب المحرَّمات؟!

ومما يجيء في هذا الباب ما أثر في تراجم بعض غلاة الصوفية ممن تُزعم فيهم الولايةُ، ففي «طبقات الصُّوفية الكبرىٰ»، قال: «وكان ﵁ يأكُل في نهارِ رَمضان»[(١)]. وفي ترجمةٍ أخرىٰ قال: «وكان إذا رأىٰ شيخَ بلدٍ أو غيره يُنزله من علىٰ الحمار، ويقول له أمسِك رأسَها لي حتىٰ أفعلَ بها»[(٢)]. فإذا كان هذا الذي لا يُصلِّي، أو لا يصومُ، أو يفعل هذه المنكراتِ والفواحشِ يترضىٰ عنه!! فلعنةُ الله علىٰ مَن؟!

وكلٌّ من الخروجِ والإرجاءِ من أعظمِ مطامعِ الشيطانِ، وكلاهما مذمومٌ، وخطرٌ عظيمٌ علىٰ دينِ الإنسانِ. والشيطان يدرُس نفس الإنسانِ، ويعرف ما يُناسبها، وهو يُريد إضلالَه علىٰ كلِّ حال، فلو استطاع، لجرَّه إلىٰ تركِ الصلاةِ، وإلىٰ المعاصي، وإلىٰ الكفرِ وتركِ الديانة؛ ليكون معه في السَّعيرِ، وإن لم يستطع أن يجرَّه إلىٰ الوراءِ - بأن وجَد عنده تمسُّكًا بالعبادات وتشبُّثًا بها - دفَعه إلىٰ الزيادةِ والإفراطِ بدعوىٰ الاحتياطِ، فيأمره بالزِّيادة علىٰ ما شرَعه الله ﷻ، والزيادةُ ابتداعٌ في الدينِ، وإحداثُ ما ليس عليه النبيُّ ﵊.



= ويعيش دهرَه لا يسجُد لله سجدةً، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدِّي لله زكاةً، ولا يحجُّ إلىٰ بيته، فهذا ممتنعٌ، ولا يصدُر هذا إلا مع نفاقٍ في القلبِ وزَندقةٍ، لا مع إيمانٍ صحيحٍ».

(١) الطبقات الكبرىٰ للشعراني ٢/ ١٣٥.

(٢) الطبقات الكبرىٰ ٢/ ١٣٥.

۞ [تعريف الإيمان:]

وقل: إنَّما الإيمان قولٌ ونيَّةٌ (٢٩) وفعلٌ على قولِ النبيِّ مُصرَّحُ

هذا تعريفُ الإيمانِ عند أهلِ السنةِ، وهذه حقيقتُه الشرعيَّة: الإيمانُ قولٌ باللِّسانِ، واعتقادٌ بالجنانِ، وعملٌ بالأركانِ. فالقول يشمَل قولَ اللِّسانِ وقولَ القلبِ، والنيَّة محلُّها القلبُ، والفعل فعلُ القلبِ واللِّسانِ والجوارحِ، فلا بد من الاعتقادِ بالقلبِ، ولا بد من القولِ والنطقِ باللِّسانِ، ولا بد من العملِ بالأركانِ.

وقد سُئل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عن شخصٍ عُرف بالإرجاءِ فحُكي عنه أنَّه يقول: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ، فإذا قال فقد عَمِل»، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا أخبثُ قولٍ»[١]. لأنه كان يقول: «الإيمان قولٌ وعملٌ»، ولا يُصرِّح بعقيدته، وكانت مقولته هذه من بابِ المداراةِ وقصدُه أنَّ مَن قالَ فقد عَمِل بلسانِه، ثم صرَّح بهذا، وهو أنه لا يريدُ أنْ يُدْخِلَ عمل الجوارح في مُسمَّىٰ الإيمان، وهذه عقيدةُ المرجئة لكنه أرادَ التلبيس علىٰ الناس وإيهامهم موافقته لمذهب السَّلف.

ومن الطوائف مَن يرىٰ أن الإيمانَ قولٌ فقط من غير اعتقادٍ، وهذا يُنسب إلىٰ الكراميَّة[٢]، وعلىٰ هذا فالمنافِقون عندهم مؤمنون. وقد جاء في حديثٍ ضعيفٍ: «**الإيمانُ قولٌ وعملٌ**»[٣]. وجاء عن الصَّحابة التَّصريح بأن العملَ

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٩٨١، ٩٨٢).

(٢) ينظر: الإيمان الأوسط (ص: ٢١، ٥٧، ٩٣)، وبيان تلبيس الجهمية ٥/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ومجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٠٣.

(٣) أخرجه بنحوه: ابن ماجه في المقدِّمة، باب في الإيمان (٦٥)، والعقيليُّ في الضُّعفاء (١٦٧٦)، والآجُريُّ في الشَّريعة (٢٥٦)، والبيهقيُّ في الاعتقاد (ص: ٢٣١)، وابن الجوزيِّ في الموضوعات (٢٦٩، ٢٧٠) =

لا بد منه(١)، وهو منصوص عليه في آياتٍ كثيرةٍ جدًّا؛ منها قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢].



ويــنقُص طَــورًا بالمعــاصي وتــارةً (٣٠) بطاعَتِــه يَنْمَــى وفي الــوزنِ يــرجَحُ

«وينقُص طَورًا» في طبعة الشيخ رشيد رضا: «وينقص تورًا» بالتاء، ولعلَّه خطأ مطبعي «بالمعاصي وتارةً بطاعَتِه يَنْمَىٰ» في الدمشقية: «ينمو» يعني: يزيد، فالنُّمو هو الزِّيادة، فالإيمان عند أهل السنة والجماعة يزيد بالطَّاعةِ، وينقص بالمعصيةِ، والزِّيادة ثبتَت بالآيات الصريحة؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [الأنفال: ٢] وقوله: ﴿أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗا﴾ [التوبة: ١٢٤] وقوله: ﴿زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمد: ١٧] فقد جاءت ثماني آياتٍ في القرآنِ كلُّها مصرِّحة بالزِّيادة، ولم يرِدِ التَّصريح في القرآنِ بالنُّقصان، وفي إحدىٰ الروايات عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه توقف عن القول بالنقصان، ثم قال قبل موته: ما من شيء يزيد إلا وينقص(٢).

= وغيرهم مرفوعًا من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ، وقولٌ باللِّسانِ، وعملٌ بالأركانِ». وقال العقيليُّ: «غير محفوظ». وطعَن ابن الجوزي في جميعِ طرقِه.
وأخرجه بلفظه: ابن عدي في الكامل (١١٦٣)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٧٣) مرفوعًا من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقال ابن عدي: حديث باطل. وقال ابن الجوزي: «موضوع».

(١) أخرج الآجري في الشريعة (٢٥٧)، وابن بطة في الإبانة (١٠٨٩) عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالا: «لا ينفَع قولٌ إلا بعملٍ، ولا عملٌ إلا بقولٍ، ولا قولٌ وعملٌ إلا بنيَّة، ولا نيَّة إلا بموافقةِ السنةِ».

(٢) ينظر: المقدمات لابن رشد ١/ ٥٧.

وقد جاء في حديثٍ مرفوعٍ نقصانُ دينِ المرأةِ؛ حيث قال ﷺ: «**ما رَأيت من ناقِصات عقلٍ ودينٍ**»[١]، فدلَّ على أنَّ الدِّين ينقُص، وزيادتُه بما يقوِّي هذا الإيمانَ من الأعمالِ الصَّالحةِ، وكثرةِ الذكرِ وتلاوةِ القرآنِ.

فصاحبُ الكبيرةِ ليس بمؤمنٍ كاملِ الإيمانِ، وقد جاء في بعضِ الأخبارِ في الزَّاني: «**أن الإيمانَ يخرُج منه ويكون عليه كالظُّلَّة، فإذا انقَطع رجَع إليه الإيمانُ**»[٢]. والمقصود أن هذا من نصوصِ الوعيدِ المنفِّرة عن هذه المعاصي الكبارِ.

«**وفي الوزن يرجحُ**» أي: أن الإيمان يرجح بمباشرة الأسباب التي تقوِّيه وتزيده، وقد وُزن إيمانُ أبي بكرٍ بإيمانِ غيرِه فرجَح، ووُزن إيمانُ عمر بغيرِه فرَجح[٣]؛ لكمال إيمانهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصَّوم (٣٠٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نُقصان الإيمانِ بنقصِ الطَّاعاتِ، وبيان إطلاقِ لفظِ الكفرِ على غيرِ الكفرِ بالله، ككفرِ النِّعمةِ والحقوقِ (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وجاء من حديث ابن عمر، وأبي هريرة وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (٤٦٩٠)، وصحَّحه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبيُّ (٥٦) مرفوعًا من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصحَّح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٢/ ٦١.

(٣) إشارة لما أخرجه ابن أبي شيبة (٣١١٢٤)، وأحمد (٥٤٦٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١١٣٨) وغيرهم من حديث ابن عمر قال: «خرَج علينا رسولُ الله ﷺ ذات غداةٍ بعد طلوعِ الشَّمس، فقال: «**رأيت قُبيل الفجرِ كأني أُعطيت المقاليدَ والموازينَ، فأمَّا المقاليد: فهذه المفاتيح، وأما الموازين: فهذه الَّتي تَزنون بها، فوُضِعتُ في كِفة ووُضِعت أمَّتي في كِفة، فوُزنت بهم فرَجَحت، ثم جيء بأبي بكر فوُزن بهم فوَزن، ثم جيء بعُمر فوُزن فوَزن، ثم جيء بعثمان فوَزن بهم، ثم رُفعت**». قال الهيثميُّ في المجمع (١٤٣٨٦): «رجالُه ثقاتٌ». وقال البوصيريُّ في إتحاف الخيرة (٦٠١٣): «إسنادٌ صحيحٌ».

[التمسُّك بالسنة وتحرِّي الدَّليل:]

ودَع عنك آراءَ الرِّجال وقولَهم (٣١) فقول رسولِ اللّٰه أزكىٰ وأشرَحُ

فرأيُ الرِّجال في المسائلِ الشَّرعيةِ التي فيها النُّصوص يُذمُّ، وقد جاء ذمُّه كثيرًا علىٰ ألسنةِ السلفِ؛ لأنهم عارَضوا به النصوصَ، حتىٰ قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أعيَتْهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرَّأي»[١]. أي: فقالوا بآرائهم لما عجَزوا عن حفظِ النصوصِ، وإلا فالمعوَّل علىٰ النصِّ بلا شك، والتمسُّك بآراءِ الرجالِ لا شكَّ أنه نابعٌ من تعظيمِهم والاقتداءِ بهم.

وآراء الرِّجال أحيانًا تحول بين المرءِ المسلمِ وبين قبولِ الحقِّ؛ فقد تقول لزيد من النَّاس: صنيعُك هذا من الإسبالِ حرامٌ؛ فقد قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**ما أسفَل من الكَعبين من الإزارِ ففي النَّار**»[٢]. فيقول لك: المذهبُ كراهيتُه. فهل يصحُّ وقد قيل له: «قال رسول الله» أن يقول: «المذهب كذا»؟! وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قد أنكر علىٰ مَن يُعارض ما بلَغه من السنَّة بقولِه: «قال أبو بكر وعمر»، فقال: «يوشِك أن تنزلَ عليكم حجارةٌ من السَّماء؛ أقول: قال رسولُ الله، وتقولون: قال أبو بكر وعُمر»[٣]. فلو أن الأمةَ كلَّها - مع كونها معصومةً من أن تجتمعَ

---

(١) أخرجه الدَّارقطني في السنن (٤٢٨٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٠١)، من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب اللِّباس، باب ما أسفَل من الكَعبين فهو في النَّار (٥٧٨٧)، والنَّسائي (٥٣٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وجاء من حديث أبي سعيد الخدري، وابن عمر، وسَمُرة بن جُندب وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٩٩٥٩) بلفظ: «والله ما أراكم مُنتهين حتىٰ يعذِّبكم الله؛ نحدِّثكم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتحدِّثوننا عن أبي بكر وعمر».

وذكره بلفظ الشرح شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ٢١٥، وابن القيم في إعلام الموقعين ٣/ ٥٣٩.



على ضلالةٍ[(١)]- جاءت بما يُخالف ما ثبَت عن النبيِّ ﷺ، فالعبرةُ بما ثبَت عنه، وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ يقول:

والله مَا خَوفي الذُّنوب فإنَّها	لعلىٰ سَبيلِ العَفوِ والغُفرانِ
لكنَّما أخشَىٰ انسِلاخَ القلبِ من	تحكيمِ هذا الوحيِ والقرآنِ
ورضًا بآراءِ الرِّجالِ وخَرصِها	لا كان ذَاك بمنَّةِ الرَّحمنِ[(٢)]

وليس معنىٰ هذا أن يتمَّ التطاوُل علىٰ كتبِ الأئمةِ والحطُّ من قدرها، حتىٰ وصَل الأمرُ ببعضِهم إلىٰ أن أحرق بعضَ الكتبِ، فالتَّقليد الجامد والعملُ بآراءِ الرِّجال المجرَّدة دون أدلَّة قابَله ردَّة فعلٍ طرحَت آراءَ الرجالِ وأقوالهم وكتبهم، بدعوىٰ الاستغناء عنها، وأن علينا التفقُّه والاستنباطِ من الكتابِ والسنةِ فقط، ولا شكَّ أن هذه الدَّعوىٰ دعوىٰ طيِّبة وهي الأصلُ، لكنَّ هذا الكلامَ لا يُوجَّه لطالبِ العلمِ المبتدئِ الذي لم يتأهَّل بعدُ؛ لأنَّ هذا تضييعٌ له، إذ عليه أولًا أن يتأهَّل لمعرفةِ النُّصوص، فإذا تعلَّم علىٰ الجادَّة وحفظ النُّصوص وعرَف كيف يتعامَل معها، صار فرضُه -حينئذٍ- العملَ بالنصوصِ. وإلا فكيف سيتفقَّه طالبُ العلمِ المبتدئ من صحيح البخاريِّ مثلًا، وفيه أحاديثُ في أوَّله منسوخةٌ بأحاديث في

(١) إشارة لما أخرَجه الترمذيُّ وقال: «غريب»، كتاب الفتن، باب ما جاء في لُزومِ الجماعةِ (٢١٦٧)، والطبرانيُّ في الكبير (١٢/ رقم ١٣٦٢٣)، والحاكمُ (٣٩٦) مرفوعًا من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وجاء من حديث أنس، وأبي مالك الأشعريِّ، وأبي ذر، وأبي بَصرة، وابن عبَّاس، وأبي مسعود الأنصاريِّ، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وقال الحاكم: وقد رُوي عنه هذا الحديثُ بأسانيدَ يصحُّ بمثلها الحديثُ، فلا بد من أن يكونَ له أصل بأحدِ هذه الأسانيد». وقال الهيثمي في المجمع (٩١٠٠): «رواه الطَّبراني بإسنادين رجال أحدهما ثِقات رجال الصَّحيح، خلا مرزوق مولىٰ آل طلحة وهو ثِقة».

(٢) النونية (ص: ٣٥٥).

آخرِه، وأخرىٰ منسوخةٌ بأحاديث في مسلمٍ، وأخرىٰ مقيَّدة بأحاديثَ في السننِ؟! كيف سيتعامل مع مثل هذا؟! وقل مثل هذا في صحيح مسلم.

أما إذا تأهَّل فقد صار فرضُه الاجتهاد، فلا يجوز له أن يقلِّد الرجالَ، أو يترك قول الله ﷻ وقول رسولِه ﷺ لآراءِ الرجالِ.

والمقصود أن أفهام الأئمة لكلامِ الله ﷻ وكلامِ رسولِه ﷺ يُستفاد منها في فهم النصوصِ، لا أن يُعارض بها ما ثبَت عن الله ﷻ وعن رسولِه ﷺ، ففرق بين أن تعتمدَ رأيَ العالمِ، وبين أن تعتمدَ فهمه للنص.

فطالبُ العِلم يعتمدُ النصَّ، فإذا قَصُرَ فَهْمُه عن إدراكِ معنىٰ النصِّ استفاد من فهمِ الأئمة له.

وهذا بخلاف من قال: «ولا يجوز تقليدُ ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافَق قولَ الصَّحابة والحديثَ الصَّحيح والآيةَ، فالخارجُ عن المذاهبِ الأربعةِ ضالٌّ مضلٌّ، وربما أدَّاه ذلك للكفرِ؛ لأن الأخذَ بظواهرِ الكتابِ والسنةِ من أصولِ الكفرِ». هكذا قال الصَّاوي[1] في حاشيته علىٰ الجلالين نصًا عند تفسير قول الله ﷻ في سورة الكهف: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٤][2].

(١) هو: أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي: فقيه مالكي، نسبته إلىٰ «صاء الحجر» في إقليم محافظة الغربية بمصر. توفي بالمدينة المنورة سنة ١٢٤١هـ. له تصانيف منها: «حاشية علىٰ جوهرة التوحيد للقاني»، و«بلغة السالك لأقرب المسالك»، و«الفرائد السنية» شرح همزية البوصيري.
ينظر: الأعلام ١/ ٢٤٦، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٦٩.

(٢) حاشية الصاوي علىٰ تفسير الجلالين ٣/ ٩.

[أهل الحديث هم الفرقة الناجية]:

ولا تكُ من قومٍ تلهَّوا بدينِهم (٣٢) فتَطعَنَ في أهلِ الحديثِ وتقدَحُ

«ولا تكُ من قومٍ تلهَّو بدينِهم.. إلخ» هذا شأن الذين يتلاعَبون بالأحكام، وبالأوقات، ويتلهَّون بالقيل والقال عن معاناة النُّصوص، وفَهمها، والعملِ بها، فهؤلاء لا يكون لهم رأس مال ينفعهم يوم القيامة، فإذا أُورد عليهم كلامٌ ينقض أقوالهم بالدَّليل عن أحدٍ من أهلِ التحقيقِ طعنوا في القائل، وفي فهمه، وفي علمه.

وقد قيل لشخصٍ كبيرٍ في السنِّ حاصل علىٰ الدكتوراه في تخصُّصه: إن الشَّيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يقول كذا. فرد بأنَّ الشيخ لا يعرف كيف يتعامَل مع النصوصِ؛ لأنَّ الشيخَ لمْ يُوغِلْ في علمِ الأصولِ مثل ما أوغَل هو، وأنه أعرَف من الشَّيخ بثبوتِ الحديثِ وعدمِه. وهو بمثل هذا إنما يطعَن في أهلِ الحديثِ؛ لأنه أُورد عليه من كلامِ الشيخ ما يدمَغ قوله، فلم يستَطع من الجوابِ إلا مثل هذا؛ بأن يُصادر المعرفةَ فيجعلها لنفسِه.

فهذه هي أجوبةُ الذين اشتغلوا بآراءِ الرجالِ وصار معوَّلهم عليها، وتركوا النصوص، فقد تقول مثلًا لشخصٍ من متعصبةِ المذاهبِ: الحكم كذا بدليلِ قولِ الله جَلَّ جَلَالُهُ كذا، أو بدليلِ قولِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كذا، فيقول: لكنه خبر فيما تعمُّ به البلوىٰ، ولم يثبُت نقله بطريقٍ ملزمٍ. يعني: لم ينقُله إلا آحادٌ من الناسِ، وهل يُمكن أن تُدفع النُّصوص الصَّحيحة الصَّريحة بمثلِ هذا الكلامِ؟!

فهذه عادةُ المفاليس؛ إذا أُورد عليهم فتوىٰ مبنيَّة علىٰ الدَّليل، قالوا: هذا لا يَعرف كيف يتعامَل مع النصوص. لكن ما الفائدة من معرفةِ كيفيةِ التعاملِ

بدون نصوصٍ؟ فلو افترضنا أن شخصًا ديدنه وعُمدته عمره كله علىٰ أصولِ الفقهِ، لكن دون أن يحفظ شيئًا من النُّصوص؛ فلن يستفيد شيئًا، كمثل مَن صار أمهَر الناس في إصلاحِ السَّاعات أو السيَّارات مثلًا، ولكن دون أن يفتح محلًّا، ودون أن يعرِفه الناس، فليس أكثر من أن يجلِس عمرَه ينتَقد كلَّ مَن سمِع أنه قد أصلَح ساعةً أو سيارةً، وأن يرميَه بأنه لا يُحسن ولا يفهَم. ومثله – كذلك – من يكون من أعرفِ النَّاس وأبرَعهم في أمورِ التجارةِ أو الزِّراعة أو الصناعة، لكن دون أن يمارسها.

فمثل هذه العلوم التي هي وسائلُ لفهمِ النصوصِ إنما تنفَع مع وجودِ النصوصِ، لا أن يأتيَ شخصٌ ليس عنده شيءٌ من النصوصِ، ثم يُخرج الحديثَ في رسالَته من مصادرَ لا تمت للحديثِ بصلةٍ، ثم يقول: إن فلانًا لا يعرف شيئًا، إنما فقط حَفظ حديثين أو ثلاثة. ومثل هذا الذي يقع في أهل الحديث – في الغالب – يُعاقب بنسيان ما تعلم، أو بمصيبة، وقد لا يَسلم من الفتنةِ في آخر عمُره، وشواهدُ الأحوالِ كثيرةٌ من أوَّل الزَّمان إلىٰ يومنا هذا؛ فكم من إنسانٍ تصدَّىٰ للأخيارِ فعُوقب، وما يُدَّخَرُ له عند الله ﷻ الله به أعلم.

والمقصود أن أهلَ الحديثِ هم الفرقةُ الناجيةُ، وهم الطائفةُ المنصورةُ[(١)]،

(١) إشارة لما أخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في الشام (٢١٩٢)، وابن ماجه، مقدمة السنن، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ (٦)، وأحمد (١٥٥٩٦)، وصحَّحه ابن حبان (٦١) من حديث معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه: «**لا تزال طائفة من أمَّتي منصورين لا يضرُّهم من خذلهم حتىٰ تقوم السَّاعة**». وأصله في الصحيحين دون ذكر منصورة. وإن كان وصف القهر – وهو في الصحيحين – بمعنىٰ النصر. قال الترمذي: «قال محمد بن إسماعيل: قال علي بن المديني: هم أصحاب الحديث: وفي الباب عن عبد الله بن حوالة، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو وهذا حديث حسن صحيح».

وقد جاء تفسيرهم في قول الإمام أحمد: «إن لم يكونوا أهلَ الحديثِ فلا أدري من هم»[1]. فليكن لسانُ الإنسانِ لهجًا بالثناءِ عليهم، لا لذواتهم وإنما لما يحمِلونه من إرثِ النبوةِ، فهم ورثةُ الأنبياءِ.



[نصيحة الشارح لطالب العلم:]

ليصن الإنسانُ لسانَه عن كلِّ أحدٍ، إلا من يُخشىٰ أن يتعدَّىٰ ضررُه، ولم يمتثل النُّصح، فمثل هذا يُبيَّن خطؤه؛ خوفًا علىٰ الناس من أن يُلبِّس عليهم، أو أن يغترُّوا به، ولكن بشروط:

الأول: ألَّا يُجدي النُّصح والمناقشة، فإذا أجدىٰ النُّصح فلا يُعدل عنه إلىٰ الإعلانِ.

الثاني: أن يكون الكلامُ بقدرِ الحاجةِ.

الثالث: ألا يكون القصدُ التفكُّه في عرضِه.

الرابع: أن يكون الكلامُ بإنصافٍ وعدلٍ.

الخامس: أن يكون القصدُ بيانَ الحقِّ، والخوفَ علىٰ عمومِ المسلمين من ضررِ هذا الشخصِ الذي يُريد أن يضلِّهم.

ومع امتثال هذه الشروط فمثل هذا لا مانع من أن يُسمَّىٰ ويعين.

---

(١) أخرجه الخطيب البغداديُّ في شرف أصحاب الحديث (٣٧، ٤٣)، والعلائيُّ في إثارةِ الفوائدِ ١/ ٨٢.

[الخاتمــــة:]

إذا ما اعتَقَدت الدَّهْرَ يا صاحِ هَذه (٣٣) فأنتَ على خيرٍ تَبيتُ وتُصبِحُ

«**إذا**»: شرط، و«**ما**»: زائدة، «**اعتَقَدت الدَّهْرَ**» طوال حياتِك، «**يا صاحِ هَذه**» أي: هذه العقيدةَ الصَّحيحةَ السَّليمة، أو هذه المنظومةَ التي جاءت فيها هذه الأمورُ العظيمةُ، فالإنسان إذا ما اعتَقد الدَّهر ما في هذه المنظومةِ - وما في غيرها مما لا تحتَمله مثل هذه المنظومةُ المختصرةُ - مما يعتقده أهل السنة والجماعة المتبعون للنصوصِ فهو على خيرٍ؛ قال: «**فأنتَ على خيرٍ تَبيتُ وتُصبِحُ**»، فستُمسي وتنام على خيرٍ، وتستَيقظ وتُصبح على خيرٍ، ما دُمت معتقدًا هذه العقيدةَ السَّليمةَ الصَّافيةَ من مصادرِها الأصليَّة؛ لأن العلمَ الصحيح النافع عند الله مصدره كتابُ الله وسنةُ نبيه ﷺ، والله أعلم.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبدِه ورسولِه نبيِّنا محمَّد، وعلى آله، وصَحبه أجمعين.





المصادر والمراجع

- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.
- **إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلىٰ الفرائد المسموعة**، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت٧٦١هـ)، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ غزو المعطلة والجهمية**، محمد بن أبي بكر بن أيوب شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١ هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣ هـ.

- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي (ت٧٢٨هـ)، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **الإبانة الكبرىٰ لابن بطة،** أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت ٣٨٧ هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان،** أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
- **الاستغاثة في الرد علىٰ البكري،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحنبلي (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن دجين السهيلي، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ.
- **الاستقامة،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- **الأسماء والصفات،** أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي.



- **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر.

- **الاعتصام**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، (ت٧٩٠هـ)، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر.

- **الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، قدم له: عبد الرحمن بن صالح المحمود، دار الفضيلة الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

- **الأعلام**، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

- **الأمالي المطلقة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- **الأمثال**، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت٢٢٤هـ) المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

- **الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار**، أبو الحسين يحيىٰ بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- **الأنساب**، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧ م.
- **الإيمان**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفىٰ أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الاولىٰ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيِّ (سورة يوسف دارسة وتحقيقا)**، علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (ت٤٣٠ هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن؛ لإبراهيم عناني عطية عناني، تحت إشراف: السيد سيد أحمد نجم، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا، العام الجامعي: ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

- **التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير**، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير (ت١١٨٢هـ)، حققه: محمَّد صبحي بن حسن حلَّاق، مكتبة الرُّشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢ م.
- **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: طه أحمد مصلح الوعيل، إشراف: الدكتور أكرم ضياء العمري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
- **الترغيب والترهيب**، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (ت٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- **التصديق بالنظر إلىٰ الله تعالىٰ في الآخرة**، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ.
- **التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته علىٰ الاتفاق والتفرد**، أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده (ت٣٩٥ هـ)، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
- **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- **الجامع لشعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.
- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم العسكر، حمدان بن محمد الحمدان، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **الدعاء**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠ هـ)، المحقق: محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.
- **الزهد والرقائق**، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المرْوزي (ت١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **السنة**، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت٣١١ هـ)، المحقق: عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ.

- **السنة**، أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **السنة**، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
- **السنن الكبرىٰ**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، حققه: حسن عبد المنعم شلبي، الإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- **السنن الكبير**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١ م.
- **الشريعة**، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ**، القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي (ت٥٤٤ هـ)، المحقق: عبده علي كوشك، جائزة دبي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.
- **الضعفاء**، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد، العُقيلي (ت٣٢٢هـ)، المحقق: قسم التحقيق بدار التأصيل.

❁ **الطبقات الكبرىٰ (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار) وبهامشه كتاب (الأنوار القدسية في بيان آداب العبودية)**، أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي الشَّعْراني (ت٩٧٣هـ)، طبع بمصر.

❁ **العرش**، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

❁ **العقد الفريد**، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣م.

❁ **العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلىٰ قيام الساعة أهل السنة والجماعة**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

❁ **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

❁ **الفتاوىٰ الكبرىٰ**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥ هـ)، المحقق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣ هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- الكنىٰ والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت
- المستدرك علىٰ الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق ونشر: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

❁ **المُصَنَّف**، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

❁ **المصنف**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

❁ **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق عوض الله، عبد المحسن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة.

❁ **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

❁ **المعجم الوسيط**، إبراهيم مصطفىٰ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

❁ **المعجم**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

❁ **المغني عن حمل الأسفار**، أبو الفضل العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

❁ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المعروف بشرح النووي علىٰ مسلم**، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

* **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ.

* **الموضوعات**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧ هـ)، المحقق: نور الدين شكري بوياجيلار، أضواء السلف، مكتبة التدمرية.

* **الموطأ**، مالك بن أَنس الأَصبحي (ت١٧٩هـ)، رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي الأَندلسي (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد الراوندي، إدريس بن الضاوية، محمد عز الدين الإدريسي، المجلس العلمي، المغرب، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

* **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، اعتنىٰ به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ.

* **النبوات**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

* **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفىٰ، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- **أمراض القلوب وشفاؤها**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

- **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، المحقق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤ م.

- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، المحقق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد بن محمد بن عبد الرزَّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضىٰ الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- **تاريخ إربل**، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت٦٣٧هـ)، المحقق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠ م.
- **تاريخ المدينة**، عمر بن شبة (ت٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩ هـ.
- **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م.
- **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.
- **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م.
- **تقريب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.

- **تهذيب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٥هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.
- **جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.
- **جزء فيه ذكر ترجمة الطبراني**، أبو زكريا يحيىٰ بن عبد الوهاب ابن منده (ت٥١١ هـ)، رواية: أبىٰ جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني، المحقق: إبراهيم منصور الهاشمي الأمير، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مطبعة المدني، القاهرة.
- **حاشية الصاوي علىٰ تفسير الجلالين (جلال الدين المحلي**، وجلال الدين السيوطىٰ)، أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت١٢٤١هـ)، طبع بالمطبعة الأزهرية، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسىٰ بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.
- **خلق أفعال العباد**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- **درء تعارض العقل والنقل**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م.
- **ذيل طبقات الحنابلة**، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٥ م.
- **رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)**، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ) الناشر: أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧ هـ.
- **رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت**، أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد باكريم باعبد الله، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ.

- **رسالة في أن القرآن غير مخلوق**، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحَرْبي (ت٢٨٥هـ)، المحقق: علي بن عبد العزيز علي الشبل، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
- **روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي)**، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.
- **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق شعيب الأرنئوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قرة بللي، وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- **سنن الترمذي**، محمد بن عيسىٰ بن سورة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

- **سنن الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم، وجمال عبد اللطيف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٤م.
- **سنن النسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- **شرح الأصول الخمسة**، القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، حققه: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **شرح العقيدة الأصفهانية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحنبلي (ت٧٢٨هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

❁ **شرف أصحاب الحديث**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب (ت٤٦٣هـ)، المحقق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية القاهرة، مصر، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

❁ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: محمد بدر الدين أبو فراس، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

❁ **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة، بيروت، طبعة مصورة من الطبعة الأميرية ببولاق (١٣١١هـ)، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

❁ **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

❁ **طبقات الشافعية الكبرىٰ**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤١٣هـ.

❁ **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، عني بتصحيحه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

❁ **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ م.

- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق: شمران سركال العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف علىٰ طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: عبد الكريم الخضير، دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ.

- **فوات الوفيات**، محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولىٰ.

- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ، ١٩٧٢م.

- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء (ت٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩١ م.

- **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ**، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **كشاف القناع عن متن الاقناع**، منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، المحقق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ،١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- **لسان الميزان**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٢ م.
- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- **متن القصيدة النونية**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **مجموع الفتاوىٰ**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- **مجموعة الرسائل والمسائل**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.
- **مختصر تاريخ دمشق**، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علىٰ، جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ)، المحقق: رياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع، وروحية النحاس، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.
- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي (ت٢٠٤ هـ)، المحقق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
- **مسند أبي يعلىٰ**، أحمد بن علي بن المثُنىٰ الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.
- **مسند الإمام أحمد**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.

۞ **مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، (ت٢٩٢ هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلىٰ ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلىٰ ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

۞ **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

۞ **مصطلحات في كتب العقائد**، محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

۞ **معاني القراءات**، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عيد مصطفىٰ درويش، عوض بن حمد القوزي، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، طبع بمطابع دار المعارف، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.

۞ **معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص**، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (ت ٩٦٣هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

۞ **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة.

- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، المحقق: محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

- **نظم اللآلي بالمائة العوالي**، برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي (ت٨٠٠ هـ)، تخريج: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م.

- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

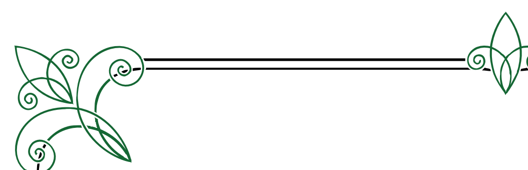
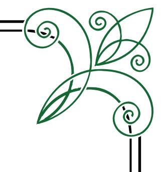
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- **نونية القطحاني**، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- **هدي الساري (مقدمة فتح الباري)**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، محب الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.

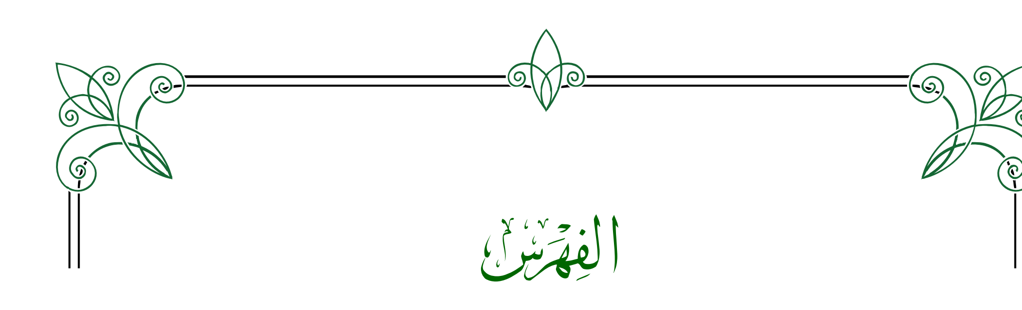
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



فهرس أبيات الـمنظومة





الفهرس




تم بحمد الله